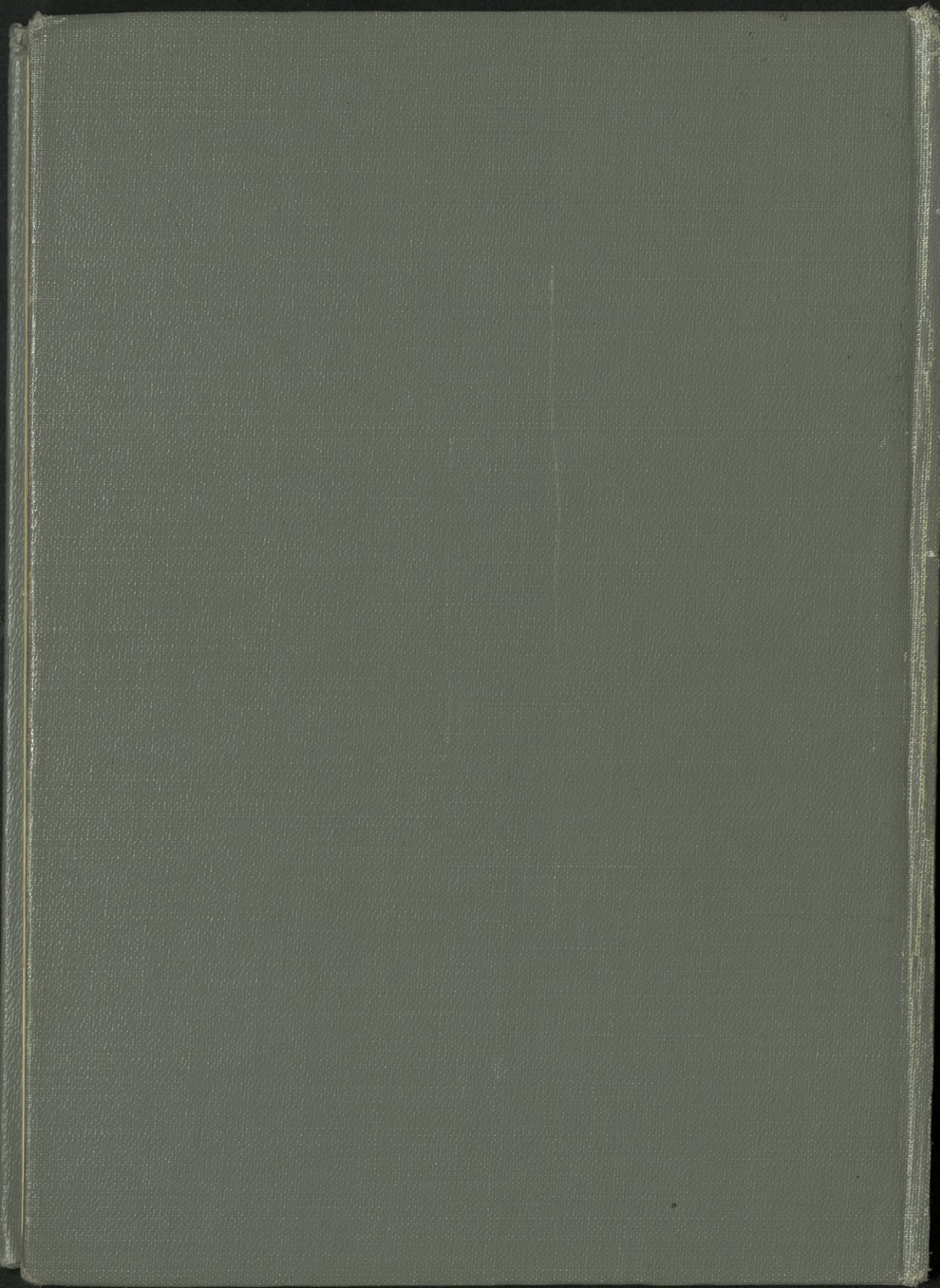




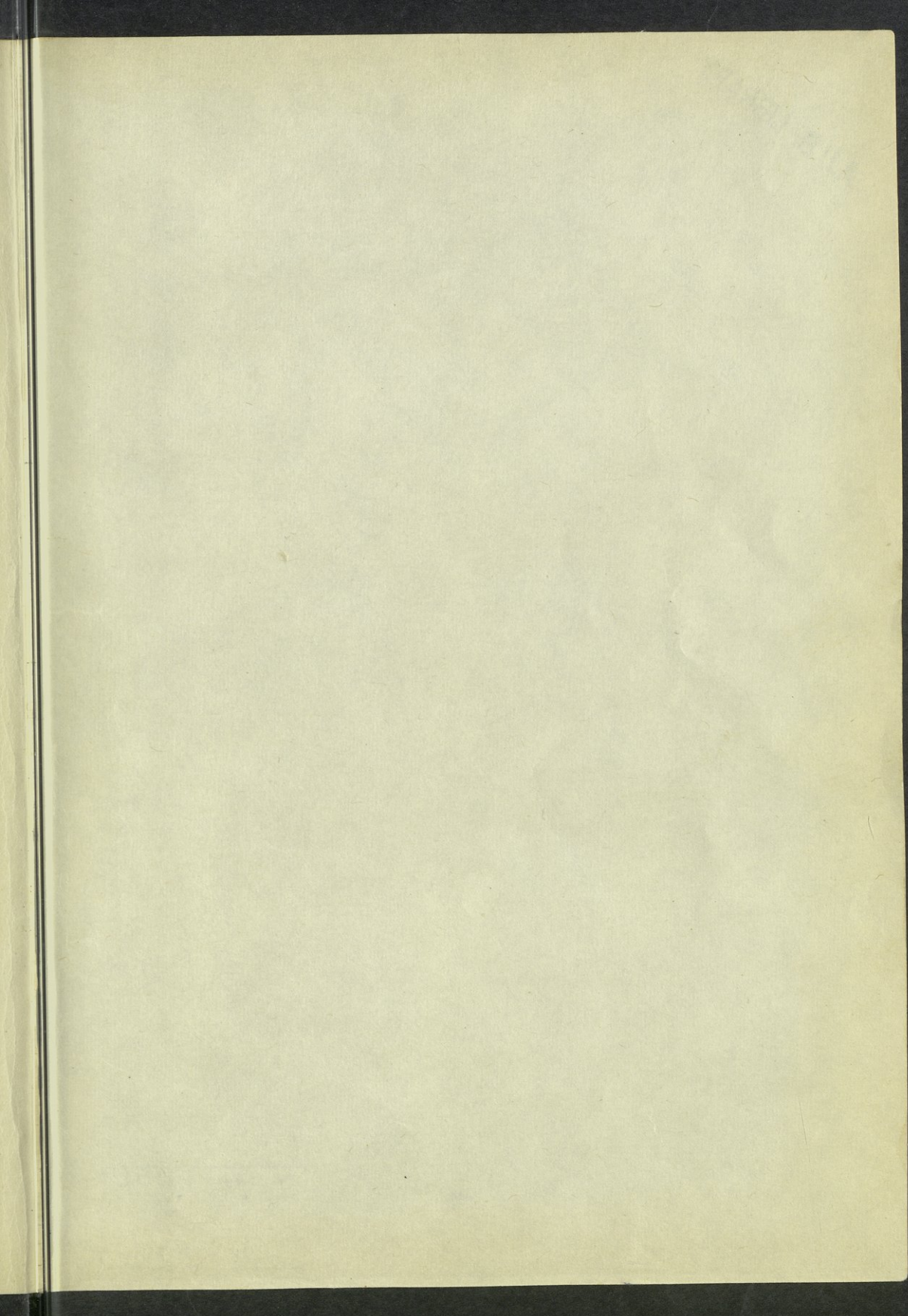
AMERICAN UNIVERSITY
LIBRARY
OF BEIRUT

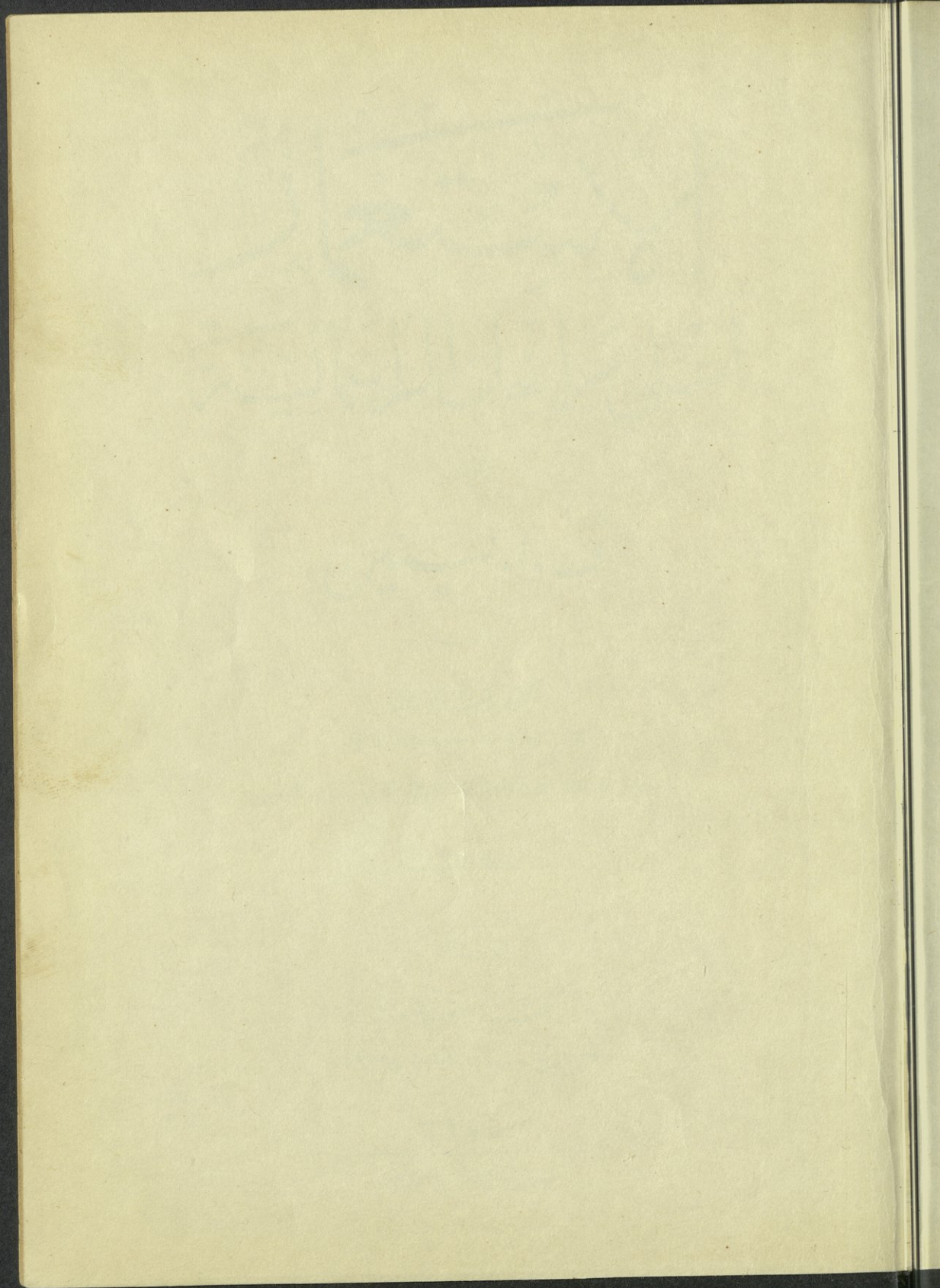
AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT

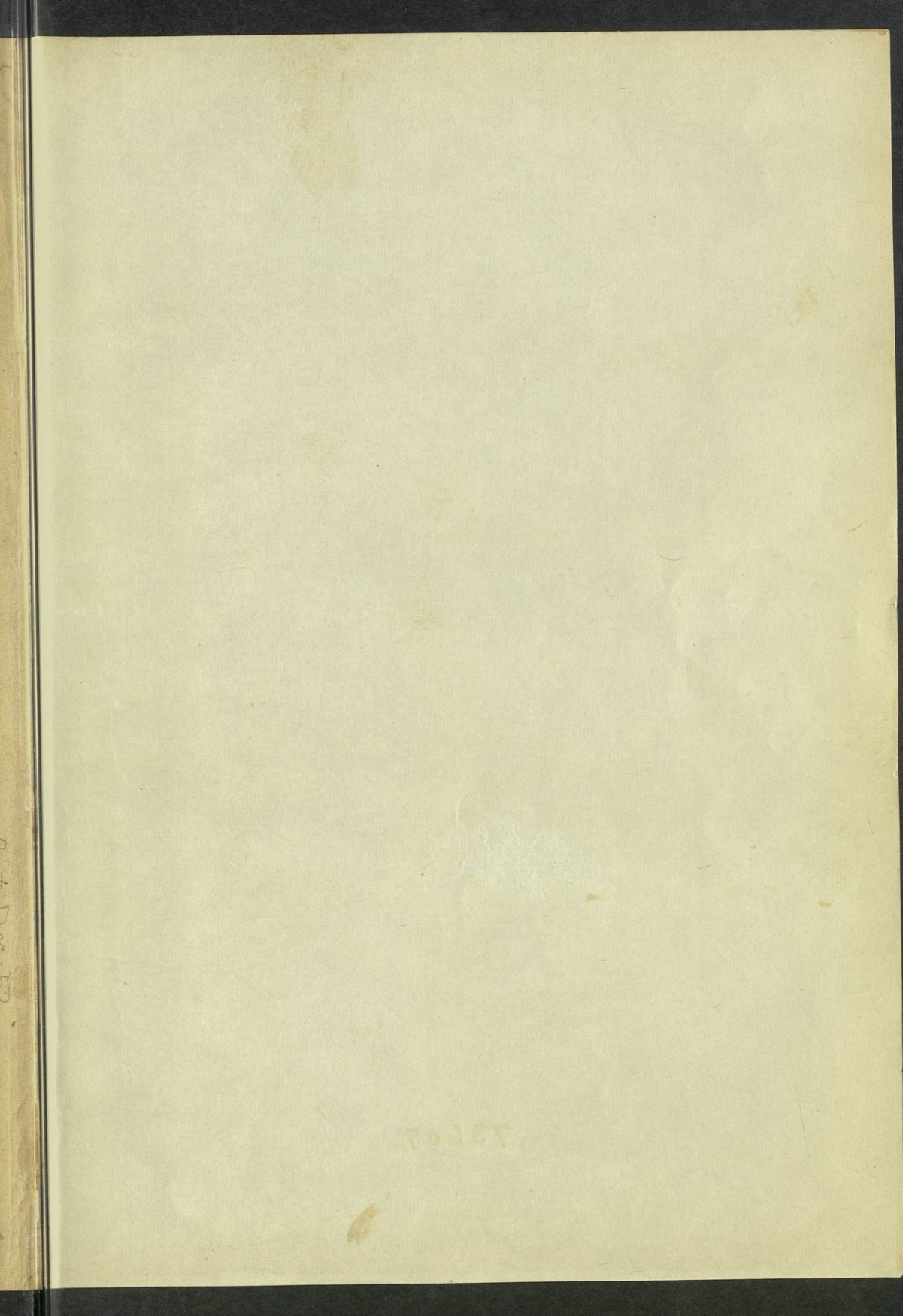


A.U.B. LIBRARY

N. MAKHOUL
BINDERY
12 AUG 1972
Tel. 260458







الاستعمار أعلى مزاياك الرأسمالية

تأليف

ق. ا. لينين

ترجمة

دكتور راشد البراوي

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

(به مقدمة تاريخية وإحصائيات عن الفترة التالية للحرب العظمى)

الطبعة الثانية

الناشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلي باشا تليفون ٥١٣٩٤

79607

مطبعة الخيرية رقم ٧٠٠ شارع محمد علي بصر



١

الهدايا الترميمية

إلى ولديّ وأقرانيهما في كل مكان حتى يشبوا وقد تشبّعوا بالروح التي
تدفعهم إلى العمل على تحرير أوطانهم من نير الاستعمار .

التفسير الاشتراكي للتاريخ

وهو عبارة عن مجموعة من المقالات والأبحاث التي توافر عليها فردريك إنجلز وكارل ماركس ، لبيان أثر العوامل المادية في تطورات تاريخ المجتمع الإنساني ، وعلاقة الأوضاع الاقتصادية بالنظم السياسية والاجتماعية والمذاهب الفكرية . وقدم المترجم لهذه الأبحاث بمقدمة طويلة عن « التاريخ بين المثالية والمادية » . والكتاب مرجع لا يمكن الاستغناء عنه للباحثين في التاريخ والمشكلات العالمية من كافة نواحيها .

معجزة الاقتصاد ————— اء الغربى

رأس المال

DAS KAPITAL

تألف

كارل ماركس

مؤسس الاشتراكية فى العصر الحديث

ترجمة

الدكتور راشد البراوى

الكتاب الذى ترجم إلى كافة لغات العالم ، و يعد انجيل الاشتراكية ،
ويوضح نشأة النظام الرأسمالى وموضعه فى تاريخ المجتمع ومتناقضاته ومصيره
والأوضاع التى ستعقبه .

جزءان فى ٧٢٠ صفحة

من القطع الكبير

الثن ٧٠

سلسلة من المؤلفات: الاستعمار (١)

صدر منها :

حرب البترول في الشرق الأوسط

(طبعة ثانية)

بقلم

المكتور راسر البراوى

أول كتاب يعالج هذا الموضوع الحيوى الخطير ، وهو عرض واف مدعم بالبيانات والاحصائيات والوثائق الرسمية لموارد الشرق الأوسط البترولية وتنافس الدول عليها سرأ وعلانية . ويرسم الكتاب الطرق العملية لتخطيط الاحتكار والاستعمار .

بعض فصول الكتاب :

الرأسمالية البريطانية تسيطر على بترول العراق

الطراد الرخيص الامريكى — لمن النعيم ؟

سبابة روسيا

ليست الاضطرار والاستعمار

سلسلة وثائق الامم المتحدة (٢)

المشكلة التي تشغل العالم العربي

مشروع سوريا الكبرى

عرضه وتحليل ونقد

بقلم

الدكتور راشد البراوي

يعرض بصورة موجزة مركزة المراحل التي مرت بها هذا المشروع .
ويحلل موقف الشعوب العربية والدول الاجنبية منه ، ويبين العناصر
التي لا بد من توافرها لإخراجه إلى حين التنفيذ الواقعي بالصورة التي
أرادها أصحابه ، والذي يجعل منه مصدر قوة .

محتويات الكتاب

صفحة

إهداء الترجمة	
مقدمة عن الحركة الإستعمارية منذ أواخر القرن التاسع عشر	١

القسم الأول

الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية

مقدمة المؤلف	١٢
الفصل الأول : تركيز الإنتاج وقيام الاحتكارات	١٣
الفصل الثاني : المصارف والدور الجديد الذي تضطلع به	٣٠
الفصل الثالث : الرأسمالية المالية وحكومة الأقلية من أرباب المال	٤٩
الفصل الرابع : تصدير رؤوس الأموال	٦٥
الفصل الخامس : تقسيم العالم بين الاتحادات الرأسمالية	٧١
الفصل السادس : تقسيم العالم بين الدول العظمى	٨٠
الفصل السابع : السيطرة الاستعمارية مرحلة خاصة من مراحل الرأسمالية	٩٥
الفصل الثامن : طفيلية الرأسمالية وانحلالها	١٠٩
الفصل التاسع : دراسة نقدية للإمبريالية	١٣٥
الفصل العاشر : مركز الإمبريالية في التاريخ	١٩١

القسم الثاني

أولاً — عشرة ملاحق بها إحصائيات وبيانات وافية عن الفترة	
التالية للحرب العظمى وذلك لإتمام البحث الذي	
وضعه لينين ودعم النظريات التي أوردها فيه	١٤٣
ثانياً — تعليق وتحليل	١٧٦
خاتمة	٢٠٦

مقدمة تاريخية وتحليلية^(١)

(بقلم المترجم)

شهد العالم منذ أواخر القرن التاسع عشر حركة استعمارية واسعة النطاق لم تقتصر على البلدان الاستعمارية القديمة كبريطانيا العظمى وفرنسا ، بل شملت كذلك ألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة واليابان ، وهي بلاد حديثة العهد في تطورها السياسي أو الاقتصادي . ومن البيانات التي أوردها عن الأمم المتحدة الاستعمارية الكاتب الأمريكي موريس في كتابه «تاريخ الاستعمار» نعلم أن مساحة أملاك بريطانيا العظمى في عام ١٨٦٠ بلغت مليونين ونصف مليون من الأميال المربعة يقطنها ١٤٥ مليوناً من الأنفس ، والأرقام الخاصة بفرنسا هي ٢٠٠.٠٠٠ ميل مربع ، ٣٠٤ مليون نسمة على التوالي ، بينما لم تكن لألمانيا مستعمرات حتى عام ١٨٨٠ . فاذا وصلنا إلى نهاية القرن (١٨٩٩) صارت الذئب على الوجه الآتي :

البلد	مساحة أملاكها الاستعمارية بلايين الأميال المربعة	عدد السكان بالملايين
بريطانيا العظمى	٩,٣	٣٠,٩
فرنسا	٣,٧	٥١,٤
ألمانيا	١	١٤,٧

وإذا رجعنا إلى تاريخ الفترة التالية لعام ١٨٧٠ لوجدنا أن تسابق الدول كان بشأن اقتسام قارة إفريقية وجزر المحيط الهادي ، ويراد بهذا المناطق

(١) هذه المقدمة نشرها مع الطبعة الثانية التي تقدمها للقراء .

غير الأوروبية التي لم تكن ملكا لدولة ما قبل هذه الفترة بحيث يحق القول بأنه في ختام الفترة السابقة لنشوب الحرب العالمية الأولى تمت عملية اقتسام هذه الأراضي الفسيحة الأرجاء الغنية بمواردها الظاهرة والكامنة والعظيمة الأهمية من حيث إمكاناتها بالنسبة إلى مطالب الصناعة ورؤوس الأموال في البلدان الرأسمالية .

أخذت فرنسا تتجه نحو داخل القارة الإفريقية عن طريق منطقتها القديمة في السنغال ، وفيما وراء الأراضي التي تملكها في شمال إفريقيا (الجزائر) . وفي عام ١٨٧٦ عقد في بروكسل بناء على دعوة ليوبولد ملك بلجيكا مؤتمر لوضع قواعد دولية لتنظيم عملية كشف واستعمار هذه القارة الواسعة ، وتأسست « الجمعية الإفريقية الدولية » لتحقيق هذا الهدف ولكن سرعان ما اتخذت طابعاً قومياً وتحولت الهيئة المركزية إلى أداة لخدمة مصالح ملك البلجيكي الذي بعث ستانلي لتنظيم كشف حوض نهر الكونغو . وفي هذا الوقت وجهت فرنسا ههما إلى إقليم ساحل غانه ، واستولت على تونس عام ١٨٨١ وأوغمت جزيرة مدغشقر على الاعتراف بسيادتها وذلك في عام ١٨٨٥ . وفي سنة ١٨٨٣ وضعت إيطاليا قدمها في إريتريا . وفي نفس السنة أعلنت ألمانيا حمايتها على مساحة كبيرة في إفريقيا الجنوبية الغربية ، كما استطاعت نفس الشيء بالنسبة إلى كمرون وتوجولاند في العام التالي ، وتكون أحد رسل ألمانيا من التوجه إلى منطقة زنجبار حيث عقد معاهدات مع الأمراء الوطنيين وانتهى الأمر بأن بسطت هذه الدولة حمايتها على أراض تبلغ مساحتها ستين ألفاً من الأميال المربعة .

ويصح القول إنه قبل انعقاد مؤتمر برلين عام ١٨٨٤ تمت المرحلة الأولى من الحركة الاستعمارية . وبعد ذلك نشطت الجهود في سبيل التوسع فاستطاعت إيطاليا توسيع رقعة ممتلكاتها في إريتريا والصومال الإيطالي ، ورنّت بأبصارها إلى الحبشة ولكنها ارتدت على أعقابها إزاء الهزائم التي منيت بها . وعملت فرنسا على مد نفوذها من ممتلكاتها في الشمال حتى مصب

الكنغو ومن المحيط الأطلسمى حتى النيل . وفي الوقت الذي اشتغلت فيه الدول باقتسام إفريقية نراها توجه أنظارها إلى مناطق أخرى ، فهذه ألمانيا تتبع سياسة التوغل في الشرق الأدنى لتسيطر على اقتصادياته مما يعد تهديداً خطيراً لمصالح كل من إنجلترا والروسيا .

أما في الشرق الأقصى فقدت فرنسا نفوذها من كوشين شين وبسطنه على أنام وتونكين ، وعلى أثر هزيمة الصين أمام اليابان سنة ١٨٩٥ أرغمت على التنازل لجاراتها الصفراء عن فرموزا وجزر بسكادورس ، واعترفت بانفصال كوريا التي ما لبثت اليابان أن ضمته سنة ١٩١٠ .

وفي سنة ١٨٩٦ أجبرت الصين على السماح لروسيا بمد خط حديدي عبر منشوريا وآخر لفرنسا في ولاية يوان ، واستولت ألمانيا على ميناء كيوشاو ، ووضعت الروسية يدها على بورت آرثر وشبه جزيرة لياوتنج وزادت من نفوذها في منشوريا . وإذ خشيت إنجلترا على مصالحها نراها تستأجر ميناء واى هاى واى ليكون قاعدة بحرية .

ومن المناطق التي اقتسمتها الدول بمحطات من الجزر في المحيط الهادى على النحو الآتى :

(١) استولت ألمانيا على أرخبيل بسمرق والركن الشرقى من غانه الجديدة ، فإكان من إنجلترا إلا أن ضمت الجزء الجنوبى الشرقى

(٢) دخلت الولايات المتحدة ميدان التوسع الاستعمارى فوضعت

هاواى سنة ١٨٩٨ وهى قاعدة بحرية هامة في المحيط الهادى ، واقتسمت

جزر ساموا مع ألمانيا في السنة التالية . ولما نشأت مشكلة كوبا بدأت الحرب

بين الولايات المتحدة وأسبانيا وكان من نتيجة استقلال كوبا واستيلاء

الولايات المتحدة على بورتوريكو وجزر الفلبين ، كما حصلت ألمانيا على مجموعة

جزر ميكرونيزيا التابعة لأسبانيا ، وهكذا تمت تصفية الإمبراطورية

الاسبانية القديمة في المحيط الهادى والعالم الجديد وذلك قبل أن يصبح القرن

التاسع عشر حدثاً من أحداث التاريخ .

وقد خرجت انجلترا من عملية اقتسام إفريقيا بنصيب الأسد إذ بلغت مساحة الجزء الذي أصبح من نصيبها ٣٠ مليون ميل مربع ويسكنه أكثر من خمسين مليوناً من الأنفس ، وهو يشمل أغنى مناطق القارة من حيث وفرة موارده الاقتصادية . وفضلاً عن هذا كان لانجلترا نصيب أيضاً من الأرباح الاستعمارية في الشرق الأقصى وجزر المحيط الهادى .

وفي السنوات الأولى من القرن الحالى تمكنت إيطاليا من احتلال طرابلس وإرغام تركيا على التنازل عنها ، كما أصبحت مراکش تحت الحماية الفرنسية . وهكذا كمل اقتسام ما بقى من العالم ، وذلك عشية نشوب الحرب العالمية الأولى .

وهنا يتعين علينا أن نتعرف البواعث التى تخفى وراء هذه الحركة الاستعمارية الواسعة النطاق ، وبطبيعة الحال لن نلق بالاً إلى الدعاوى التى تتحدث عن سمو الجنس الأبيض ورسالته الخاصة بتمدين الشعوب المتأخرة ومساعدتها على استغلال ثرواتها الزراعية والمعدنية ، لأن هذه الدعاوى تصطدم بالحقائق المرة التى تكشف لنا عن الجوهر المادى للاستعمار ، كما يهدمها ما يعرفه الجميع عن أساليب القسوة والعنف والاستعباد التى يعمد إليها المستعمرون بدون استثناء .

نعلم كيف بدأ الانقلاب الصناعى الحديث فى انجلترا منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، ثم أخذ ينتقل خلال القرن التاسع عشر إلى بقية أوروبا وأمريكا بدرجات متفاوتة من السرعة والقوة . وقد كان من مطالب الثورة الصناعية الحصول على مواد أولية ليست مما تنتجه القارة الأوربية وإنما موردها المناطق الاستوائية والمدارية . ومن هنا صار لا بد للدول الصناعية الكبرى من محاولة السيطرة على مصادر هذه المواد الأولية . وفضلاً عن هذا كلما زاد الإنتاج الصناعى فى البلدان الصناعية اشتدت الحاجة إلى الأسواق الخارجية لتصريف هذه المنتجات . وقد ساعدت الثورة الصناعية على ظاهرة التوسع الاستعمارى من وجهة أخرى ذلك أن أحد

مظاهرها كان التقدم الهائل في وسائل النقل والمواصلات الآلية في البر والبحر ، وترتب على ذلك أن أصبح في مستطاع الدول الصناعية الوصول إلى أبعد أنحاء المعمورة والكشف عما ظل مجهولا منها . وأكثر من هذا فقد تميز القرن التاسع عشر بتقدم كبير في مختلف العلوم الطبيعية فسهلت دراسة شتى جهات العالم وكشف كنوزها وثرواتها السكينة واحتمالات توسعها في المستقبل بحيث تستطيع دولة ما أن تملك مناطق قد لا تكون ذات قيمة اقتصادية في وقت الاستيلاء عليها ، ولكنها تثق أنها باستخدام رؤوس الأموال ومواهب وكفايات الفنيين يمكن تحويل هذه الجهات إلى أقاليم اقتصادية غنية عظيمة القوة .

ولكن لماذا نشطت هذه الحركة الاستعمارية منذ أواخر القرن الماضي أي بعد ما يربو على القرن منذ قيام الانقلاب الصناعي ؟

تميزت الرأسمالية في بداية عهدها بسيادة مبدأ المنافسة الحرة ، على أن هذه الصفة الأخيرة يصبحها نقيضها ، ذلك أن تفوق نظام الإنتاج الكبير وازدياد تركيز رأس المال يؤديان حتما إلى الاحتكار الذي هو اتفاق بين الجماعات التي تملك فيما بينها الجانب الأكبر من إنتاج سلع معينة . وساعد نظام الشركات المساهمة على ازدياد سيطرة رؤوس الأموال الضخمة على الحياة الاقتصادية وهذا تحولت الرأسمالية فأصبحت ذات طابع احتكاري . ومما ساعد على بروز أهمية هذه الظاهرة الدور البالغ الأهمية الذي تلعبه المصارف التي فقدت بالتدريج وظيفتها الرئيسية وأصبحت تتجر في رأس المال . وقد ترتب على نمو الاحتكار والمالية العليا أن صار مصير العالم في يد مجموعة قليلة العدد أو كما قال البعض إن ثلاثمائة من الأفراد لا يعرف بعضهم بعضا هم سادة مصائر العالم الاقتصادية . يبدأ الاحتكار بفرض سيطرته على السوق الداخلية ولكن لا يمكن للبلدان الصناعية المتقدمة أن تعتمد على السوق المحلية وحدها ، بل لا بد لها من البحث عن الأسواق الخارجية . وبطبيعة الحال تكون هذه الأسواق مما لا تنتج سلع الدول الصناعية الكبرى .

واذن تتجه الرأسمالية إلى البلدان المتأخرة وشبه المتأخرة ، ولكن هذه
الآخيرة لا تستطيع أن تدفع نقداً عن السلع التي تشتريها ، وهنا تضطر
الرأسمالية أن تقرضها السلع الإنتاجية لا الاستهلاكية حتى يزيد مقدرة
هذه البلاد على الاستهلاك وتتمكن من دفع فائدة الأموال التي افترضتها
وهكذا نصل إلى مرحلة إصدار رأس المال . ومما يزيد الميل إلى تحول رأس
المال خارج موطنه إلى البلاد الأقل تقدماً أن الاحتكار يخلق فائضاً كبيراً من
رؤوس الأموال لا يمكن استثمارها في مواطنها الأصلية بحيث يمكن الحصول
على عائد مجزٍ لأربابها ؛ ولذا تفضل الهجرة إلى أقاليم أخرى حيث أجور العمال
الوطنيين منخفضة وأيام العمل طويلة ومستوى الحياة منخفض وموارد
المواد الأولية لازالت بكراً . ويلاحظ أن الهيئات الرأسمالية الاحتكارية
الكبرى تقسم العالم مناطق اقتصادية فيما بينها . لقد أشرنا إلى إصدار
رؤوس الأموال ، وحتى يتسنى الاطمئنان عليها وعلى فوائدها وعلى النواحي
التي تقوم باستغلالها تنشأ الحاجة إلى بسط إشراف سياسي على البلدان التي
أصبحت موضع الاستغلال . ومن الأمثلة البارزة على ذلك مصر حيث أخذ
رأس المال الأجنبي يفتقل إليها في القرن الماضي على هيئة شركات أو مشروعات
تقوم بنشاطها في البلاد ، أو على هيئة قروض للحكومة بفوائد عالية وشروط
قاسية . وقد ترتب على ذلك في أول الأمر أن ارتبكت أحوال مصر المالية
وتضخمّت الفوائد السنوية ، وسعى الأجانب إلى السيطرة على مالية البلاد
والتدخل في شؤونها الداخلية ؛ وانتهت هذه المحاولة بأن استأثرت
باحتملال مصر إحدى الدول الصناعية الرأسمالية الكبرى وتقصدها إنجلترا .
هكذا نرى كيف تحولت الرأسمالية الصناعية منذ أواخر القرن التاسع
عشر إلى رأسمالية مالية احتكارية مدت شباكها إلى مختلف أرجاء العالم فكان
ذلك التوسع الاستعماري الضخم ، ومن هنا حق لمؤلفنا لينين أن يتحدث
عن الاستعمار بأنه أعلى مراحل الرأسمالية أو التطور المنطقي لنمو الرأسمالية .
الواقع أن الإمبريالية إن هي إلا رأسمالية احتكارية ، ولكنها رأسمالية تحمل

في طياتها عوامل فنائها والقضاء عليها ، وهنا يبدو الأمل للشعوب وبخاصة ما كان منها موضع السيطرة والاستغلال .

هذه النظرية التي لمسها ماركس وانجلز في أواخر أيامهما والتي درسها لينين دراسة وافية مستفيضة تكشف الغطاء عن حقيقة الرأسمالية في مرحلتها الأخيرة ، وتلقى الضوء على جوهر الاستعمار وحقيقته ، وإذ تعرف الشعوب المستعمرة هذه الحقيقة فإنها تدرك الوسائل التي يتعين عليها اتباعها حتى تتخلص من نير الاستعمار .

وهذا هو السبب الذي حملنا على ترجمة هذا الكتاب القيم الذي فضح الإمبريالية والذي حارب دعاة الاستعمار في كل مكان بالدعايات المغرضة والتأويلات الفاسدة ، ولعل هذا أيضاً يفسر ذلك الترحيب الذي لقيته هذه الترجمة في مصر وشقيقاتها الشعوب العربية لأنها جميعاً قد نكبت بسيطرة الأجنبي .

ويقول البعض إن التوسع الاستعماري السالف الذكر له عوامل أخرى متنوعة ، من ذلك أن ألمانيا وإيطاليا أكلتا وحدهما عام ١٨٧٠ وأن المشكلة القومية في البلدان البلقانية حلت كلها تقريباً عام ١٨٧٨ (مؤتمر برلين) ، وأن رغبة فرنسا في الانتقام لهنيمتها في حرب السبعين حملتها على التوسع الخارجي حتى تزيد من مواردها وحتى يتسنى لها تجنيد أهل المستعمرات ، وأن معظم الدول الصناعية أخذت منذ الربع الأخير من القرن الماضي تسير في طريق سياسة الحماية الجبركية ورأت في امتلاك المستعمرات وإحاطتها بسياسات جبركية سوقاً طيبة لمصنوعاتها ، وأن روسيا أيقنت في حرب القرم وفي مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ أن الدول إن تسمع لها بتحقيق أطعماها بالنسبة إلى البلقان والإمبراطورية العثمانية فأخذت تنجس شرقاً في وسط آسيا حتى تصل إلى المحيط الهادي . ويتحدث البعض عن الأهمية الاستراتيجية لبعض النواحي ، فأنجلترا احتلت مصر لأن قناة السويس شريان مائي عظيم الأهمية للمواصلات الإمبراطورية ، ثم هي تستولى على بعض المحطات الموجودة في الشرق الأقصى

لتكون قواعد للدفاع عن ممتلكاتها ومراكز ترقب منها التوازن الدولي في ذلك الجزء من العالم ... هذه كلها عوامل مساعدة لها أهميتها ولكنها منبعثة من الأسباب المادية الأساسية ، ولن تعمل إلا على زيادة دعم النظرية التي طالعنا بها لينين عن « الإمبريالية » .

قلنا إن العالم قد تم اقتسامه في أوائل القرن العشرين ، ولكن هذا لا يحول دون إجراء تقسيم جديد . فالمعلوم أنه في النظام الرأسمالي يتميز تقدم المشروعات وفروع الصناعة والبلدان الفردية بعدم الاستواء والانتظام ؛ ولا يمكن أن يكون الحال خلاف ذلك نظراً لما تتميز به الرأسمالية من فوضى الإنتاج وصراع الرأسماليين الجنوبي في سبيل الأرباح . وعدم استواء التقدم وانتظامه يزيد من حدة المتناقضات بين البلدان ، ويجعل استقرار التحالفات الدولية بين الدول الإمبريالية مستحيلاً . وقد تلخص ستالين الأمر بقوله « ... وقانون عدم استواء التقدم في عصر الإمبريالية معناه التقدم غير المنتظم لبعض البلدان بالنسبة إلى الأخرى ؛ وسرعة إخراج بعض الدول لغيرها من السوق العالمية ، وإجراء تقسيم جديد من حين لآخر للعالم الذي تم الآن اقتسامه وذلك بطريق المنازعات والنكبات العسكرية ، وازدياد المنازعات في معسكر الإمبريالية حدة وعمقا ، وإضعاف جبهة الرأسمالية العالمية ... ما هي العناصر الأساسية لقانون التقدم غير المستوي في ظل الإمبريالية . أولاً — كل اقتسام العالم بين المجموعات الإمبريالية ولم تعد هناك أراض « حرة » غير محتلة . ولهذا إذا أريد الاستيلاء على أسواق جديدة وموارد للمواد الأولية ، وإذا أريد التوسع فلا بد من انتزاع مثل هذه الأرض من الغير . ثانياً — أن التقدم الفني إلى حد لم يسبق له مثيل وكذلك ازدياد تجانس مستوى التقدم في البلدان الرأسمالية قد مكنا بعض الدول من حين لآخر من اللحاق بغيرها ، وساعدا البلدان الأقل قوة والامرغ نمواً على إبعاد الدول الأقوى منها .

ثالثاً — أن التقسيم القديم لمناطق النفوذ بين المجموعات الإمبريالية

الفردية آخذ في التصادم باستمرار مع العلاقة الجديدة بين القوى في السوق العالمية ، ولتحقيق التوازن بين التقسيم القديم لمناطق النفوذ وبين علاقة القوى الجديدة لا بد من حروب إمبريالية .

وتبعاً لهذا نشبت الحرب الإمبريالية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) وترتب عليها حدوث تغييرات كبرى ، فقد أجبرت ألمانيا في معاهدة فرساي (١٩١٩) على التنازل عن ممتلكاتها خارج القارة الأوروبية فانتقلت إفريقية الشرقية الألمانية (عدا مقاطعتي رواندي وأورندي) إلى بريطانيا العظمى ، وإفريقية الجنوبية الغربية الألمانية إلى اتحاد جنوب إفريقية ، وقسمت نوجولاند والكرون بين فرنسا وإنجلترا . وأعطيت اليابان انتداباً على جزر مارشال وكاؤولين وماريانا وبمولو ، ووضع نصيب ألمانيا من ساهوا تحت انتداب نيوزيلند ، كما أن استراليا حصلت على انتداب على غانة الجديدة (الألمانية) وأرخبيل بسمرك وجزر سولومون . واستولت اليابان على كياوشاو ثم أعادتها للصين سنة ١٩٢١ . أما الإمبراطورية العثمانية فقد تمزقت ، فاستقلت شبه الجزيرة العربية ، ووضع العراق وفلسطين وشرق الأردن تحت الانتداب البريطاني ، وسوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ، كما اعترف بسقوط السيادة العثمانية على مصر والسودان . وفي الشرق الأقصى انتهزت اليابان فرصة الحرب فأثمت تجارتها الخارجية ووسعت مدى انتاجها الصناعي ومكنت لنفوذها في الصين . وقطعت أوصال إمبراطورية النمسا والمجر وقامت على انقاض ذلك دويلات عدة . واستفادت الولايات المتحدة من فضال الغير ، وبعد ان كانت مدينة لبلدن أخرى وبخاصة إنجلترا أصبحت دائنة للعالم بأسره تقريباً ومنه إنجلترا . ومن جهة أخرى هبطت إنجلترا سراعاً بعد الحرب بعد أن كانت تشغل المحل الأول في الاقتصاد العالمي .

وشاهدت الفترة التالية للحرب تقدماً في اليابان انتهى — وبخاصة بعد نشوب الأزمة العالمية (١٩٢٩) — باعتدائها على الصين مما هدد المصالح المالية الاحتكارية للولايات المتحدة وبريطانيا العظمى . وكذلك اتخذت القاسية

في إيطاليا المدون سبيلا للنجاة من الازمة التي كانت تعانيها الرأسمالية الإيطالية فاحتلت الحبشة وألبانيا .

زادت حدة أزمة الرأسمالية ومتناقضاتها وأصبح من الضروري إحداث تغيير جديد فانحلى الأمر عن الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) ، وكان من نتائجها أن نصت معاهدة الصلح مع إيطاليا (١٩٤٧) أن يقرر مصير المستعمرات الإيطالية في خلال عام من دخول المعاهدة مرحلة التنفيذ . وجئت ألمانيا على ركبتيها وستكمل بقيود تجعل من الصعب عودتها إلى منافسة الامبرياليات المنتصرة وفي أمريكا بوجه خاص . وتقرر في مؤتمر القاهرة (١٩٤٣) أن تقتصر سيادة اليابان على جزرها الأصلية ، وتحطيم تفوق هذه الدولة الصناعي والعسكري وخرجت الولايات المتحدة من هذه الحرب أقوى دولة صناعية وعسكرية في العالم ، وأصبحت الامبريالية البريطانية بتصدع كبير ، وأخرجت فرنسا من سوريا ولبنان ، وتسعى الامبرياليات الأمريكية والبريطانية إلى إضعاف مركزها إن لم يكن إخراجها من كثير من ممتلكاتها الاستعمارية الأخرى .

هذا عرض موجز للحركة الاستعمارية منذ أواخر القرن الماضي وأهم مظاهرها ودوافعها . ونعتقد أننا بتقديم كتاب « الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية » نجعل في مكتبة القارئ العربي أن يتفهم الظواهر التي تحيط به وأن يتتبع المنازعات الدولية التي يطفئ فيها المظهر السياسي على الجوهر الاقتصادي لها ، وأن يعرف كيف يكافح هذا الاستغلال الأجنبي الذي يضرب على وطنه ستاراً من الجهل والفقر والمرض .

والله نسأل ، أولاً وآخراً ، أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه خلاص أوطاننا من نير الاستعمار الأجنبي .

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

راشد البراوي

سبتمبر ١٩٤٧

القسم الأول
الاستعمار
أعلى مراحل الرأسمالية

Imperialism, The Highest Stage Of Capitalism

تأليف

ف. ا. لينين

الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية

في خلال الخمس عشرة أو العشرين سنة الأخيرة ^(١)، وبخاصة منذ انشوبت الحرب الأسبانية الأمريكية (١٨٩٨) والحرب بين الإنجليز والبولنديين (١٨٩٩-١٩٠٢)، كثر استعمال كلمة «الإمبريالية» أى السيطرة الاستعمارية في كل من الأدبين الاقتصادي والسياسي، وذلك وصفا للعصر الحالي. وفي عام ١٩٠٢ نشر الاقتصادي الإنجليزي J. A. Hobson في لندن ونيويورك كتابه «الإمبريالية»، وفيه وصف جيد شامل للخواص الاقتصادية والسياسية الرئيسية للإمبريالية، وإن كان هذا المؤلف يعرض لنا وجهة النظر البورجوازية في الدعوة إلى الإصلاح الاجتماعي والسلام، وهي نظرة تتفق في جوهرها مع نظرة كاوتسكي الماركسي السابق. وفي عام ١٩١٠ ظهر بئينا مؤلف الماركسي النمساوي رودلف هلفردينج وعنوانه «الرأسمالية المالية». وبرغم ما وقع فيه الكاتب من خطأ بصدد نظرية النقود، وبرغم ما نلقاه لديه من بعض الميل إلى التوفيق بين الماركسية والانتهازية، فإن هذا المؤلف يعد لنا بتحليل نظري قيم «للمرحلة الأخيرة من التطور الرأسمالي». وفي الواقع نجد أن كل ما قيل عن الإمبريالية خلال السنوات القلائل الأخيرة وبخاصة في عدد كبير من المقالات بالصحف والمجلات، وفي القرارات التي اتخذت مثلاً في مؤتمر شنتنر وباللذين عقدوا في خريف عام ١٩١٢، لا يتعدى الآراء التي عرضها هذان الكاتبان، أو التي لخصها إن شئنا الدقة والضيبط.

وسنحاول فيما بعد أن نبين بأقصى ما يسعنا من الإيجاز والبساطة، العلاقة والصلات بين المظاهر الاقتصادية «الرئيسية» للسيطرة الاستعمارية. ولن نستطيع أن نعالج النواحي غير الاقتصادية للموضوع مهما كانت جديدة بذلك ^(٢).

(١) يلاحظ أن الكتاب ظهر في مستهل الحرب العالمية الأولى.

(٢) وهذا راجع إلى رغبة لينين في عدم التعرض للمسائل السياسية وما في حكمها حتى تجهز الرقابة الروسية لنشر الكتاب.



الفصل الأول

تركز الانتاج وقيام الاحتكارات

من الظاهرات البارزة التي تتميز بها الرأسمالية ذلك التقدم البالغ الذي حققته الصناعة ، وتلك السرعة الكبيرة التي سارت بها عملية تركيز الانتاج في المشروعات التي يعظم حجمها باطراد . وتمدنا الإحصائيات الحديثة عن الانتاج بمعلومات وبيانات وافية دقيقة عن عملية التركيز هذه . ففي ألمانيا كانت نسبة المشروعات الكبيرة (التي يستخدم الواحد منها أكثر من ٥٠ عاملاً) ٩ ، ٦ ، ٣ في الآلاف في سنوات ١٨٨٢ ، ١٨٩٥ ، ١٩٠٧ على التعاقب . وكانت هذه المشروعات تستخدم عمالاً بالنسب المئوية التالية : ٢٢ ، ٣٠ ، ٣٧ في نفس السنوات . ويلاحظ أن التركيز في الإنتاج أعظم حدة منه في حالة العمال ، لأن العمل في المشروعات الكبيرة أعظم إنتاجية ، كما تدل على ذلك الأرقام الخاصة بعدد المحركات البخارية والكهربائية . ولو اتخذنا أساساً لنا الصناعة في ألمانيا بأوسع معاني هذه الكلمة بحيث تشمل التجارة والنقل والمواصلات الخ ، لترأت لنا الصورة التالية :

العدد	المجموع	السكنى	النسبة المئوية
المشروعات الكبيرة	٣٠,٥٨٨	للمشروعات	٠,٩
العمال فيها	٥,٧٠٠,٠٠٠	والعمال	٣٩,٤
الاحصنة البخارية بها	٦,٦٠٠,٠٠٠	وحدات القوة البخارية	٧٥,٣
الكيلوات من القوة الكهربائية	١,٢٠٠,٠٠٠	الكهربائية	٧٧,٢

ومعنى هذا أن أقل من جزء من مائة جزء يستخدم أكثر من ثلاثة أرباع القوة البخارية والكهربية أما المشروعات الصغيرة (التي يستخدم الواحد منها ٥ عمال فما دون ذلك) والبالغ عددها ٢,٩٧٠,٠٠٠ (أى ٠.٩١٪ من مجموع المشروعات جميعاً) فلا تستخدم سوى ٠.٧٪ من هذه القوة. وإذن فعمشات الألوف من المشروعات الكبيرة هى كل شىء، بينما لا تعد الملايين من المشروعات الصغيرة شيئاً مذكوراً! وفى سنة ١٩٠٧ كانت بألمانيا ٥٨٦ منشأة (بكل منها أكثر من ١٠٠٠ عامل)، وبلغ عدد عمالها ١,٣٨٠,٠٠٠ أى عشر عدد العمال فى البلاد تقريباً، وكانت تستخدم ٠.٣٢٪ (أى ما يدنو من الثلث من مجموع القوة البخارية والكهربية - وإلى رأس المال النقدى والمصارف - كما سنرى بعد - يرجع ما تنعم به حفنة من أضخم المشروعات من غلبة وتفوق، ما دامت الملايين من صغار أصحاب العمل، ومنوسطهم بل وبعض كبارهم فى حالة الخضوع السكامل والتبعية الشاملة لبضع مئتين من الملايين أرباب الملايين.

وتركز الإنتاج أعظم قدرأ فى دولة أخرى متقدمة من دول الرأسمالية الحديثة ونقصدها الولايات المتحدة. وهنا تفرد الاحصائيات الصناعة بأضيق معنى لها، وتجمع المشروعات تبعاً لقيمة إنتاجها السنوى. وفيما يلى بياز عن المشروعات الكبيرة التى يربو إنتاج الواحد منها على مليون دولار سنوياً:

١٩٠٩	١٩٠٤	
٣٦٠٠	١٩٠٠	المشروعات الكبيرة
٢٦٨,٤٩١	٢١٦,١٨٠	» جميعها
١٠١	٠,٩	النسبة المئوية
٢,٠٠٠,٠٠٠	١,٤٠٠,٠٠٠	عدد عمالها
٦,٦٠٠,٠٠٠	٥,٥٠٠,٠٠٠	المجموع الكلى للعمال
٣٠,٥	٢٥,٦	النسبة المئوية
٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	إنتاجها السنوى
٢٠,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٤,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠	الإنتاج الكلى
٤٣,٨	٣٨	النسبة المئوية

ومن البيان السالف فلاحظ أن ١١ من المشروعات يخرج نصف الإنتاج
الكلى تقريباً . وهذه الآلاف الثلاث من المشروعات الضخمة تشمل ٢٦٨
فرعاً من فروع الصناعة . وهكذا نرى أن التركيز حين يبلغ مرحلة معينة من
النمو لا بد أن يؤدي إلى الاحتكار مباشرة ، لأن من الميسور لتيسر من
هذه المشروعات الهائلة الحجم أن تتفاهم وتتفق فيما بينها . هذا من جهة ،
ومن جهة أخرى فتعذر قيام المنافسة ثم الاتجاه نحو الاحتكار ، أمران
يرجعان إلى ضخامة حجم هذه المشروعات . إن تحول المنافسة إلى احتكار
من أهم ظاهرات الاقتصاد الرأسمالي الحديث ، إن لم يكن أعظمها أهمية ، الأمر
الذي يحتم علينا أن ندرس هذه الظاهرة بقدر أكبر من التوسع والتفصيل .
ولكن قبل أن نفعل ذلك يتعين توضيح لبس محتمل .

تتحدث الإحصائيات الأمريكية عن ٣٠٠٠ مشروع ضخم في ٢٥٠
فرعاً من فروع الصناعة كما لو أن هناك إثني عشرة مشروع في كل فرع وهو
ما يخالف الواقع ، ذلك أن هذه المشروعات الهائلة لا وجود لها في كل فرع
من فروع الصناعة . وفضلاً عن هذا فمن المعالم الهامة للرأسمالية في أعلى
مراحل تطورها ما يقابل له الاتحاد أو الهيئة المتحدة combine ، ويقصد
بذلك تجمع فروع مختلفة من الصناعة في نطاق مشروع واحد . وقد تمثل
هذه الفروع مراحل متعاقبة في صناعة إنتاج المواد الأولية (كصهر الحديد
الغفل إلى سبائك وتحويل الأخيرة إلى صلب وبيعاً عمل السلع من الأخير) ،
وقد تكون هذه الفروع مما يساعد أو يكمل بعضه بعضاً (ومن أمثلة ذلك
استخدام الفضلات أو المخلفات وصناعة مواد التهيئة . . الخ) .

وقد كتب هلمردنج ملخصاً المزايا الناجمة عن ارتباط المشروعات أو
توحيدها فقال « إن ذلك يعمل أولاً على تسوية تقلبات التجارة وبذا يكفل
للمشروعات المتحدة معديلاً من الربح أشد ثباتاً واستقراراً . وثانياً يترتب
عليه القضاء على المتاجرة . وثالثاً يجعل في الإمكان إجراء التحسينات الفنية
مما يؤدي إلى اجتناء أرباح أعلى مما تحصل عليه المشروعات « الخالص » أي

غير المتحدة . و رابعا يزيد من قوة مركز المشروعات المتحدة إزاء زميلاتها « الخللص » ، ويجعلها أقدر على المنافسة في فترات الكساد الخطير حينئذ لا يتمشى هبوط أسعار المواد الأولية مع انخفاض أسعار السلع المصنوعة .

ويقول الاقتصادي الألماني بورجوازي هيان في مؤلفه الذي صنفه بصفة خاصة عن المشروعات « المختلطة » أي المتحدة في صناعة الحديد بألمانيا : « وتقني المشروعات الخارجة عن دائرة الهيمنة المتحدة إذ يسحقها عامل ارتفاع ثمن المادة الأولية وانخفاض ثمن السلع التامة الصنع » . وبهذا تتراى لنا الصورة التالية حيث : « تبقى من جهة شركات الفحم العظيمى التي تنتج ملايين الأطنان سنوياً والمنظمة تنظيمياً قوياً في ظل نقابة الفحم التي تضمها . ومن جهة أخرى هناك مصانع الصلب الكبرى الوثيقة الصلة بمناجم الفحم والتي لها نقابتها الخاصة بها . هذه المشروعات العظيمة التي تنتج سنوياً ٤٠٠,٠٠٠ من أطنان الصلب وما يتفق مع ذلك من مقادير الفحم ، والتي تملك مصانع أفران صهر الحديد ، وتقوم بصنع السلع ، وتستخدم ١٠,٠٠٠ عامل يقيمون في مباني الشركة ، ولها أرضيتها وسككها الحديدية أحياناً — نقول إن هذه المشروعات هي النوع السائد من مصانع الحديد والصلب بألمانيا اليوم . ويستمر التركيز ، فيعظم حجم المشروعات الفردية أكثر فأكثر ، وتتجمع عدة مشروعات في صناعة معينة أو في عدة فروع مختلفة من الصناعة بقصد تكوين اتحاد تظاهره وتسيطر عليه ست من مصارف برلين . ولقد أثبتت صناعة التعدين في ألمانيا بصفة قاطعة صدق ما ذهب إليه كارل ماركس بشأن تركيز رأس المال ، وذلك على الأقل في بلد تحتذى فيه هذه الصناعة خلف سياج من الرسوم الجمركية وأجور الشحن . لقد تهيأت صناعة التعدين الألمانية لأن تنزع من أيدي أربابها ، وتكون ملكاً للدولة »

إلى مثل هذه النتيجة وصل اقتصادى بورجوازي رعى ضميره ، وهو أمر غير مألوف . وينبغي أن نلاحظ أنه يضع ألمانيا في طبقة خاصة بسبب ما نلقاه صناعاتها من حماية . غير أن أهمية هذه الظروف تنحصر في أنها تجعل

الاحتكارات الصناعية

فقط بعملية تركيز الصناعة وتكوين الهيئات الاتحادية واتحاد المنتجين والنقابات الانتاجية الاحتكارية التي تضم رجال الصناعة ... الخ. ومن المهم للغاية أن نلاحظ أنه حتى في إنجلترا المتبعة لسياسة حرية التجارة ينتهي التركيز بالاحتكار وإن تأخر بالآخر العهد واختلف فيه الشكل. وقد كتب الأستاذ هرمان ليثي في مؤلفه « الاحتكارات ونقابات المنتجين ^(١) » والشركات الموحدة ^(٢) والذي استند فيه إلى احصائيات وبيانات عن تطور إنجلترا الاقتصادية يقول: « ويلاحظ في حالة إنجلترا أن الميل إلى الاحتكار مرتبط بحجم المشروع وطاقته. ويرجع هذا إلى أن عظم استثمار رأس المال في كل مشروع — بمجرد ابتداء عملية التركيز — يزيد الطلب على رأس مال جديد للمشروعات الجديدة، الأمر الذي يجعل القيام بها أشد صعوبة. وتمت أمر آخر (أعظم أهمية في نظرنا) ذلك أن كل مشروع جديد ينبغي التمشي مع المشروعات الضخمة القائمة على أساس التركيز، يفتج مقادير هائلة من فائض السلع لا يتسنى له تصريفه إلا إذا باعه بطريقة مجزية نتيجة ازدياد بالغ في الطلب عليها، أو يعتمد إلى تصريفها بخفض الأثمان إلى الحد الذي لا يعود منه ربح على المشروع ذاته وعلى الهيئات الاحتكارية ».

وبخلاف ما نلقاه في الدول الأخرى حيث تسهل الرسوم الجمركية تكوين نقابات المنتجين، نجد في حالة إنجلترا أن المحالفات الاحتكارية بين المنظمين ونقابات المنتجين والشركات الموحدة، إنما تنشأ في أغلبية الحالات حينما يهبط عدد المشروعات المتنافسة إلى نيف وعشرين أو نحو ذلك. « وهنا يبدو تأثير حركة التركيز على تكوين الاحتكارات الصناعية الكبيرة واضحاً تماماً في مجال من الصناعة ».

حينما كان ماركس يكتب مؤلفه « رأس المال » منذ خمسين عاماً خلت بدت المنافسة الحرة في نظر معظم الاقتصاديين كأنها « قانون طبيعي » ودبر العلماء ذوو الصبغة الرسمية مؤامرة من الصمت حاولوا بها أن يقتلوا مؤلفات

الرجل التي أبانت بتحليل الرأسمالية من الناحيتين النظرية والتاريخية أن المنافسة الحرة تبعث على تركيز الإنتاج وهذا بدوره ، إذ يبلغ مرحلة معينة من التطور ، يؤدي إلى الاحتكار . واليوم أصبح الاحتكار حقيقة واقعة ويضع الاقتصاديون المؤلفات الوفيرة يصفون فيها مختلف أشكاله ومظاهره ومع ذلك تلقاهم يرددون بنغمة واحدة القول بأن « الماركسية قد ثبت بطلانها » . ولكن الحقائق أجسام صلبة عنيدة كما جاء في المثل الإنجليزي ، وينبغي أن نعمل لها حساباً شئنا أو لم نشأ . هذه الحقائق تريناً أن الفروق التي نلمسها بين الدول الرأسمالية ، كما في مسائل الاحتكارات والحماية أو حرية التجارة مثلاً ، إنما تسبب اختلافات يسيرة الشأن في الشكل الذي تتخذه هذه الاحتكارات وفي اللحظة التي تظهر فيها ؛ أما نشأة الاحتكارات نتيجة لتركيز الانتاج فقانون أسامي عام تتميز به المرحلة الحالية في تطور الرأسمالية .

ونستطيع فيما يتعلق بأوروبا أن نحدد بقدر كبير من الدقة والضبط الوقت الذي حلت فيه الرأسمالية الحديثة محل الرأسمالية القديمة بصفة نهائية ، ونقول ان ذلك كان في بداية القرن العشرين . وفيما يلي عبارات وردت في مؤلف من أحدث المؤلفات عن تاريخ « تكوين الاحتكارات » : « من الممكن أن نورد أمثلة قلائل متفرقة عن الاحتكار الرأسمالي قبل عام ١٨٦٠ وهي أمثلة نلمس فيها بذرة هذه الأشكال المألوفة اليوم ، ولكنها تمثل بلا شك حالات بدائية بسيطة . ترجع بداية الاحتكار الحديث الحقيقية إلى العقد السابع ، وبدأت الفترة الأولى الهامة في نمو الاحتكار مع الكساد الصناعي الدولي في العقد الثامن ، واستمرت حتى بداية العقد العاشر ... ولو درسنا الأمر بالنسبة إلى أوروبا لألقينا أن المنافسة الحرة بلغت ذروتها في العقد السابع والثامن ، حينذاك كانت المحلّ ترا قدأ كملت إقامة صرح تنظيمها الرأسمالي وفق الأسلوب القديم . أما في ألمانيا فقد اشتبك هذا التنظيم الرأسمالي في صراع حاسم مع الحرف والصناعة المنزلية ، وبدأ يخاق لنفسه الأشكال اللازمة لبقائه ... »

وقد بدأ الانقلاب العظيم مع الانهيار الذي وقع عام ١٨٧٣ أوبالآخرى مع الكساد التالى له والذي يمثل فترة ٢٢ عاماً في تاريخ أوروبا الاقتصادية مع استثناء فترات قصيرة الأمد لا تكاد تكون ملموسة في أوائل العقد التاسع ، وفترة الرواج العنيف القصير العهد حوالى عام ١٨٨٩ . وخلال هذا الرواج القصير العهد (١٨٨٩ — ٩٠) انتشر نظام نقابات المنتجين بقصد الاستفادة من ظروف العمل الملائمة . ولكن سياسة قصيرة النظر دفعت بالأسعار إلى الارتفاع إلى مستوى أعلى مما كان يمكن أن يحدث لو كان الحال خلاف ذلك ، ولذا تحطمت جميع هذه النقابات الإنتاجية تقريباً وانتهت نهاية غير مشرفة . تلت ذلك فترة سنوات خمس تميزت بسوء حال التجارة وهبوط الأسعار ، ولكن الصناعة سادت روح جديدة . لم يعد الكساد أمراً لا بد من التسليم به ، وإنما أصبح الناس ينظرون إليه على أنه فترة من الركود أو التوقف قبل حلول رواج جديد .

دخلت حركة تكوين نقابات المنتجين عهداً ثانياً ؛ وبدلاً من أن تكون هذه النقابات ظاهرة وقتية ، صارت إحدى الدعائم التي تقوم عليها الحياة الاقتصادية ، وهي تستحوذ على الميادين الواحد تلو الآخر ، وعلى رأس هذه الميادين إنتاج المواد الأولية . وفي بداية العقد العاشر كان نظام نقابات المنتجين ، ممثلاً في تنظيم نقابة الكوك التي تكونت على نسقتها نقابة الفحم قد حقق تنظيماً فنياً نقابياً يكاد لا يحتاج إلى تحسين . ولأول مرة وقع الرواج الكبير في ختام القرن التاسع عشر وحدثت أزمة (١٩٠٠ — ٣) في صناعتى التعدين والحديد ، وذلك في ظل هذا النظام النقابى . وبينما بدأ ذلك أمراً جديداً في ذلك الوقت فإن الجمهور اليوم يتلفت حوله فيرى ميادين الاقتصاد الكبيرة تعتمد باطراد وانتظام عن عالم المنافسة الحرة ؛ ولكنه ينظر إلى هذه الظاهرة على أنها من المسائل المسلم بها ، ويعدها قاعدة عامة .

وما تقدم نستطيع تمييز المراحل الرئيسية في تاريخ الاحتكار :

(١) ١٨٦٠ — ٧٠ وهى فترة بلغت فيها المنافسة الحرة ذروتها وكان

الاحتكار في بدء تكوينه ولا يكاد يكون ملموسا .

(٢) يعد أزمة سنة ١٨٧٣ ملمس نشاطا في إنشاء نقابات المنتجين ، ولكنها لازالت استثناء للقاعدة العامة ولم تزد عن كونها ظاهرة مؤقتة .
(٣) الرواج في نهاية القرن التاسع عشر وأزمة (١٩٠٠ - ٣) وهنا تصبح نقابات المنتجين إحدى أسس الحياة الاقتصادية بأسرها :
لقد تحولت الرأسمالية إلى سيطرة احتكارية استعمارية (أى إمبريالية) .

وتتفق نقابات المنتجين فيما بينها على شروط البيع والدفع الخ ، وتقسم الأسواق ، وتحدد مقدار إنتاج السلع ، وتعين الأسعار ، وتقسم الأرباح بين المشروعات المختلفة .

بلغ عدد نقابات المنتجين بألمانيا ٢٥٠ نقابة في عام ١٨٩٦ ، ٣٨٥ في سنة ١٩٠٥ وتضم ١٢٠٠٠ شركة ، غير أننا نعلم أن هذا التقدير دون الحقيقة .
ومن الإحصائيات التي اقتبسناها عن الصناعة الألمانية يتضح أن ١٢٠٠٠ من المشروعات الكبيرة يجب أن يستغل أكثر من نصف القوة البخارية والكهربائية المستخدمة في البلاد كلها ، وبلغ عدد الشركات الموحدة في الولايات المتحدة ١٨٥ (١٩٠٠) ٢٥٠٤ (١٩٠٧) وتقسم الإحصائيات الأمريكية كافة المشروعات إلى ثلاث طبقات من حيث تبعيتها إلى أفراد أو شركات خاصة أو شركات عامة (corporations) . وكانت الأخيرة ٢٣,٦٪ .
(١٩٠٤) ٢٥,٩٪ (١٩٠٩) أى أكثر من ربع المجموع الكلى للمشروعات الصناعية ؛ وكانت تستخدم من الأيدي العاملة كلها ٧٠,٦٪ .
(١٩٠٤) ٢٥,٦٪ (١٩٠٩) (أى ما يربو على ثلاثة أرباع العمال) ؛ وبلغ إنتاجها السنوى في نفس العامين ما قيمته ١٠,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠ , ١٦,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ من الدولارات أى ما يوازي ٧٣,٧٪ ٧٩,٠٪ من قيمة إنتاج المشروعات الصناعية .

وغالبا ما تسيطر نقابات المنتجين والشركات الموحدة على سبعة أو ثمانية أعشار الإنتاج الكلى في فرع معين من الصناعة كما هو الحال في نقابة الفحم

بوستفاليا إذ جمعت في أيديها عنه إنشاءها سنة ١٨٩٣ ما يعادل ٨٦,٧ ٪ من إنتاج الفحم السكلى في الإقليم ، ثم زادت النسبة إلى ٩٥,٤ ٪ سنة ١٩١٠ وفى مثل هذا الاحتكار ضمان الحصول على أرباح طائلة ، كما أنه يؤدي إلى تسكوين وحدات فنية هائلة الحجم .

وفى سنة ١٩٠٠ تأسست بالولايات المتحدة شركة استاندارد أويل الشهيرة وكان رأس المال المرخص به ١٠٠ مليون دولار ، وأصدرت ما قيمته ١٠٠ مليون دولار من الأسهم العادية ، ١٠٦ مليون من الأسهم الممتازة . وقدرت أرباحها فيما بين عامى ١٩٠٠ ، ١٩٠٧ بالنسب المئوية التالية : ٤٨،٤٨، ٤٥، ٤٤، ٣٦، ٤٠، ٤٠، ٤٠ . ومجموع هذه الأرباح ٣٦٧ مليوناً من الدولارات . وبلغت أرباح الشركات خلال الفترة (١٨٨٢ - ١٩٠٧) ٨٨٩ مليوناً خصص منها ٦٠٦ حصة الأسهم ورُحِّل الباقي إلى الاحتياطي ... وفى سنة ١٩٠٧ بلغ عدد العمال والمستخدمين فى مختلف المشروعات التابعة لنقابة الصلب بالولايات المتحدة United States Steel Corporation ٢١٠، ١٨٠ ، واستخدمت شركة Gelsenkirchner Bergwerksgesellschaft وهى أعظم مشروع فى صناعة التعدين بألمانيا ، ٤٦٠، ٤٨ من الأجراء فى عام ١٩٠٨ . و انتج اتحاد الصلب بالولايات المتحدة ٩ ملايين من الاطنان سنة ١٩٠٢ ، وكان إنتاج سنة ١٩٠١ يعادل ٦٦,٣ ٪ من إنتاج البلاد كلها من الصلب ، ولكن نسبة إنتاج سنة ١٩٠٨ كانت ٥٦,١ ٪ ، بينما زاد النصيب من المعدن الخام خلال الفترة ذاتها من ٤٣,٩ ٪ إلى ٤٦,٣ ٪ .

وجاء فى التقرير الذى وضعته لجنة حكومية أمريكية عن الشركات الموحدة ما يلى : « ويرجع تفوقها على منافسيها إلى عظم حجم مشروعاتها وجودة إعدادها الفنى . فقد خصصت شركة الطبايق الموحدة منذ شروعاتها فى العمل كافة جهودها لإحلال العمل الآلى مكان العمل اليدوى على نطاق واسع ، واشترت لهذا الغرض جميع المخترعات التى لها علاقة بصناعة الطبايق ، وأنفقت مبالغ طائلة فى هذا السبيل . ولم تكن لكثير من هذه الاختراعات

أية قيمة في أول أمرها ، ولهذا أدخل عليها مهندسو الشركة التعديلات اللازمة ، وفي نهاية سنة ١٩٠٦ تأسست شركتان تابعتان بقصد الحصول على براءات الاختراعات . وأنشأت شركة الطبايق الموحدة لنفس الغرض معامل السميك وورش الآلات ومحال التوصيلات . ويبلغ متوسط عدد العمال في إحدى هذه المنشآت ، وهي في بروكلين ، ٣٠٠ عامل ، وهناك تجري التجارب على الاختراعات المتصلة بصناعة السجائر والسيجار والنشوق ولقائف التعبئة من الصفيح والعلب ، وفيها كذلك يعملون على إنقاذ الاختراعات . « وتستخدم شركات موحدة أخرى مهندسين من طراز خاص لاقتداء وسائل وعمليات جديدة في الإنتاج ، واختبار أعمال التحسين الفنية ، ويعنح اتحاد الصلب بالولايات المتحدة — المشار إليه آنفاً — الإعانات لعماله ومهندسيه إذا وفقوا إلى اختراعات تؤدي إلى زيادة الكفاية الفنية ، وتحسين الآلات ، وخفض النفقات » .

وفي الصناعة الألمانية الكبيرة كصناعة المواد الكيماوية التي تقدمت تقدماً واسعاً في العقود القلائل الأخيرة ، يجري تنظيم التحسينات الفنية طبقاً لنفس الأسلوب . ففي سنة ١٩٠٨ ترتب على عملية التركيز قيام مجموعتين رئيسيتين قاربتا أن تكونا احتكاريين . وكانت المجموعتان تمثلان في أول الأمر « محالقات ثنائية » بين زوجين من المصانع الكبيرة رأس مال كل منهما ما بين ٢٠ ، ٢١ مليوناً من الماركات . فهناك من جهة مصنع ميستر السابق في هوش وكاسل بفركفورث الواقعة على نهر المين ، وهناك من جهة أخرى مصنع الأنيلين (مادة تستخدم في الصباغة) والصدودا في لدفجسهاغن وبار (السابق) في إلفريد . وفي سنة ١٩٠٧ عقدت إحدى المجموعتين اتفاقاً مع مصنع آخر ، كما حذت المجموعة الأخرى حذوها في سنة ١٩٠٨ . وقد ترتب على ذلك تكوين « محالقتين ثلاثيتين » رأس مال كل منهما من ٤٠ إلى ٥٠ مليون مارك . ثم تقاربت هذه المحالقات بقصد التفاف على الأسمار وما إلى ذلك .^(١)

(١) ذكرت الصحف في يونيو سنة ١٩١٦ نبأ إنشاء شركة موحدة ضخمة أهم الصناعة الكيماوية في ألمانيا .

تتحول المنافسة إلى احتكار، والنتيجة المترتبة على هذا هي التقدم الكبير نحو اصطباغ الإنتاج بالطابع الاجتماعي Socialisation، وبصفة خاصة تصبح عملية الاختراعات والتحسينات الفنية ذات صبغة اجتماعية (socialised).

ليس هذا هو الشكل القديم من المنافسة الحرة بين صناعات متفرقين لا اتصال بينهم وينتجون السلع لسوق مجهولة لهم. ولقد بلغ التركيز درجة تجعل من المستطاع عمل تقدير تقريبي لكافة مصادر المادة الأولية (كرواسب الحديد الخام مثلاً) لا في دولة واحدة أو عدة دول خشب، بل في العالم أجمع كما سنرى بعد قليل. ولا يقتصر الحال على هذه التقديرات، بل إن هذه الاتحادات الاحتكارية الضخمة تستحوذ على مصادر المواد الأولية. وفي الوقت ذاته يمكن بصفة تقريبية تقدير طاقة الأسواق على استيعاب المنتجات. وتتفق الاتحادات الاحتكارية هذه على تقسيم الأسواق فيما بينها، وتحكم قوة العمل، وتستخدم أكفأ المهندسين، وتستولي على وسائل النقل كالسكك الحديدية في أمريكا والشركات الملاحية في أوروبا وأمريكا. إن الرأسمالية في مرحلتها الإمبريالية تصل إلى أبواب أتم الصور التي يبدو فيها الإنتاج ذا طابع اجتماعي. ويُجذب الرأسماليون رغماً عنهم إلى دائرة النظام الاجتماعي الجديد الذي يمثل الانتقال من المنافسة الحرة المطلقة إلى ذلك المظهر الاجتماعي الكامل. إن الإنتاج يصير اجتماعياً في صفته، أما الامتلاك فيظل خاصاً وتبقى أدوات الإنتاج الاجتماعية ملكاً خاصاً لفرد قليل من الأفراد. إن هيكل المنافسة الحرة المعترف بها رسمياً يظل قائماً، ولكن وطأة الاحتكارات القليلة على بقية السكان تشتد مائة مرة ويصبح من الصعب احتمالها. وقد ألفت الاقتصادى الألماني كستنر كتاباً في موضوع النضال بين تقابلات المنتجين والمشروعات الخارجية عنها وجعل عنوانه «التنظيم الإجبارى» وكان خير ألو دعاه «الخضوع الإجبارى لسيطرة الاتحادات الاحتكارية» حتى يظهر الرأسمالية في الثوب الذي تبدو فيه الآن.

وترجع أهمية الكتاب على الأقل إلى أنه يصف لنا مجموعة من الأساليب

الحديثة والمتحضرة التي تلجأ إليها الهيئات المتحدة الاحتكارية في سعيها
وجهاً لها نحو « التنظيم » ويمكن تلخيص هذه الأساليب فيما يلي :

- (١) قطع موارد المواد الأولية (وهذا الإجراء من أهم الوسائل
لإرغام المشروعات على الانضمام إلى الكارتل) .
- (٢) وقف مورد العمل عن طريق « المحالفات » (ويقصد بها الاتفاقات
التي تعقد بين أرباب الأعمال واتحادات العمال وتتعهد الأخيرة بمقتضاها ألا
تسمح لأعضائها بالعمل إلا في المشروعات الأعضاء في نقابة المنتجين) .
- (٣) منع السلع التي تسيطر عليها عن التعامل مع المنافسين .
- (٤) إغلاق المنافذ التجارية .
- (٥) الاتفاق مع المشتري على قصر مشترياتهم على النقابات وحدها .
- (٦) خفض الأسعار بطريقة منتظمة بحيث يؤدي ذلك إلى دمار الشركات
« الخارجة » عن دائرة النقابة . وفي سبيل إدراك هذه الغاية تنفق نقابات
المنتجين الملايين كي تبيع السلع بأقل من تكاليف إنتاجها (كما حدث عند
خفض سعر البنزين من ٤٠ إلى ٢٢ ماركا أي إلى النصف تقريباً) .
- (٧) وقف الاعتمادات .
- (٨) المقاطعة .

هكذا لم يمد هناك وجود للمنافسة بين الصناعة الصغيرة والصناعة
الكبيرة ، أو بين المشروعات المتقدمة فنياً والمشروعات التي دونها في هذه
الناحية . إن ما نلقاه الآن عبارة عن احتكارات تسعى إلى خنق من لا يرضح
لسلطانها ويخضع لإرادتها . وإنا لذا نكرونا عبارات الكسندر توضح لنا
نظرة الاقتصاديين من رجال المدرسة البورجوازية إلى هذه العملية . « وحتى
في المجال الاقتصادي الخالص نلمس اليوم تحولاً من النشاط التجاري بمعناه
القديم إلى النوع القائم اليوم على التنظيم والمضاربة ، فلم يمد أعظم النجاح
من نصيب التاجر الذي يستطيع بماله من خبرة فنية ودربة تجارية أن يقدر

حاجة المشتري وبذا يثير بطريقة فعالة الطلب السكامن في النفس . لقد أصبح هذا النجاح حليف الفرد ذي العبقرية في مضمار المضاربة (؟!) الذي يستطيع أن يقدر مقدماً أو على الأقل يستشف ما يمكن أن يصير إليه نظام الإدارة ، وما هنالك من احتمالات لتطور العلاقات بين المشروعات الفردية والمصارف .

ومعنى هذا باللغة التي يفهمها الناس أنه برغم أن إنتاج السلع ما زال « سيد » الميدان ومعتبراً أساس الحياة الاقتصادية ، فإن تطور الرأسمالية بلغ مرحلة عندها تعرضت أسس مبدأ إنتاج السلع للتقويض وأصبحت الأرباح الوفيرة تتسرب إلى جيوب عباقرة فن التلاعب المالي . وفي أساس هذه الطرق الخادعة وأساليب التلاعب نجد عناصر الإنتاج ذي الصبغة الاجتماعية ، ولكن تقدم الإنسانية البائع الذي أدى إلى هذه النتيجة تذهب ثمرته كلها لصالح المضاربين والمغامرين . وسنرى أن هذه « الأساليب ذاتها » هي التي تجعل دعاة الرجعية وصغار البورجوازية — في معرض نقد الإمبريالية — يحلمون بالعودة خطوة إلى الوراء ، والرجوع إلى عهد المنافسة « الحرة » ، « السلمية » ، « النزينة » .

ويقول كستنر « إن استمرار رفع الأسعار وهو الظاهرة المترتبة على قيام نقابات المنتجين ، ملحوظ حتى الآن فيما يخص بأهم أدوات الإنتاج كالنحاس والحديد والبوتاسيوم ، بينما لم نلاحظه مطلقاً ، مهما طالت المدة ، في حالة المصنوعات . وبالمثل يلاحظ أن الزيادة في الأرباح الناجمة عن ذلك محصورة في الصناعات التي تنتج سلع الطبقة العليا (أدوات الإنتاج) . وينبغي أن نضيف إلى هذه الملاحظة أن صناعة إنتاج المواد الأولية تستفيد من تكوين نقابات المنتجين لا من حيث ازدياد الدخل والمقدرة على اجتزاء الربح مما يؤدي إلى دمار صناعة السلع التامة الصنع ، بل من حيث سيطرتها على الأخيرة ، الأمر الذي لم يكن له وجود في ظل المنافسة الحرة » .

والعبوات التي وضعنا تحتها خطياً تُظهر بوضوح جوهر المسألة التي

لا يعترف بها كتاب الاقتصاد البورجوازي إلا نادراً وعلى غير رغبة منهم،
والتي يتحاشى التعرض لها في حماس أولئك الذين يدافعون اليوم عن
الانتهازية، وعلى رأس هؤلاء كاوتسكي.

إن السيطرة والعنف الذي يلازمها ويرتبط بها — هذه هي العلاقات
التي تميز المرحلة الأخيرة في التطور الرأسمالي، وهذا ما لا بد من حدوثه —
وقد حدث فعلاً — نتيجة لتكوين احتكارات اقتصادية بالغة القوة.
وهناك مثال آخر عن الأساليب التي تستخدمها الاحتكارات. إن من الميسور
بصفة خاصة على نقابات المنتجين والاحتكارات أن تنفثاً إذا كان في الاستطاعة
الاستحواذ على « جميع » مصادر المواد الأولية أو أعظمها أهمية على الأقل.
ومن الخطأ الظن بعدم إمكان قيام الاحتكارات في الصناعات الأخرى التي
يستحيل عليها التسلط على هذه المصادر فصناعة الاسمنت تجد المادة الأولية
اللازمة لها في كل مكان، ولكنها في ألمانيا منظمة تنظيمياً نقابياً قوياً حيث
كونت صناعات الاسمنت نقابات إقليمية (جنوب ألمانيا، وستفاليا الخ)،
والأسعار المحدودة هي أسعار احتكارية (٢٣٠ — ٤٨٠ ماركا للحمل مع
أن سعر الإنتاج ١٨٠ ماركا)، وتدفع المشروعات أرباحاً تتراوح بين
١٢ ٪ / ١٦ ٪. ويجب ألا ننسى أن « عباقرة » المضاربة في العهد الحديث
يعرفون كيف يملأون جيوبهم بالأرباح الوفيرة إلى جانب أرباحهم من
الأسهم. ويلجأ المحتمرون إلى كثير من الحيل حتى يحولوا دون أية منافسة
في هذه الصناعة التي تدر مثل هذه الأرباح، فتراهم مثلاً يذيعون الشائعات
الباعثة على القلق عن مركز صناعتهم، وينشرون تحذيرات مبهولة في الصحف
كأن يقولوا مثلاً «أيها المستثمرون لا تستغلوا أموالكم في صناعة الاسمنت»،
وهم يشترون المشروعات الخارجة عن نطاق النقابة يدفع تعويضات قدرها
٦٠,٠٠٠، ٨٠,٠٠٠ بل ١٥٠,٠٠٠ من الماركات. والخلاصة أن الاحتكار يشق
طريقه نحو غايته دون أن يقيم وزناً لأي اعتبار، وتتفاوت أساليبه فن عملية
شراء المنافسين « التزيمية » إلى تدميرهم و« نسفهم » على الطريقة الأمريكية.

إن القول بأن في نقابات المنتجين قضاء على الأزمات خرافة يروجها الاقتصاديون البورجوازيون الذين يسعون جهودهم لإظهار الرأسمالية في ثوب ملائم جذاب مهما كلفهم الأمر . إن العكس هو الصحيح لأن ظهور الاحتكار في فروع معينة من الصناعة يزيد من القوضى الكامنة في الإنتاج الرأسمالي بوجه عام ، كما يعظم التفاوت بين الرعاقة والصناعة من حيث درجة التقدم ، وهو الأمر الذي تتميز به الرأسمالية . والمركز الممتاز الذي تشغله خير الصناعات تنظيماً على الأساس النقابي ، وهى الصناعة الثقيلة ؛ وبخاصة الفحم والحديد ، يسبب « نقصاً أكبر من حيث التنظيم الموحد » في فروع الإنتاج الأخرى كما أوضح بيدلز Jeidels صاحب مؤلف يمد في مقدمة المؤلفات التى تعالج موضوع علاقة المصارف الألمانية الكبرى بالصناعة .

وقد كتب ليفمان وهو من أولئك الذين لا يشعرون بالخطر مطاقاً في دفاعهم عن الرأسمالية والتماس المبررات لها : كلما زاد نمو أى نظام اقتصادى عظم التجاؤء إلى المشروعات المخفوفة بالخطر ، أو مشروعات الخارج ، أو المشروعات التى تتطلب قدراً كبيراً من الزمن حتى تنمو ، أو أخيراً إلى المشروعات ذات الأهمية المحلية .

والخطر المتزايد مرتبط في الأجل الطويل بالزيادة الفائقة في رأس المال وهى الزيادة التى تطفو إلى السطح حتى تنساب في الخارج . . . وفى الوقت ذاته فالسرعة الكبيرة للغاية التى يحدث بها التقدم الفنى تزيد من اضطراب التناسق بين مختلف مجالى الصناعة ، وتسبب القوضى والأزمات . وقد اضطرب ليفمان إلى الاعتراف بأن « من المحتمل جداً أن يشاهد الجنس البشرى في المستقبل ثورات فنية على جانب كبير من الأهمية مما سيكون له تأثير كبير في النظام الاقتصادى . . . ومثال هذه الثورات الكهرباء والطيران . . . ويمكن القول بصفة عامة بأن المضاربة ينظم انتشارها في مثل هذه الفترة من الانقلاب الاقتصادى والسياسى » .

ومما يقوّي كثيراً الميل إلى التركيز والاحتكار مختلف أنواع الأزمات والاقتصادية منها في أغلب الأحيان وإن لم يقتصر الأمر عليها ^(١). ومن المفيد أن نورد الملاحظات التي علق بها بيدلز على أزمة ١٩٠٠ التي رأينا كيف كانت نقطة التحول في تاريخ الاحتكار الحديث.. قال « وإلى جانب المصانع الضخمة في الصناعات الأساسية وجدت أزمة سنة ١٩٠٠ أمامها

(١) بينما ترفع الهيئات الاحتكارية الأسعار أثناء فترات الرواج الصناعي قلما تنقل من سرعة هبوط الأسعار في أوقات الأزمات، والجدول التالي يوازن بين حركات أسعار المواد الأولية والسلع شبه المصنوعة في ظل كل من الاحتكار والمنافسة خلال الفترة (١٩٢٨—١٩٣٦) بألمانيا وبوانده (١٩٢٨ = ١٠٠) :

السنة		أسعار الاحتكار		أسعار السوق الحرة	
١٩٢٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٢٩	١٠٣٦	١٠٧٥	٩١٢	٩٣٦	٩٣٦
١٩٣٣	٧٨٤	٩١٩	٤٥٤	٤٩١	٤٩١
١٩٣٤	٧٨٣	٨٧٦	٥٤٣	٤٩١	٤٩١
١٩٣٥	٧٨٣	٨١٧	—	٤٧٣	٤٧٣
١٩٣٦	٧٨٦	٧٥٤	—	٥٠٩	٥٠٩
السنوات	السلع المحتكرة	السلع غير المحتكرة			
١٩٢٩	الفحم (أزبن - وستفاليا) (الطن بالماركات)	سبائك الحديد بقسبرج (الطن بالريال)	الولايات المتحدة أسمنت (البرميل بالريال)	القطن : نيو أورليان (١٠٠) وطل بالريال	١٨٦٠
١٩٣٣	١٦٨٧	١٩٩٩	١٦٠	٨٣٠	٨٣٠
نسبة النزول %	١٤٢١	١٧٧٩	١٥١	٥٤٣	٥٤٣
	١٥٢٨	١١	٥٦		

ويلاحظ أمران: (١) استمرار ارتفاع الأسعار الاحتكارية حتى سنة ١٩٢٩ حينما بدأ انخفاض سعر السلع الحرة (٢) هبوط الأسعار الاحتكارية أبداً بوجه عام كما ظل مستواها أعلى منه في حالة الأسعار الحرة.

مصانع منظمة وفق أساليب تعد اليوم عتيقة مهملة ، وهذه هي المصانع « الخالص » (غير الداخلة في نطاق الهيئة المتحدة) والتي تكونت في أوج عهد الرخاء الصناعي . وقد تخرج مركز هذه المشروعات « الخالص » نتيجة لمبوط الأسعار ونقص الطلب ، ولكن هذين العاملين لم يؤثرأ مطلقاً في المشروعات الكبيرة المتحدة ، أو قل إن هذا التأثير بالنسبة إليهما كان قصير الأمد . وتبعاً لهذا ترتب على أزمة ١٩٠٠ تركيز في الانتاج أعظم مما حدث في أعقاب الأزمات السابقة كأزمة ١٨٧٣ مثلاً . فهذه الأخيرة أحدثت نوعاً من الانتخاب الطبيعي بالنسبة إلى المشروعات الأحسن إعداداً من غيرها ؛ ولكن نظراً لمستوى التطور الفني في ذلك الوقت لم يستطع هذا الانتخاب أن يجعل الشركات التي اجتازت الأزمة بنجاح في مركز احتكاري . إن مثل هذا الاحتكار المستمر الطويل الأمد يتوافر إلى حد كبير في المشروعات الضخمة في صناعات الحديد والصلب والكهرباء الحديثة ، كما يوجد بدرجة أدنى من ذلك في الصناعة الهندسية وفي بضع مشروعات من التي تشتغل في المعادن والنقل وغير ذلك ، بسبب طرقها الفنية المعقدة وتنظيمها الواسع المدى وعظم حجم رؤوس أموالها .

الاحتكار ! هذه هي الكلمة الأخيرة في « آخر مرحلة من مراحل التطور الرأسمالي » ، ولكن إذا لم نفهم الدور الذي تقوم به المصارف فان الفكرة التي نكوّنّها من مغزى الاحتكارات الحديثة وقوتها تكون غير وافية أو كافية .

الفصل الثاني

المصارف والدور الجديد الذي تضطلع به

تتخصص الوظيفة الرئيسية والأولية للمصارف في أنها وسيط لإتمام عملية المدفوعات ، فهي تحول رأس المال النقدي العاطل إلى رأس مال عامل أي يدر ربحاً ، وهي تجمع كافة أنواع الإيرادات النقدية وتضعها تحت تصرف الطبقة الرأسمالية . وإذا تنمو المصرفية وتتركز في عدد قليل من المنشآت تتحول المصارف عن مهمتها التي أشرنا إليها ، وبدلاً من القيام بدور الوساطة المتواضعة تصبح إحتكارات قوية تحت إمرتها ما يكاد يقرب من مجموع رأس المال النقدي لجميع الرأسماليين وصغار رجال الأعمال ، كما تتحكم في جانب من أدوات الانتاج وموارد المواد الأولية في بلد معلوم وفي عدد آخر غيره . هذا التحول من نقر عديد من الوسطاء المتواضعين الشأن إلى حقنة من المحتكرين ، يمثل لنا إحدى العمليات الأساسية في تحول الرأسمالية إلى إمبريالية رأسمالية . وهذا السبب يحملنا على أن نبدأ البحث بمعالجة موضوع تركيز المصرفية .

تدل البيانات عن عام (١٩٠٧ - ٨) على أن الدوائع بالمصارف الألمانية المساهمة (التي يزيد رأس مال كل منها على مليون مارك) قد بلغت ٧٠٠٠ مليون من الماركات ، ثم قفز الرقم الأخير إلى ٩,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (١٩١٢ - ١٣) أي بزيادة ٤٠٪^(١) . ومن هذه الزيادة البالغة ٢,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠

(١) وفيما يلي التقديرات ببلاتين الماركات في سنوات ما بعد الحرب : ١٩١٩ (١٩٢٤) ، ١٦٩ (١٩٢٩) ، ١٦٤ (١٩٣٠) ، ٩١ (١٩٣٤) ، والهبوط في سنة ١٩٢٤ بالقياس إلى سنة ١٩١٢ راجع إلى التضخم الذي سبب نقص قيمة الدوائع مقدرة بالعملة الذهبية .

مارك كان مبلغ ٢,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠ مقسماً بين ٥٧ مصرفاً وأُس مال كل منها يربو على عشرة ملايين من الماركات. وفي الجدول التالي بيان بكيفية توزيع الودائع بين المصارف كبرها وصغيرها :

(١) النسبة المئوية لمجموع الودائع الكلية

الفترة	في مصارف برلين التسع الكبرى	في ٤٨ مصرفاً رأس مال كل منها أكثر من ١٠ مليون مارك	في ١١٥ مصرفاً يتراوح رأس مال الواحد بين ١٠,٠١ مليون مارك	المصارف الصغيرة التي يقل رأس مال كل منها عن مليون مارك
١٩٠٧-٨	٤٧	٣٢,٥	١٦,٥	٤
١٩١٢-١٣	٤٩	٣٦	١٢	٣

ومن هذا يتضح أن المصارف الصغيرة تسحقها زميلاتهما الكبرى التي تملك ٩ منها ما يقرب من نصف مجموع الودائع. ولكن يلاحظ أننا لم ندخل في حسابنا كثيراً من التفاصيل ذات الأهمية كتحويل عدد من صغار المصارف إلى « فروع تابعة » لكبارها. إلخ ، ولترجيء الحديث عن هذا الآن .

(١)	السنة	أ	ب	ج	د
	١٩٢٤	٥٤٦	٣٩٣		٦٠١
	١٩٢٧	٥٩٦	٣٧		٣٠٤
	١٩٢٩	٦٧٥		٣٢٥	
	١٩٣٤	٦٥٥		٣٤٥	

الودائع في المصارف الألمانية (بيليين الماركات)

السنة	المجموع الكلي للودائع	في ٩ مصارف من برلين الكبرى	نظراً لامتصاص بعض المصارف غيرها نقص عدد المصارف الكبرى من ٩ (كما قال لينين) إلى ٧ (١٩٢٤) ٥ (١٩٢٩) ٤ (١٩٣٤)
١٩١٣	١٠	٥١	
١٩٢٧	١٤	٨	
١٩٢٩	١٧٥	١١٤	
١٩٣٤	٩٤	٥٨	

قدر شولز جافرتز (في ختام ١٩١٣) الودائع في مصارف برلين التسع الكبرى بخمسة آلاف ومائة مليون مارك ، بينما بلغ مجموع الودائع السككية عشرة آلاف مليون . ثم قال ، مدخلا في حسابه رأس مال هذه المصارف إلى جانب الودائع التي بها : كانت المصارف التسع الكبرى ببرلين مع المصارف المرتبطة بها « affiliated » تتحكم في نهاية سنة ١٩٠٩ في ١١,٢٧٦,٠٠٠,٠٠٠ مارك أي حوالى ٨٣ ٪ من مجموع رأس المال المصرفي بألمانيا . ويسيطر البنك الألماني Deutsche Bank مع المصارف المرتبطة به على ٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مارك تقريباً ، وهو يمثل إلى جانب إدارة السكك الحديدية البروسية أعظم شكل للتجمع اللامركزي لرأس المال في العالم القديم .

وقد أكدنا الإشارة إلى المصارف « المرتبطة » إذ هي من أهم مظاهر التركيز الرأسمالي الحديث . فالمشروعات الكبيرة وبخاصة المصارف ، لا تقف عند حد الامتصاص الكامل لما هو أقل منها شأنًا بل إنها لتضمها إلى ذاتها وتخضعها لهيمنتها وتدخلها في نطاق مجموعتها أو « مؤسستها » concern (إذا شئنا التعبير الفني) — وذلك بالقبض على حصص من رؤوس أموالها وبشراء أو تبادل أسهمها ، وبالتحكم فيها عن طريق نظام من الاعتمادات ، وما إلى ذلك . وقد وضع الأستاذ ليفمان مؤلفاً مسهباً في ٥٠٩ صفحة يصف النوع الحديث من الشركات القابضة والمالية ، وأضاف إلى مادة أولية لم يهضمها هضماً كاملاً تأملات « نظرية » نافهة من حيث قيمتها الذاتية . ولكن كتاب المصرفي ريسر عن المصارف الألمانية يقدم لنا أوضح مثل عما يترتب على نظام « القبض » من نتائج بالنسبة إلى التركيز . وقبل أن ندرس ونحل ما أورده يجمل بنا أن نقبض مثلاً على الضوء على النظام الآنف الذكر .

تعد مجموعة « البنك الألماني » من أكبر المجموعات إن لم تكن أكبرها . ولكني يتسنى لنا تتبع الانسجة والخيوط التي تصل ما بين مصارف هذه المجموعة ترى من الضروري أن نميز بين « الحصص المملوكة عن طريق نظام القبض » التي من الدرجات الأولى والثانية والثالثة ، أو بمعنى آخر بين (تجميعية المنشآت

الصغرى للبنك الألماني (في الدرجات الأولى والثانية والثالثة ، وإذ نفعل ذلك نحصل على الصورة التالية :

يملك البنك الألماني « حصصاً »

دائمة	لأجل غير مسمى	من حين إلى آخر	المجموع الكلى
الدرجة الأولى	في ١٧ مصرفاً	في ٨ مصارف	في ٣٠ مصرفاً
الدرجة الثانية	منها ٩ لها أسهم في ٣٤ أخرى	منها ٥ مصارف لها أسهم في ١٤ أخرى	منها ٤ مصرفاً تملك أسهماً في ٤٨ أخرى
الدرجة الثالثة	منها ٤ لها أسهم في ٧ أخرى	منها مصرفان لها أسهم في مصرفين آخرين	منها ٩ لها أسهم في ٩ أخرى

وبدخل في عدد المصارف الثمانية التي تتبع « البنك الألماني » في « الدرجة الأولى » ، « من حين إلى آخر » ثلاث مصارف أجنبية ، وهي Wiener, Bankverein بالنمسا و « بنك سينيريا التجارى » و « البنك الرومى للتجارة الخارجية » والاخيران روسيان . وهكذا نجد أن مجموعة البنك الألماني تضم ٨٧ مصرفاً بطريقة مباشرة وغير مباشرة ، وضماً جزئياً أو كلياً . ويتراوح رأس مال هذه المجموعة وما تتحكم فيه ما بين ألفين وثلاثة آلاف مليون مارك . ومن الواضح أن مصرفاً على رأس مثل هذه المجموعة ويمقد إتفاقا مع ست مصارف أخرى لاتقل عنه شأنًا إلا قليلاً بقصد إجراء العمليات الضخمة والرابحة كترويج أو طرح قروض الدولة ، لا يمكن أن يعد مجرد « وسيط » بل هو اتحاد من نفر قليل العدد من المحتكرين . والبيانات التالية والمقتبسة مع الايجاز من مؤلف ريمر تدل على السرعة التي تمت بها عملية تركيز المصرفية في ألمانيا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

مصارف برلين الست الكبرى (١)

التاريخ	فروع بألمانيا	مصارف الودائع ومكاتب الصرف (الكيميو)	الحصص الدائمة (بطريق) القبض في المصارف الألمانية المساهمة	مجموع المفشنات
١٨٩٥	١٦	١٤	١	٤٢
١٩٠٠	٢١	٤٠	٨	٨٠
١٩١١	١٠٤	٢٧٦	٦٣	٤٥

هكذا نرى الامتداد السريع لشبكة دقيقة من القنوات تغطي البلاد بأسرها عاملة على تركيز كافة رؤوس الأموال والإيرادات ، وتحويل ألوف وألوف من المشروعات الاقتصادية المتفرقة إلى وحدة رأسمالية ذات طابع قومي ، ثم إلى وحدة اقتصادية دولية . هذه « اللامركزية » التي يتحدث عنها شولز جافرنتر المدافع عن الاقتصاد البورجوازي معناها أن عدداً متزايداً من الوحدات الاقتصادية « المستقلة » استقلالا نسبياً من قبل أو الوحدات « المحلية » بعبارة أدق ، يخضع لمركز واحد . هذه اللامركزية إن هي في الحقيقة إلا « مركزية » تمثل ازدياد أهمية الدور الذي يضطلع به هذا النفر من كبار المحتكرين ، والقوة التي يتحكم فيها .

هذه « الشبكة المصرفية » أدق وأشد توثقاً في البلاد الاقدم عهدا بالرأسمالية . فقد كان بانجلترا (ومعهما أيرلندا) ٧١٥١ من فروع المصارف في سنة ١٩٠٠ ، وكان لكل مصرف من أربعة مصارف كبرى أكثر من ٤٠٠

(١) ولها إلى بيانات عن سنة ١٩٢٣ حسب الترتيب ذاته :

٨٣٢ ٤٤٩ ٣٦٥ ٢٣ ٨٤٤

(وهذا لا يشمل بنك Commerz und Privatbank الذي كان له ٣٩٥ فرعاً في سنة ١٩٢٣) .

فرع (٤٤٧ — ٦٨٩) ، وكانت هناك أربعة مصارف أخرى لكل منها أكثر من ٢٠٠ فرع ، ١١ مصرفاً لكل واحد منها أكثر من ١٠٠ فرع .
وفي فرنسا نجد أن المصارف الثلاثة الهامة (وهي Société Générale - Crédit Lyonnais - Comptoir National d'Escompte de Paris) قد مدت نطاق فروعها بالشكل الآتي ^(١) :

السنة	عدد الفروع والمكاتب			رأس المال (بملايين الفرنكات)	
	في الأقاليم	في باريس	المجموع الكلي	المملوك	المقترض
١٨٧٠	٤٧	١٧	٦٤	٢٠٠	٤٢٧
١٨٩٠	١٩٢	٦٦	٢٥٨	٢٦٥	١٢٤٥
١٩٠٩	١٠٣٣	١٩٦	١٢٢٩	٨٨٧	٤٣٦٣

وكي يبين لنا ريسر « الصلات » التي لمصرف كبير حديث ، بمدنا بالأرقام التالية عن عدد الخطابات الصادرة من والواردة إلى مصرف ديسكونتو وجسلفا ، وهو من المصارف الهامة بألمانيا والعالم ، ويبلغ رأس ماله ٣٠٠ مليون مارك سنة ١٩١٤ .

السنة	المكاتبات الواردة	المكاتبات الصادرة
١٨٥٢	٦١٣٥	٦٢٩٢
١٨٧٠	٨٥,٨٠٠	٨٧,٥١٣
١٩٠٠	٥٣٣,١٠٢	٦٢٦,٠٤٣

(١) وازن هذا الجدول بالبيانات التالية :

٧٢١٥	٥٦١	٣٢١٦	٢٨١	٣٠٣٥	١٩٣٠
٥٣٤٤	٥٦١	٣١٣٠	٢٧٨	٢١٥٢	

(وهذا التقصير راجع إلى سحب ودائع أثناء الأزمة) .

وبلغ عدد الحسابات الجارية في بنك الكريدي ليونييه ، وهو المصرف
الباريسي الكبير ، ٢٨,٥٣٥ سنة ١٨٧٥ ، ثم زاد هذا الرقم إلى ٦٣٣,٥٣٩
سنة ١٩١٢ .

هذه الأرقام البسيطة المظهر خير من الشروح المطولة لأنها تبين لنا كيف
عمل تركيز رأس المال ونمو سرعة تداول الأموال في المصارف على تغيير مغزى
وظيفة المصارف وطبيعتها تغييراً أساسياً . فالعدد الكبير المتفرق من
أصحاب رؤوس الأموال يتجمع ويتحول إلى رأسمالى « جماعى » collective
واحد . حينما تقوم المصارف بإجراء الحسابات لعدد قليل من الرأسماليين
فإنها تزاوّل عملية فنية ومساعدة بحمة ، ولكن إذ يتسع نطاق هذه العمليات
اتساعاً هائلاً ، نجد أن حكمة من الرأسماليين تتحكم في جميع العمليات التجارية
والصناعية للمجتمع الرأسمالى بأسره . هذه الفئة الصغيرة العدد ، من طريق
علاقتها المصرفية والحسابات التى تجريها والعمليات المالية التى تقوم بها ،
تستطيع أن تتأكد بالضبط من مركز الرأسماليين ، ثم تسيطر عليهم وتؤثر
فيهم وذلك بتسهيل الاعتمادات أو عرقلتها ، وأخيراً فهى تحدد مصيرهم
تحديداً تاماً وتعين دخلهم ، وتحدد من رأسمالهم أو تسمح بزيادته زيادة
مريعة وبنسبة هائلة الخ .

أشرنا إلى رأس مال بنك دسكوتو جشلفاوت ، وهذه الزيادة في رأس
ماله تمثل لنا إحدى حوادث الصراع في سبيل الزعامة بينه وبين البنك الالماني
وكلاهما من أعظم مصارف برلين . ففي سنة ١٨٧٠ كان رأس مال البنك الالماني
وهو مؤسسة حديثة ١٥ مليوناً من الماركات بينما رأس مال الآخر ٣٠ مليوناً
ولكن في سنة ١٩٠٨ أصبح رأسمالهما ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ و ١٧٠,٠٠٠,٠٠٠
من الماركات على التوالي . وفي سنة ١٩١٤ زاد رأس مال الأول إلى
٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ، أما الثانى فوصل رأسماله إلى ٣٠٠ مليون لأنه استطاع
أن يمتص مصرفاً هاماً جداً وهو المعروف باسم Schaffhausenshen
Bankverein . وبطبيعة الحال كلما استمر هذا النضال في سبيل الزعامة ،

تأخذ الميل بالمصرفين إلى عقد « اتفاقات » فيما بينهما تكون أكثر استقراراً
وأطول أمداً . . هذا النمو في المصرفية يحمل بعض المتخصصين في دراسة
« المسائل المصرفية » على استخلاص النتائج الآتية ، وإن كانت نظرهم إلى
« المسائل الاقتصادية » لا تختلف عن وجهة نظر الإصلاحيين البورجوازيين
« الأشد اعتدالاً وحذراً . فقد علقت صحيفة « البنك » الألمانية على ازدياد
رأس مال مصرف ديسكونتو جسرلشافت إلى ٣٠٠ مليون مارك قائلة : « إن
« المصارف الأخرى ستسلك نفس السبيل ، وبمرور الوقت سيهيض عدد
« الثلاثمائة رجل الذين يحكمون ألمانيا اقتصادياً إلى ٥٠ ، ٢٥ ، بل وإلى أقل من
« ذلك . وليس من المنتظر أن يقتصر هذا الاتجاه الجديد نحو التركيز على
« المصرفية وحدها لأن الصلات الوثيقة القائمة بين مصارف معينة ، تتضمن
« بطبيعة الحال تقارب المؤسسات الصناعية التي تظاهرها وترعاها هذه
« المصارف وسنصحو يوماً وقد عرطنا الدهشة إذ لا نجد أمامنا سوى
« شركات موحدة ، وتواجهنا ضرورة استبدال الإحتكارات الحكومية
« بإحتكارات خاصة . وعلى كل حال ليس لنا ألا نلوم أنفسنا إذ سمحنا للأمر
« أن نجري في المجرى الذي اختطته ، وإن عجل بذلك قليلا التلاعب بروس
« الأموال . »

هذا مثل طيب يوضح قصور الصحافة البورجوازية التي لا تختلف عن
علم البورجوازية إلا من حيث أن الأخير أقل أمانة وبجاهد في سبيل إخفاء
المسائل الأساسية . أليس من العجز أن « نعرونا الدهشة » من نتائج التركيز
، وأن نلوم حكومة ألمانيا الرأسمالية أو المجتمع الرأسمالي (أي أنفسنا) ، وأن
نخشى أن إدخال السندات والأسهم قد « يجعل » بعملية التركيز ، كما يرى
Tschierschky الإخصائي في شئون نقابات المنتجين ، والذي يبدى الخوف
من الشركات الموحدة الأمريكية ويفضل عليها نقابات المنتجين الألمانية
بحجة أن الأخيرة ، بخلاف الأمريكية ، لا تسرع بالتقدم الفني الاقتصادي
إلى درجة فائقة عن الحد ؟

غير أن الحقائق تظل كما هي . حقيقة لا تعرف ألمانيا الشركات الموحدة وليس بها سوى نقابات المنتجين ، ولكن لا يحكم ألمانيا اليوم سوى ثلاثمائة من كبار أرباب المال وعددهم يتناقص على الدوام . ومهما يكن من أمر ، ومهما كانت القوانين الخاصة بالمصارف ، فإن هذه الأخيرة في الدول الرأسمالية تزيد إلى حد كبير من حدة وسرعة مركزة رأس المال وتكوين الاحتكارات .

لقد ذكر ماركس منذ نصف قرن في كتابه رأس المال « أن النظام المصرفي » يمثل في حقيقة أمره نظام محاسبة شامل ونظام توزيع لأدوات الانتاج على نطاق اجتماعي ، ولكن هذه الوظيفة التي يقوم بها وظيفة من حيث الشكل فقط لا من حيث الجوهر » (١) .

والأرقام التي اقتبسناها مبينة تضخم رأس المال ، وازدياد عدد فروع أكبر المصارف ومكاتبها وحساباتها الجارية الخ ، تقدم لنا صورة مجسمة عن « عملية المحاسبة الشاملة » هذه بالنسبة إلى الطبقة الرأسمالية كلها ، وإن لم يقتصر الأمر على الرأسماليين لأن المصارف تجمع ، ولو بصفة مؤقتة ، جميع أنواع الإيرادات المالية لصغار رجال الأعمال وموظفي المكاتب والفئة العليا من الطبقة العاملة . والنظام المصرفي « توزيع شامل لأدوات الانتاج » الأمر الذي هو ، من الناحية الشكلية ، نتيجة تطور المصارف الحديثة التي يتحكم أعظمها أهمية في ألوف الملايين ، مع أن عددها قليل إذ يتراوح في فرنسا بين ٣ ، ٦ مصارف ، وفي ألمانيا بين ٦ ، ٨ مصارف . غير أن الواقع يثبت أن هذا التوزيع لأدوات الانتاج ليس شاملاً وإنما هو ذو صبغة خاصة أي يطابق مصالح رأس المال الكبير ، وبإل ورأس المال الاحتكاري

(١) كارل ماركس : رأس المال ج ٣ ص ٧١٢ طبعة C. H. Kerr . في هذه الطبعة ترجمت عبارة (Verteilung der produktionsmittel) على أن معناها توزيع المنتجات . وفي القطعة المذكورة في أصل هذا الكتاب صحح الخطأ بحيث صار المعنى « توزيع أدوات الانتاج » .

٤- البرجوازية والصناعة والتجارة

١- المزارعة
٢- الصناعة
٣- التجارة
٤- المصارف

الضخم جداً قبل كل شيء ، الذي يؤدي عمله وسط ظروف فيها تعيش جماهير السكان في العوز ، ويتمتع تقدم الزراعة بالنسبة إلى الصناعة بطريقة تبث على اليأس . وفي ميدان الصناعة نفسها يبدو كأنما الصناعات الثقيلة تفرض جزية على الفروع الأخرى من الصناعة .

وصناديق التوفير ومكاتب البريد آخذة في منافسة المصارف في عملية أسباغ الصفة الاجتماعية على الاقتصاد الرأسمالي لأنها أكثر « لا مركزية » ، بمعنى أن أثرها يمتد إلى عدد أكبر من الجهات ، ويصل إلى جهات أكثر بعداً ، ويشمل طوائف أكثر عدداً من الأهلين . وقد جمعت لجنة أمريكية البيانات التالية لتوازن بين حركة نمو الودائع في كل من المصارف وصناديق التوفير :

الودائع (مقدرة بالوف الملايين من الماركات)

السنة	انجلترا		فرنسا		ألمانيا	
	المصارف	صناديق التوفير	المصارف	صناديق التوفير	المصارف	جمعيات الائتمان
١٨٨٠	٨٥٤	٦,٦٠	?	٥٩	٥,٥	٥,٤
١٨٨٨	١٣,٤	٢,٠	١,٥	٢,١	١,١	٥,٤
١٩٠٨	٢٣,٢	٤,٣	٣,٧	٤,١	٧,١	٢,٣

ولما كانت صناديق التوفير تدفع عن الودائع فائدة قدرها ٤٪ ، و ٤٥٪ . تعين عليها البحث عن وسائل استثمار « مجزية » لرأس مالها ، ولزمها أن تشتغل في مسائل الكيبيالات والرهون الخ . وبهذه الطريقة يزداد زوال الحدود الفاصلة بين المصارف وصناديق التوفير . ولهذا نجد مثلاً أن الغرف التجارية في بوخوم وإرفورت تطالب بمنع صناديق التوفير من ممارسة الأعمال المصرفية « الخالصة » كخضم الكيبيالات ، وبتقييد العمليات

« المصرفية » التي تقوم بها إدارة البريد ، إذ يساور سادة العالم المصرفي الخوف من أن ينقض عليهم الاحتكار الحكومي خلسة ومن مصدر لا يتوقعونه . ومما لا جدال فيه أن هذا الخوف لا يعدو كونه تنافساً بين رئيسي إدارتين في مكتب واحد ، إذ من جهة يسيطر نفس سادة المصارف فعلاً على البلايين التي في عهدة صناديق التوفير ، كما أن الاحتكار الحكومي من جهة أخرى وسيلة لزيادة وضمان دخل أرباب الملايين الذين على حافة الإفلاس في فرع أو آخر من فروع الصناعة .

إن هذا التحول من الشكل القديم للرأسمالية الذي سادت فيه المنافسة الحرة إلى المظهر الحديث لها حيث يغلب الاحتكار ، إنما يتميز — إلى جانب أمور أخرى — بتناقض أهمية البورصة ، وفي هذا تقول مجلة « البنك » الألمانية : « لم تعد البورصة منذ عهد طويل وسيط التبادل الذي لا غنى عنه كما كانت قبلاً حيث لم تكن المصارف قادرة أن تجعل الجانب الأعظم من الأوراق التي تصدرها تحت تصرف عملائها . إن كل مصرف عبارة عن بورصة ، وكلما زاد حجم المصرف وعظم نجاح تركيز المصرفية ، زاد صدق هذا المثل » .

و « بينما نجد أن البورصة في العقد الثامن » وهي إذ ذاك في عنفوان شبابها (١) ، قد افتتحت عصر نهوض الصناعة في ألمانيا ، فإن المصارف والصناعة اليوم قادرة (أن تفعل نفس الشيء بمفردها) . إن سيطرة مصارفنا العظمى على البورصة ليست سوى وسيلة للتعبير والدلالة عن الدولة الألمانية الصناعية المنظمة تنظيمًا كاملاً . فإذا كان المجال الذي تنفذ فيه القوانين الاقتصادية من تلقاء ذاتها قد قيد هكذا ، وإذا كان المجال الذي تنظمه المصارف بنفسها قد اتسع اتساعاً كبيراً ، فإن المسؤولية القومية الاقتصادية الملقاة على طاق عدد صغير من الرؤوس المدبرة تزيد إلى ما لا

(١) هذه إشارة تدل على الدماء إلى الانهيار الذي وقع سنة ١٨٧٣ ، وإلى النضاع التي سببت ترويج الشركات .

خاتمة . هذا ما كتبه الاستاذ شولز جافرتتر ، وهو ممن يلتمسون المعاذير
للإمبريالية الألمانية ، والذي يعده الإمبرياليون في كل مكان حجة ، والذي
يحاول أن يقفل إحدى « التفصيلات » وهي أن هذا « التنظيم الواعي »
للحياة الاقتصادية بواسطة المصارف عبارة عن صلب الجمهور بواسطة حفنة
من المحتكرين « المنظمين تنظيمًا كاملاً » . ليست مهمة الاستاذ البورجوازي
أن يكشف الغطاء عن آلة النظام المالي ، وأن يفشى الأساليب التي يتبعها
المحتكرون الماليون ، ولكن مهمته تنحصر في أن يعرض ذلك كله في
خضوع ملائم .

وبنفس الطريقة نجد ريسر المصرفي والثقة الأكبر في الشؤون الاقتصادية
يتلاعب بالمعبارات التي لا معنى لها وهو يفسر حقائق لا سبيل إلى إنكارها ،
فهو يقول : « إن البورصة تفقد بانتظام وإطاراد ذلك المظهر الذي لا غنى
عنه للتجارة والصناعة بوجه عام وتبادل الأوراق المالية بوجه خاص . ونقص
هذا المظهر كونها المقياس والمنظم التلقائيين للحركات الاقتصادية التي تتجه
وتميل إليها » .

ومعنى هذا بعبارة أخرى أن الرأسمالية القديمة ، رأسمالية عهد المنافسة
الحرّة آخذة في الزوال هي والبورصة تلك الأداة المنظمة الضرورية لها .
وإذ يحدث هذا تظهر مكانها رأسمالية جديدة ذات مظاهر مختلفة لمرحلة
انتقالية هي مزيج من المنافسة الحرّة والاحتكار . وهنا يتبادر السؤال الآتي
إلى الذهن : إلى أي سبيل تقودنا الرأسمالية في هذه المرحلة « الانتقالية » ؟
ولكن الباحثين من أبناء المدرسة البورجوازية يخشون إثارة هذا السؤال .
« منذ ثلاثين سنة خلت كان أصحاب الأعمال في ظل المنافسة الحرّة فيما
بينهم يقومون بتسعة أعشار العمل الاقتصادي الذي هو خارج نطاق العمل
اليدوي . أما اليوم فإن تسعة أعشار هذا « العمل العقلي » الاقتصادي
يتولاه « نفر من الموظفين » ، والمصرفية هي في مقدمة هذا التطور . هذا
الاعتراف من جانب شولز جافرتتر ليدفعنا إلى التساؤل مرة أخرى عما تؤدي

بنا إليه هذه الرأسمالية في مرحلتها الاحتكارية الاستثمارية .

وبين المصارف القليلة العدد التي نجدها على رأس الاقتصاد الرأسمالي نتيجة عملية التركيز نلاحظ بطبيعة الحال اتجاهات واضحة ملموساً نحو عقد اتفاقات إحتكارية أي نحو إنشاء شركة مصرفية موحدة . ففي أمريكا لا توجد تسعة مصارف ، وإنما هناك مصرفاً روكفلر ومورجان الكبيران والذان يسيطران على رأس مال قدره أحد عشر بليوناً من الماركات . وقد سبق أن أشرنا إلى اندماج مصرف Schaffhausenschen Bankverein في مصرف Disconto - Gesellschaft ، وقد علقنا صحيفة فرنكفورت زيتونج لسان حال مصالح البورصة عن الحادث بقولها « إن حركة تركيز المصارف آخذة في تضيق دائرة المنشآت التي يتسنى الحصول منها على اعتمادات كبيرة ، وهذه الظاهرة تؤدي بالتالي إلى زيادة تبعية الصناعة الكبيرة ولعدد قليل من المجموعات المصرفية . ونظراً للعلاقات الداخلية بين الصناعة والمالية نرى كيف تقيّد حرية حركة الشركات الصناعية التي هي في حاجة إلى رأس المال المصرفي ، ولهذا السبب ترقب الصناعة الكبيرة تسكنل المصارف المترايد في شركات موحدة بمواطف مختلطة . وفي الواقع لقد شاهدنا مراراً بداية اتفاقات معينة تعقد بين المنشآت المصرفية الفردية العظمى وهدفها وغايتها تحديد المنافسة وتقييدها » . وهكذا نرى مرة أخرى أن الاحتكار هو المرحلة الأخيرة في تطور المصارف .

إن العلاقات الوثيقة القائمة بين المصارف والصناعة هي ذات الأشياء التي تبرز بوضوح عظيم الدور الجديد الذي تضطلع به المصارف ، ذلك أنه عند ما يخضع مصرف كميالة لشركة صناعية أو يفتح لها حساباً جارياً الخ فإن هذه العمليات ، كل منها على حدة ، لا تقلل من استقلال الشركة ، ولا يعتمد عمل المصرف القيام بالوساطة المتواضعة . ولكن عندما تتضاعف هذه العمليات وتصبح متصلة مستمرة ، وعندما « يجمع » المصرف في يده مقادير طائلة من رأس المال ، وحينما يتمكن عن طريق

الحساب الجارى من الاطلاع على مركز عميله الاقتصادى — وهو ما يحدث
غملاً، — نقول إنه فى هذه الحالات جميعها يزداد الرأسمالى المشتغل بالصناعة
اعتماداً كلياً على المصرف وتبعية كاملة له .

وبحذاء هذه العملية ينشأ بين المصارف والمشروعات الصناعية
والتجارية الكبرى « اتحاد شخصى » وثيق العرى، ويمتزج كل من الجانبين
بالبآخر عن طريق الاستحواذ على الأسهم وتعيين مديرى المصارف فى لجان
الاشراف (أو مجالس الادارة) التابعة للمشروعات الصناعية والتجارية ،
كما يحدث العكس كذلك . وقد جمع الاقتصادى الالمانى ييدلز بيانات
وافية جداً عن هذا الشكل من أشكال تركيز رأس المال والمشروعات .
ومثال ذلك أن مديرى ست من أكبر مصارف برلين كانوا يمثلونها فى ٣٤٤
شركة صناعية ، كما اشترك أعضاء مجالس إدارتها فى ٤٠٧ شركة أخرى ،
وبهذا استطاعت هذه المصارف أن تسيطر إشرافها على ٧٥١ شركة ، كان
للمصارف فى ٢٨٩ منها ممثلان فى كل من لجان الاشراف أو احتفظت برياسة
هذه الأخيرة . وبما يلاحظ أن هذه الشركات الصناعية والتجارية تزاول
مختلف فروع الصناعة كالتأمين والنقل والمطاعم والمسارح والفن وغير
ذلك . ومن جهة أخرى كانت مجالس إداوة المصارف الست تضم (فى عام
١٩١٠) ٥١ من أكبر رجال الصناعة . منهم مديرو كروب وشركة
« همبورج — أمريكا » الملاحية الخ واشتركت هذه المصارف الست فيما
بين عامى ١٨٩٥ ، ١٩١٠ فى الأسهم التى أصدرتها عدة مئات من الشركات
الصناعية (يتراوح عددها بين ٢٨١ ، ٤١٩) . هذا « الاتحاد الشخصى »
بين المصارف والصناعة يكمله « اتحاد شخصى » آخر بينهما وبين الدولة .
وفى هذا يقول ييدلز « تمنح عضوية مجالس الاشراف والادارة
بسواء لدوى الألقاب وللموظفين السابقين الذين فى استطاعتهم عمل الشئ
الكثير فى صدد تيسير » ، « الصلات مع السلطات » . وجرت العادة أن
يعين أحد أعضاء البرلمان أو مجلس مدينة برلين فى لجنة الاشراف بأحد

المصارف الكبرى ومن هذا يتضح لنا أن تشييد صرح الاحتكارات الرأسمالية الكبرى يسير بخطى واسعة جداً مستخدماً في ذلك كافة الوسائل « الطبيعية » وما « فوق الطبيعية ». وكذلك نشاهد تطوراً في قيام نوع من تقسيم العمل بين بضع مؤسسات من ملوك المال الذين يتربعون على عرش المجتمع الرأسمالي الحديث .

« هذا التوسع في مجال نشاط نفر معين من كبار رجال الصناعة (الذين يشتركون في إدارة المصارف الخ) ، وكذلك تخصيص مديريين إقليميين . يعنون بمناطق صناعية معينة ، يصحبهما ازدياد تخصص مديري المصارف الكبرى .

ويمكن بوجه عام إدراك هذا التخصص حيث يتسع مجال المصرفية ، وبخاصة عند ما تكون لها علاقات واسعة المدى بالصناعة . ويسير تقسيم العمل هذا في طريقين : فمن جهة تُعهد العلاقات القائمة مع الصناعة بصفة عامة إلى مدير واحد يختص بهذا العمل ، ومن جهة أخرى يتولى كل مدير الإشراف على عدة مشروعات منعزلة متفرقة ، أو مشروعات ذات مصالح متخالفة ، أو في نفس الفرع من الصناعة ، وذلك بأن يكون عضواً في مجالس إدارتها ، (إذ وصلت الرأسمالية إلى مرحلة الإشراف المنظم على المشروعات الفردية) وهكذا « يتخصص مدير في الصناعة الألمانية وأحياناً في شئون صناعة غرب ألمانيا وحده ، بينما يعنى سواه بمسائل العلاقات مع الدول والصناعات الأجنبية ، أو الحصول على المعلومات اللازمة عند رجال الصناعة وشؤون البورصات وغير ذلك . وفضلاً عن هذا يحدث غالباً أن يختص لكل مدير مصرف الإشراف على صناعة أوجه معينة بحيث تكون له كلمة مسموعة في مجلس إدارتها ، فنجد مثلاً مديراً ينحصر معظم عمله في مجلس إدارة الشركات الكهربائية ، وآخر في صناعات المواد الكيماوية أو الجعة أو سكر البنجر ، وثالثاً في عدة مشروعات منعزلة متفرقة وكذلك في المشروعات غير الصناعية كشركات التأمين » .

ومن المحقق أنه كلما اتسع نطاق عمليات المصارف الكبرى وزاد تنوعها واختلافها ، انتشر تقسيم العمل بين مديريها ، مما يهدف ويؤدي في الوقت ذاته إلى رفعها قليلا عن مستوى الأعمال المصرفية الخاصة وجعلها أكثر خبرة وأعظم مقدرة على الحكم على المسائل العامة المتعلقة بالصناعة وعلى المسائل الخاصة المتعلقة بكل فرع من فروع الصناعة ، الأمر الذي يزيد من مقدرة المصارف على العمل داخل مناطق النفوذ الصناعية الخاصة بها . ومما يكل هذا النظام المحاولات التي تقوم بها المصارف لتعين في مجالس إدارتها أو في مجالس إدارة المصارف الثانوية التابعة لها رجالا قد تخصصوا في الشؤون الصناعية ، مثل كبار رجال الصناعة والموظفين السابقين ، وبخاصة من سبق لهم الاشتغال في السكك الحديدية الخ .

وإننا نواجهون نفس الأمر في النظام المصرفي بفرنسا مع اختلاف يسير ومن أمثلة ذلك أن بنك الكريدي ليونيه (وهو أحد المصارف الفرنسية الكبرى الثلاث) قد أنشأ « إدارة للأبحاث المالية » تستخدم بصفة دائمة ما يزيد عن الخمسين من أهل التخصص في مسائل الهندسة والإحصاء والاقتصاد وغير ذلك مما يكلف المصرف ستائة أو سبعمائة ألف فرنك سنوياً . وتنقسم هذه الإدارة إلى شعب ثمان تعنى بالمؤسسات الصناعية ، والإحصائيات العامة وشركات السكك الحديدية والبواخر ، والأوراق المالية ، والتقارير المالية الخ .

وتترتب على هذا جميعه نتيجة مزدوجة : فمن جهة يمتزج كل من رأس المال المصرفي والصناعي أو « ياتلفان » كما أحسن ن . بوخارين التعبير ، ومن جهة أخرى تتحول المصارف إلى مؤسسات أو هيئات ذات صبغة شاملة « حقيقية » . وبهذه المناسبة نرى من الأهمية بمكان أن نقتبس نفس العبارات التي استخدمها ييدلز الذي توافر على دراسة هذا الموضوع .

إذا فخصنا مجموع العلاقات الصناعية القائمة بدت لنا الصبغة الشاملة التي تتصف بها المنشآت المالية التي تعمل بالنيابة عن الصناعة . وبخلاف الأنواع الأخرى من المصارف ، وبمعكس ما يقال من ضرورة تخصيص المصارف في

نوع معين من الأعمال أو فرع معين من الصناعة ، نجد أن المصارف الكبرى تعمل جاهدة على أن تجعل علاقاتها بالصناعة أعظم تنوعاً وأوسع مدى بقدر الإمكان حسب المنطقة وفرع العمل ، كما أنها تسعى كذلك للقضاء على عدم الاستواء الموجود في التوزيع المحلي وفي العمل ، والناشئ عن التطور التاريخي للبيوت المصرفية الفردية . . . ويعمل الاتجاه الأول الى جعل العلاقات بالصناعة عامة ، بينما يعمل الثاني على جعل هذه العلاقات أشد ثباتاً وأعظم ثوثقاً . وقد تحقق كلا الاتجاهين في المصارف الست الكبرى الى حد بعيد وبدرجة متساوية ، وان لم يكن تحقيقهما كاملاً .

ونلاحظ أن الدوائر الصناعية والتجارية غالباً ما تشكو مما تتعرض له من « الإرهاب » من قبل المصارف ، وهذا الأمر لا يدهشنا لأن هذه الأخيرة « تصدر الأوامر » فعلاً كما يتضح من المثال التالي . ففي ١٩ نوفمبر سنة ١٩٠١ بعث أحد مصارف برلين الأربعة الكبرى بالكتاب التالي الى مجلس ادارة German Central Northwest Cement Syndicate : « علمنا من الاعلان المنشور في Reichsanzeiger بتاريخ ١٨ الجاري أن الجمعية العمومية لشركتكم في اجتماعها القادم المقرر عقده في اليوم الثلاثين من هذا الشهر ستتخذ قراراً في مسائل تؤدي إلى إحداث تغييرات في أعمالكم وتعهداتكم ، وهو الأمر الذي لا يسعنا الموافقة عليه . ونظراً لهذه الأسباب نأسف لاضطرارنا إلى سحب الاعتماد المقرر . أما إذا لم تتخذ الجمعية العمومية في اجتماعها القادم قراراً بصدد المسائل التي ستعرض عليها والتي لا نستطيع المصادقة عليها ، وإذا وصلتنا الضمانات المناسبة في هذا الموضوع بشأن المستقبل ، فسنكون على استعداد لبداة المفاوضات معكم بصدد فتح اعتماد جديد » .

ليست هذه في الواقع سوى الشكوى القديمة التي طالما ردها رأس المال الصغير من استبداد رأس المال الكبير به واضطهاده له ، ولكننا نلاحظ في الحالة الآتية الذكر أن نقابة بأسرها اندرجت في دائرة رأس المال الصغير ، أي أن الصراع القديم بين نوعي رأس المال قد تجدد في مرحلة جديدة وأعلى

عن ذى قبل . ومن المعقول أن المشروعات التى تمولها المصارف الكبيرة المسيطرة على ألوف الملايين أقدر اليوم عن ذى قبل على الامراع بعملية التقدم الفنى . فالمصارف — مثلاً — تنشئ جمعيات خاصة للأبحاث الفنية ، ولا يستفيد من عملها سوى المشروعات الصناعية « العبدية » . وإلى هذا النوع ينتمى كل من « جمعية أبحاث السكك الحديدية » الكهربائيـة ومكتب الأبحاث العلمية والفنية المركزى .

وإن مديرى المصارف الكبرى ليرون أن الحياة الاقتصادية جدت عليها أحوال جديدة ، ولكنهم يقفون موقف المعجز إزاء هذه الظواهر .

« إن كل من تتبع فى السنوات الأخيرة التغييرات التى طرأت على الوظائف والمهام فى مجالس إدارة المصارف الكبرى ، لابد وأن لاحظ أن القوة والنفوذ ينتقلان إلى أيدي نفر بعد التدخل النشط الفعال من جانب المصارف الكبرى فى التطور العام للإنتاج أمراً لا بد منه وذو أهمية آخذة فى الازدياد . وغالباً ما نشأ الخلاف بشأن هذا الموضوع بين هذا النفر الحديث وبين الطراز القديم من مديرى المصارف . وينحصر موضوع الخلاف فى الأمور التالية : هل تتأثر المصارف تأثيراً سيئاً ، بصفتها مؤسسات ائتمانية ، من هذا التدخل فى الصناعة ، وهل تضجى بالمبادئ المقررة المجربة والأرباح المضمونة المكفولة إذا ما نزلت إلى ميدان لا يمت بصلة إلى الدور الذى تضطلع به بوصفها وسطاء فى تقديم الاعتمادات ، مما يزيد من تعرضها لخطر تلك القوى العمياء التى تسبب تقلبات التجارة ؟ أم أن شيئاً من هذا كله لن يحدث . يرى الكثيرون من قدامى المديرين الرأى الأول ، أما الشبان الآحدث منهم عهداً فيقولون إن هذا التدخل ضرورة لا تقل عن مثيلتها التى دعت إلى قيام المصارف الكبرى والمصرفية الصناعية الحديثة فى نفس وقت قيام الصناعة الكبيرة الحديثة . ولكن هناك أمراً واحداً يتفق عليه الطرفان فى هذه المناقشة وهو أنه لا توجد مبادئ ثابتة أو هدف مجسم فى نواحي النشاط الجديدة التى تراوها المصارف الكبيرة .

لقد انتهى عهد الرأسمالية القديمة ، والشكل الجديد من الرأسمالية يمثل مرحلة انتقال نحو شيء آخر ، ولا أمل بطبيعة الحال في البحث عن « مبادئ ثابتة » و « هدف مادي مجسم » بقصد « التوفيق » بين الاحتكار والمنافسة الحرة ؛ إذ أن الاعترافات التي يدلي بها الرجال العاملون ذات نغمة تخالف عبارات المديح التي يزجها إلى « الرأسمالية المنظمة » أمثال شولز جافرنتر وليفمان وغيرهما من « أصحاب النظريات » ، كما تختلف عن هذا السحر الذي ينسبونه إلى هذه الرأسمالية في مجال تبريرها .

والآن يبادرنا هذا السؤال : متى ثبتت دعائم هذا الدور الذي تضطلع به المصارف الكبرى بصفة محددة ؟ هنا يمدنا ييدان بإجابة تقرب من الحقيقة عن هذا السؤال :

« إن العلاقات بين المشاريع الصناعية بمدلولها الجديد وأشكالها الجديدة والأدوات الحديثة التي تمير عنها ويقصد بها المصارف الكبرى المنظمة على أساس مركزي ولا مركزي في الوقت ذاته ، لم تكن ظاهرة اقتصادية مميزة قبل عام ١٩٠٠ ، بل يجوز أن نجعل هذا التاريخ في عام ١٨٩٧ حينما وقعت أهم عمليات (الامتزاج) ، وحينما طبق لأول مرة الشكل الجديد من التنظيم اللامركزي لبلاد السياسة الصناعية التي ابتدعتها المصارف . وأكثر من هذا يمكن أن نجعل نقطة الابتداء في تاريخ متأخر عن ذلك إذ أن أزمة سنة ١٩٠٠ ذاتها هي التي زادت من سرعة وشدة عملية تركيز الصناعة والمصرفية ، وثبتت أركان هذه العملية ، وحولت العلاقة بالصناعة إلى احتكار المصارف الكبرى وجعلتها ، إذا نظرنا إلى كل منها على حدة ، أشد ثوباً وأقوى أثراً » .

وعلى ذلك فالقرن العشرين نقطة التحول التي عندها انتهى عهد الرأسمالية القديمة ، وأفسحت سيطرة رأس المال بوجه عام الطريق لسيادة الرأسمالية المالية .

الفصل الثالث

الرأسمالية المالية^(١)

وحكومة الأقلية من أرباب المال

إن نسبة متزايدة من رأس المال الصناعى الذى يستخدمه رجال الصناعة ليست ملكا لهم ، بل هم يحصلون على حاجتهم عن طريق المصارف التى هى أشبه بالوكلاء ممن يملكون رأس المال . ومن جهة أخرى يجد المصرف نفسه مضطراً أن يستخدم فى الصناعة جانباً متزايداً من أرصده ، وبهذا يتحول المصرف إلى رأسمالى صناعى ، إلى درجة كبيرة . ورأس المال المصرفى هذا ، أى رأس المال النقدى الذى يتحول إلى رأس مال صناعى أدعوه «الرأسمالية المالية» . وعلى ذلك فالرأسمالية المالية هى رأس مال تسيطر عليه المصارف ويستخدمه رجال الصناعة^(٢) .

والتعريف السابق يعوزه الوفاء من حيث أنه يغفل حقيقة غاية فى الأهمية ، وهى ازدياد تركيز الانتاج ورأس المال إلى حد يودى ، وقد أدى فعلاً ، إلى الاحتكار . ولكن هلفردنج يؤكد الدور الذى تلعبه الاحتكارات الرأسمالية وذلك فى المؤلف الذى وضعه ، وبخاصة فى الفصلين السابقين لذلك الذى اقتبسنا منه التعريف الآنف الذكر .

وتركز الانتاج ، والاحتكار الناشئ عن ذلك ، وامتزاج المصرفية بالصناعة أو تأكفهما ، هذا هو تاريخ الرأسمالية المالية ، وهذا هو الذى

(١) هذه ترجمة اصطلاح finance capital وقد آثرنا على عبارة « رأس المال المالى » لأننا ننظر إلى الموضوع بصورة أعم وأكثر شمولاً ، ذلك لأننا نعد هذه الظاهرة المرحلة الجريئة من مراحل تطور الرأسمالية .

يُكسب عبارة « الرأسمالية المالية » المعاني التي تنطوي عليها . وهنا يتعين علينا أن نصف السكيفية التي بها تتحول الاحتكارات الرأسمالية حتماً إلى سيطرة أقلية من أرباب المال ، وذلك في ظل إنتاج السلع والملكية الخاصة . وينبغي أن نلاحظ أن الذين يمثلون علم البورجوازية في ألمانيا وغيرها من أمثال ريسر وشولز جافرتز وليفمان ومن على شاكلتهم ، يحاولون تبرير الامبريالية والرأسمالية المالية ، وبدلاً من أن يكشفوا الغطاء عن « أداة » تكوين حكومة الأقلية هذه ويوضحوا أساليبها وإيراداتها « البريئة » و « الخاطئة » وعلاقتها بالبرلمان وما إلى ذلك من الأمور ، تراهم يخفون هذه جميعاً ، بل إنهم يحاولون أن يظهرها في ثوب قشيب زاه . وفي سبيل تجنب هذه المسائل « الفاشكة » تلقاهم يعمدون إلى استخدام العبارات الغامضة والرائعة المظهر ، ويشيرون إلى ما في نفوس مديري المصارف من « شعور بالمسؤولية » ، ويزجون المديح والثناء إلى الموظفين البروسيين على ما أشرت به نفوسهم من « روح الواجب » ، ويوجهون الدرس الجدي صوب التفاصيل الثقافية ومشروعات القوانين المضحكة التي يراد بها « الإشراف » على الاحتكارات و « تنظيمها » ، وتلقاهم كذلك يلجأون إلى التلاعب بالنظريات كما يبدو في ذلك التعريف « العلمي » الذي صاغه الأستاذ ليفمان حيث قال : « إن التجارة محل رابع ينحصر في جميع السلع وخزنها وإعدادها صالحة للاستعمال » ، وهو تعريف يستتبع أن إنسان عهد الفطرة الذي لم يعرف التبادل كان تاجراً ، وأن التجارة ستظل قائمة ذات وجود في ظل الاشتراكية !

غير أن الحقائق المرعبة عن هذه السيطرة البشعة مظهر آخر وخبراً من جانب الأقلية المالية الحاكمة أدت إلى أن تظهر في أمريكا وفرنسا وألمانيا مؤلفات عدة ، برغم تمثيلها وجهة النظر البورجوازية ، فإنها تعرض لنا صورة صادقة مضبوطة ونقداً دقيقاً لهذه الأقلية المسيطرة الحاكمة .

وينبغي أن نجمع من « نظام الشركات القابضة » الذي سلفت الإشارة إليه ، الأساس وحجر الزاوية . وقد وصفه بالعبارات الآتية الاقتصادي

الألماني هيمان ، ولعله أول من وجه النظر إلى هذا الموضوع ... قال :

« يشرف مدير الإدارة على الشركة الأصلية (الأم) التي تسيطر بدورها على الشركات التابعة ، وهذه الأخيرة تتحكم في شركات تابعة أخرى خلفها . وعلى هذا فن المستطاع لرأس مال صغير نسبياً أن يسيطر على مجال واسعة وميادين فسيحة من الإنتاج . وفي الواقع إذا كان « القبض » على ٥٠٪ من رأس المال كافياً للسيطرة على شركة ما ، فإن المدير يحتاج إلى مليون فقط كي يتحكم في ثمانية ملايين من رؤوس أموال الشركات التابعة . وإذا توسعنا في تطبيق هذا (التدخل) أمكن بمليون واحد التسلط على ١٦ أو ٣٢ مليوناً ، بل وعلى أكثر من هذا . »

وقد أبانت التجارب أن في امتلاك ٤٠٪ من أسهم أية شركة ما يكفي لإدارة شؤونها نظراً لأن عدداً من صغار المساهمين يستحيل عليهم عملياً حضور الجمعيات العمومية ... الخ . إن الاشتراكيين الديمقراطيين السفسطائيين الانتهازيين من جماعة البورجوازية وغيرهم يتوقعون (أو يصرحون بذلك) أن هذه « الديمقراطية » في امتلاك الأسهم ستؤدي إلى إسباغ الطابع الديمقراطي على رأس المال وتقوية الدور الذي يقوم به الانتاج الصغير . ولكن هذه « الديمقراطية » ليست في الحقيقة سوى وسيلة من الوسائل التي تزيد من قوة الأقلية الحاكمة من أرباب المال . ولهذا السبب ، مضافاً إلى غيره ، يحجز القانون في البلدان الأعظم تقدماً والأعرق في الرأسمالية و « ذات الخبرة » ، إصدار أسهم من فئات صغيرة جداً . وفي ألمانيا لا يجوز قانوناً إصدار أسهم تقل قيمة الواحد منها عن ألف مارك ، وهذا ما جعل قادة المال فيها ينظرون بعين الحسد إلى إنجلترا التي يمكن فيها إصدار أسهم من فئة الجنيه الواحد . وقد قال سيمنس أحد كبار رجال الصناعة وملوك المال الألمان في جلسة ٧ يونيو من عام ١٩٠٠ بمجلس الريخستاج . « إن السهم الذي قيمته جنيه واحد هو الأساس الذي تقوم عليه الامبريالية البريطانية » . وهذا التاجر أكثر فهماً وأعظم إدراكاً لمعنى السيطرة الاستعمارية من كاتب

مثل ج. ف. بليخانوف الذى يعتبر أحد مؤسسى الماركسية الروسية ، والذى يعتقد أن نزعة التسلط والاستعمار عادة سيئة تتصف بها شعوب معينة . ولا يقف « نظام الشركات القابضة » عند حد زيادة قوة المحتكرين إلى درجة كبيرة ، ولكنه يمكنهم من الإلتجاء إلى كافة أنواع الحيل التى بها يخدعون الجمهور ، لأن مديرى الشركة الأصلية غير مسئولين قانوناً عن الشركات التابعة التى يُفرض فيها « الاستقلال » ، والتى يستطيعون عن طريقها عمل أى شئ يتفق وصالحهم . وإليك مثال نقتبسه من مجلة «البنك» الألمانية فى عددها الصادر فى مايو سنة ١٩١٤ :

« كان Spring Steel Corporation of Kassel يعتبر منذ بضع سنوات خلت من أعظم المشروعات الراححة فى ألمانيا ، ولكن بسبب سوء الإدارة هبطت أرباح الأسهم فى ظرف سنوات قلائل من ١٥٪ إلى لا شئ . ويبدو أن مجلس الإدارة حمد بدون استشارة المساهمين ، إلى إفراض ستة ملايين من الماركات إلى إحدى الشركات التابعة وهى شركة هاسيا التى لا يتعمد رأس مالها الاسمى بضع مئات الألوف من الماركات . وهذا المبلغ الذى يعادل ثلاثة أمثال رأس مال الشركة الأصلية لم يرد فى الميزانية العمومية . وهذا الإغفال عمل قانونى ويمكن استمراره لمدة عامين كاملين لأنه لا يخالف أية نصوص فى قانون الشركة . ولا يزال رئيس لجنة المراقبة الذى وقع الميزانية الباطلة بصفته الرئيس المسئول ، رئيس الغرفة التجارية بمدينة كاسل . أما المساهمون فلم يدروا بهذا القرض الذى قُدم لشركة هاسيا إلا بعد فوات وقت طويل وبعد أن ثبت خطأ ذلك العمل » (ونرى أنه كان من الواجب على الكاتب أن يضع كلمة خطأ بين قوسين) « وكذلك بعد أن هبطت أسهم شركة سبرنج ١٠٠ بنقط تقريباً ، لأن الذين كانوا على علم بالأمر قد تخلصوا منها . وهذا المثل الرمزى للخداع فى وضع الميزانيات العمومية والمألوف فى الشركات المساهمة يوضح لنا السبب الذى من أجله تكون مجالس إدارة هذه الشركات أكثر ميلاً واستعداداً من الأفراد للقيام بهذه العمليات

المحفوفة بالخطر . إن الطرق الحديثة المستعملة في وضع الميزانيات العمومية تجعل في الامكان إخفاء العمليات المشكوك في عواقبها عن المساهم العادي ، كما أنها تمنح لمن يعينهم الأمر فرصة النجاة من عواقب المضاربة غير الناجحة ببيع أسهمهم في الوقت المناسب ، بينما التاجر الفردي يجازف بما يملك وبنفسه إن أقدم على شيء من هذا القبيل .

وتذكرنا الميزانيات العمومية لمعظم الشركات المساهمة ببعض وثائق المصور الوسطى (palimpsests) التي ينبغي لنا في حالتها أن نعو السكتابة الظاهرة لنكشف مما تحتها من كتابة سرية تدل على معنى الوثيقة الحقيقية . والطريقة البسيطة العادية التي تجعل هذه الميزانيات ألبازاً لا تحمل ، تكون بتقسيم العمل الواحد وذلك بإنشاء أو ضم عدة شركات تابعة . ومزايا هذا النظام للأغراض القانونية وغير القانونية من الوضوح بحيث أنه من الأمور غير العادية ألا تلجأ إليه شركة . ويضرب المؤاف مثلاً لشركة احتكارية تستخدمه وهي شركة جنرال الكتريك الألمانية (A.E.G.) Allgemeine Elektrizitäts Gesellschaft ففي سنة ١٩١٢ كان لها أسهم في (١٧٥ — ٢٠٠) شركة وتسيطر عليها ، وبالتالي على رأس مال قدره ١٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ مارك ! وجميع أصول المراقبة ، ونشر الميزانيات العمومية ، ومعلمها وفق نظام محدود ، والمراجعة العمومية العلنية للحسابات ، وهذه المسائل التي يتحدث عنها للجمهور الاساتذة والموظفون الحسنو النية ، أي الذين يحلمهم حسن النية على تزوين الرأسمالية والدفاع عنها : كل هذه الوسائل لا جدوى منها ، لأن الملكية الخاصة مقدسة ، ولا يستطيع منع امرئ من بيع الأسهم وشراؤها وتبادلها ورهنها الخ .

ويتضح نمو نظام القبض في كبريات المصارف الروسية من البيانات التي أوردها أغاد E. Aghad الذي كان موظفاً بالبنك الروسي — الصيني خلال ١٥ عاماً ، وذلك في كتابه « المصارف الكبرى والسوق العالمية » الصادر في مايو ١٩١٤ . وهو يقسم المصارف الروسية العظمى إلى (١) المصارف

« القابضة » (٢) والمصارف « المستقلة » (ويعرفها بطريقة تعسفية بأنها المستقلة عن الأجنبية). ثم يقسم النوع الأول إلى مصارف قابضة: (١) ألمانية (٢) وإنجليزية (٣) وفرنسية، وهو يقصد البيوت التي تملك جانباً من أسهمها وتسيطر عليها المصارف الكبرى في الدول الثلاث. وهو يجعل رأس مال المصارف على ضربين. (١) المستثمر «في الانتاج» (أي في المشروعات الصناعية والتجارية). (٢) والمستثمر «في المضاربة» (أي في البورصة والعمليات المالية). ويقصد من ذلك التقسيم أن من المستطاع في ظل الرأسمالية فصل النوع الأول عن الثاني وإلغاء الأخير. وفيما يلي ما أورده من بيانات عن أصول المصارف وفق التقارير الصادرة عن أكتوبر-نوفمبر ١٩١٣ (مقدرة بملايين الروبلات).

رأس المال المستثمر			مجموعات المصارف الروسية
في المضاربة	في الانتاج	المجموع الكلي	
١٢٧٢,٨	٨٥٩,١	٤١٣,٧	١ — (١) ٤ مصارف: سيبيريا التجاري، الروسي، والدولي، والخصم.
٤٠٨,٤	١٦٩,١	٢٣٩,٣	(٢) ٢: الصناعي والتجاري، الروسي البريطاني.
١٣٧٣	٦٦١,٢	٧١١,٨	(٣) ٥: الروسي الآسيوي، سان بطرسبرج الخاص، أزوف دن، اتحاد مسكو، الروسي الفرنسي التجاري.
٣٠٥٤,٢	١٦٨٩,٤	١٣٦٤,٨	المجموع (١١ مصرفاً) . . .
٨٩٥,٣	٣٩١,١	٥٠٤,٢	ب — ٨: التاجر بمسكو وثلثا — كاما، يونكر وشركاه، سان بطرسبرج (واولبرج سابقاً)، مصرف مسكو (ريابوشنسكي سابقاً) مسكو لأعمال الخصم، مسكو التجاري، المصرف الخاص بمسكو.
٣٩٤٩,٥	٢٠٨٠,٥	١٨٦٩	المجموع (١٩ مصرفاً) . . .

وهكذا نجد أن أكثر من ثلاثة أرباع رأس المال « العامل » المصارف الكبرى أى ثلاثة بلايين ملك مصارف هى فى الواقع شركات تابعة لمصارف أجنبية وبخاصة مصارف باريس الثلاثة الشهيرة (الاتحاد الباريسى ، باريس والأراضى الواطئة ، الجمعية العمومية) ، ومصارف برلين خصوصاً (البنك الألمانى ، دسكونتو) . وقد زاد رأس مال البنك الروسى للتجارة الخارجية وبنك سان بطرسبرج التجارى الدولى ، وهما من أهم المصارف الروسية ، من ٤٤ إلى ٩٨ مليون روبل ، وارتفع احتياطيهما من ١٥ إلى ٣٩ مليوناً (١٩٠٦ - ١٢) . وثلاثة أرباع هذه المبالغ رأس مال « ألمانى » . وينتمى المصرف الأول إلى مجموعة البنك الألمانى ، والثانى لمجموعة دسكونتو . ويقضب أغاد كثيراً لأن أغلبية الأسهم فى أيدي المصارف الألمانية بينما المعاممون الروس لا حول لهم ولا قوة . ومن الطبيعى أن الدولة المصدرة لرأس المال تجنى خير الأرباح ، فمثلاً حينما أدخل البنك الألمانى أسهم بنك سيبيريا التجارى الى سوق برلين نراه أبقاها فى « محفظته » عاماً كاملاً ثم باعها بسعر ١٩٣ لسكل مائة أى بضعف قيمتها الاسمية تقريباً ، وكسب من العملية ٦ ملايين روبل ، وهذا ما يدعوه هلفردنج أرباح « مروجى المشروعات » . ويقدر المؤلف الموارد السككية لمصارف سان بطرسبرج الرئيسية بما مبلغه ٨,٢٣٥,٠٠٠,٠٠٠ روبل ، ثم يحدد الحصص التى تقبض عليها المصارف الأجنبية ، أى درجة سيطرة هذه المصارف ، بالنسب التالية : ٣٥ : ٠/٠ (الفرنسية) ، ٣٥ : ٠/٠ (الألمانية) ، ١٠ : ٠/٠ (الإنجليزية) . ويلاحظ كذلك أن أكثر من ٤٠ : ٠/٠ من رأس المال الموظف من نصيب نقابتي Prodameta و Prodogol والنقابات فى صناعات الزيت والمعادن والأسمنت . ومن هذا يتضح مدى الخطوات الواسعة التى تمت بها عملية امتزاج رأس المال الصناعى ورأس المال المصرفى ، نتيجة لتكوين الاحتكارات الرأسمالية .

~~هذه الرأسمالية المالية التى تتركز فى أيدي قلائل وتنعم باحتكار فعلى~~
تنتزع أرباحاً طائلة تتزايد باطراد ، من وراء عمليات طرح أسهم الشركات

وإصدار السندات وعقد القروض الدول ، وما إلى ذلك . وبهذه الأساليب
تتخذ قبضة الأقلية الحاكمة من رجال المال وتفرض الجزية على أفراد المجتمع
بأسره لصالح المحتكرين . ويبين لنا هلفردنج في المثل التالي أساليب الشركات
الموحدة الأمريكية ، ففي سنة ١٨٨٧ أسس هاثماير شركة السكر الموحدة
من ١٥ شركة صغيرة برأس مال قدره ٦,٥٠٠,٠٠٠ ريال ما لبث أن زيد
إلى ٥٠ مليوناً . هذا «التقدير للقيمة الرأسمالية» الرائد عن الحد^(١) كان من
قبيل توقع اجتناء أرباح الاحتكارات ، كما فعل اتحاد الصلب بالولايات
المتحدة حين توقع أرباحاً كبيرة فاشتري عدداً كبيراً من حقول الحديد .
وفي الحقيقة لقد حددت شركة السكر الموحدة اسعاراً احتكارية في السوق
مما مكنها من صرف أرباح تعادل ٧٠٪ من رأس المال المستثمر فعلا عند
إنشائها ! وكذلك زاد رأس مالها إلى ٩٠ مليوناً من الولايات في سنة
١٩٠٠ ، أي زاد عشرة أمثاله خلال عشرين عاماً .

وقامت الأقلية الحاكمة من رجال المال في فرنسا بدور لا يختلف عما سبق
بمبانه إلا اختلافاً يسيراً (راجع كتاب Lysis بعنوان Against the Financial
Oligarchy in France والصادر سنة ١٩٠٨) . ففي تلك البلاد تتمتع أربع
من أقوى المصارف «باحتمار مطلق» لا احتكار نسبي ، في إصدار السندات .
واحتكارها هذا يضمن الحصول على أرباح احتكارية من إصدار السندات .
فأى دولة تعقد قرضاً في فرنسا لا تحصل على أكثر من ٩٠٪ من قيمته
بينما يذهب الباقي إلى المصارف والوسطاء . ومن الأمثلة الدالة على ذلك أن
المصارف ربحت ٨٪ من القرض الروسى الصينى البالغ ٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠
فرنك ، ١٠٪ من القرض الروسى الصادر سنة ١٩٠٤ وقدره ٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠
فرنك ، ١٨,٧٥٪ من قرض مراكش ومقداره ٦٢,٥٠٠,٠٠٠ فرنك .
ومعنى هذا أن الرأسمالية التى بدأ نموها برأس مال ربوى صغير انتهت برأس
مال ربوى ضخيم . ويقول ليسس «إن الفرنسيين هم جماعة المرايين في أوروبا» .

وهذا التحول في صفة الرأسمالية يحدث تعديلات عميقة في كافة أحوال الحياة الاقتصادية ، فالدولة قادرة على الإثراء عن طريق الربا في الوقت الذي لا يزيد عدد سكانها أو تنمو صناعاتها وتجارتها كثيراً ، لأن ٥٠ شخصاً يستطيعون برأس مال قدره ٨.٠٠٠.٠٠٠ و ٨.٠٠٠.٠٠٠ فرنك السيطرة على ٢.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك مودعة في أربعة مصارف .

ويؤدي « نظام الشركات القابضة » إلى نفس النتيجة . ومن أمثلة ذلك أن الجمعية العمومية Socié Générale وهي من أعظم المصارف ، تصدر مثلاً سندات قيمتها ٤٦٠٠٠ فرنك لأحدى شركاتها التابعة هي شركة تكرير السكر المصرية ، وسعر الإصدار ١٥٠ ٪ . أى أن المصرف يحصل على ربح عن كل فرنك واحد . بعد ذلك يتضح أن أرباح الشركة الجديدة لا وجود قدره ٥٠ سنتيماً لها إلا في عالم الخيال ، وبهذا خسر « الجمهور » ما بين ٩٠ ، ١٠٠ مليون فرنك . وأحد مديري المصرف عضو في مجلس إدارة شركة التكرير ، وإذن لا عجب أن اضطر المؤلف إلى القول بأن « الجمهورية الفرنسية ملكية مالية » وهي عبارة عن « السيطرة الكاملة للأقلية من رجال المال التي تتحكم في الصحافة والحكومة » .

وسعر الفائدة المرتفع إلى حد فائق الذي يمكن الحصول عليه من عملية إصدار السندات من أهم وظائف الرأسمالية المالية ويساعد على دعم سلطان حكومة الأقلية المالية . وفي هذا تقول مجلة البنك Die Bank الألمانية « ليس في البلاد عمل فردي يأتي بربح يقارب ما يمكن الحصول عليه من إصدار القروض الأجنبية ، و « لا يمكن لاية عملية مصرفية أن تأتي بربح يعادل ذلك الذي يترتب على عملية طرح هذه القروض وترويجها » .

وحسب مجلة « الايكونومست الألمانية » بلغت الأرباح السنوية من عملية إصدار الأوراق المالية الصناعية النسب التالية :

السنة	٪	السنة	٪	السنة	٪
١٨٩٥	٣٨,٦	١٨٩٧	٦٦,٧	١٨٩٩	٦٦,٩
١٨٩٦	٣٦,١	١٨٩٨	٦٧,٧	١٩٠٠	٥٥,٢

(وقد بلغ الربح من هذه العملية أكثر من ألف مليون مارك في السنوات العشر الممتدة من ١٨٩١ إلى ١٩٠٠) .

وبينما تجنى الرأسمالية المالية أرباحاً كبيرة خلال فترات الرخاء الصناعي ، ففي أوقات الأزمات تزول الأعمال الصغيرة غير السليمة القواعد « وتستولى » المصارف الكبرى على حصص من أهمها تشتريها بأسعار تكاد لا تذكر . وتتبع هذه المصارف الطريقة ذاتها بالنسبة إلى المشروعات المجزية بحجة « تعميرها » و « إعادة تنظيمها » . وفي عملية « تعمير » المشروعات الخاملة « يخفض النصيب في رأس مال الأسهم ، بمعنى أن الأرباح توزع على قدامى أصغر من رأس المال ، وبعد ذلك تحسب على هذا الأساس الأصغر . فإذا هبط الداخل إلى لا شيء جىء برأس مال جديد يستطيع أن يعود بعائد مناسب بإضافته إلى رأس المال القديم الأقل ربحاً » . ويضيف هلفردنج إلى ما سبق قائلاً « إن لهذه العمليات من التعمير وإعادة التنظيم مغزى مزدوجاً بالنسبة إلى المصارف . فهي من جهة عمليات رابحة ، كما أنها تقيح من جهة أخرى فرصة السيطرة على الشركات التي تعاني الصعاب » . ونورد بهذه المناسبة مثالا يوضح الأمر . فقد رأت شركة اتحاد التعدين بدترمند المؤسسة سنة ١٨٧٢ برأس مال قدره ٤٠ مليون مارك سعر أسهمها في السوق يرتفع إلى ١٧٠ بعد أن دفعت في السنة الأولى ربحاً قدره ١٢ ٪ . وقد كانت زبدة الربح للرأسمالية المالية التي جنت مبلغاً « تافهاً » قدره ٢٨ مليون مارك . وكان مصرف دسكونتو الذي نجح في الوصول برأس ماله إلى ٣٠٠ مليون مارك ، هو الذي يظهر هذه الشركة ويسند لها . حدث بعد ذلك أن هبطت الأرباح إلى لا شيء ، وقبل المساهمون « خفض » رأس

المال أى قبلوا خسارة جزء حتى لا يضيع عليهم الكل . وعن طريق سلسلة من عمليات « التعمير » خفّض أكثر من ٧٣ مليوناً من دفاتر الشركة في ظرف ثلاثين عاماً « وأصبح المساهمون الأصليون لا يملكون اليوم سوى ٥ ٪ من القيمة الاسمية لأمهمهم » ولكن المصرف حصل على ربح من كل عمالة « تعمير » تمت .

ومن الميادين الراجحة أمام الرأسمالية المالية بوجه خاص تدخل المضاربة فى الاراضى الواقعة فى ظاهر المدن الآخذة فى النمو . وهكذا يمتزج احتكار المصارف باحتكار ريع الأرض واحتكار وسائط المواصلات ، لأن ازدياد قيمة الأرض واحتمال بيعها قطعاً بربح يتوقفان فى الأغلب على حسن وسائل ارتباطها بقلب المدينة ، ووسائل المواصلات هذه فى أيدي شركات كبيرة على اتصال بالمصارف المعنية بالأمر عن طريق « نظام القبض » وتوزيع المناصب على مجالس الإدارة . ونتيجة لهذا يحدث ما دعاه L. Eschwege تسكوين « حماق » bog ويقصد بذلك الأعمال التى تؤدى إلى انهيار المشروعات القائمة على أساس المضاربة فى الأعمال العقارية ومواقع المباني . وهذا الكاتب قام بدراسة خاصة لتجارة المقارات والرهونات العقارية .

هذه المضاربة فى أراضى البناء الواقعة فى ضواحي المدن يترتب عليها انهيار مشروعات البناء كما حدث للشركة البرلينية Boswau & Knauer التى التهمت ١٠٠ مليون مارك بمساعدة البنك المانى « السليم القواعد » . وكان الأخير يعمل بكياسة من وراء الستار عن طريق نظام القبض ، وتخلص بخسارة قدرها ١٢ مليوناً « فقط » ، ويترتب عليها أيضاً دمار يصيب صغار رجال الأعمال والأعمال الذين لا يحنون شيئاً من شركات البناء الخداعة المدلّسة ، والاتفاقات السرية مع بوليس برلين « التزيه » والإدارة البرلينية بقصد السيطرة على إصدار رخص البناء وتخطيط المواقع وما إلى ذلك .

وهكذا نجد أنه فى عنصر الرأسمالية المالية أصبحت « مبادئ علم الأخلاق الأمريكى » دستوراً لكل مدينة فى أية دولة ، بعد أن كان

الاساتذة في أوروبا وحسنو النية من جماعة البورجوازية يستنكرونه بشدة ، وإن كان استنكارهم هذا تسوده روح النفاق .

حتى بداية عام ١٩١٤ تحدثت أوساط برلين مما يعتزم القيام به من إنشاء « شركة نقل موحدة » تضم ثلاث مشروعات للنقل في العاصمة الألمانية ، وبعبارة أخرى إنشاء « مصالح مشتركة » بين سكة حديد العاصمة الكهربائية وشركة الترام وشركة السيارات . وقد كتبت مجلة « البنك » تقول : « إننا على علم بأن التفكير في هذا المشروع حدث منذ أن عرف أن ثلثي أسهم شركة السيارات قد استحوذت عليها الشركتان الأخيرتان . . . وقد نصديق ما يدعيه البعض من أن هذا العمل سيؤدي إلى اقتصاد يعود جانب منه بالتالي على الجمهور . . . ولكن المسألة تزداد تعقيداً حين نذكر أن وراء شركة النقل الموحدة المزمع تكوينها تقف المصارف التي تستطيع إن شاءت أن تجعل وسائل المواصلات التي احتكرتها خاضعة لمصالح أراضي البناء التي تملكها هذه المصارف . وحتى يتسنى لنا الاقتناع بصواب هذا الظن ما علينا إلا أن نتذكر أنه عند إنشاء The Elevated Railway Company أصبحت مصالح النقل متداخلة متشابكة مع مصالح أراضي البناء التابعة للمصرف الذي مول هذه الشركة . وأكثر من هذا فإن التشابك المشار إليه بين المصالح المذكورة خالق المقدمات الضرورية لتكوين اتحاد للنقل ، ذلك أنه كان في الواقع على الخط الشرقي أن يجتاز أرضاً باعها المصرف لشركة الأراضي بربع هائل له ولعدد من الشركاء في هذه العملية وذلك حين أصبح مد هذا الخط من الأمور المؤكدة » .

إن أي احتكار بمجرد أن ينشأ ويسيطر على ألوف الملايين لا بد أن ينفذ إلى كل مجال في الحياة العامة مهما كان شكل الحكومة وغير ذلك من التفاصيل « الأخرى » . إننا نلتقي في الأدب الاقتصادي بألمانيا ثناء وضيماً على نزاهة الإدارة البروسية المركزية ، وإشارة متكررة إلى فضيحة بناما الفرنسية ، واستنكاراً للفساد السيامي في أميركا . ولكن في الحقيقة نجد

أنه حتى الأدب البورجوازي المخصص المسائل المصرفية بألمانيا يخرج على الدوام من ميدان العمليات المصرفية البحتة متحدثاً مثلاً عن « قوة جاذبية المصارف » حين الإشارة إلى ازدياد عدد من يلتحقون بخدمة منها من الموظفين العموميين .

« فكيف نتحدث عن نزاهة ذلك الموظف العمومي الذي يصيبو من أعماق قلبه إلى وظيفة في بهرنشتراس Behrenstrasse (وهم اسم الشارع الذي يقع فيه المكتب الرئيسي للبنك الألماني) .

في سنة ١٩٠٩ نشرت مجلة « البنك » مقالا لناشرها ألفرد لا نسبرج عنوانه « المغزى الاقتصادي للسياسة البيزنطية » وفيه أشار عرضاً إلى رحلة غليوم الثاني إلى فلسطين ، وألمح إلى النتيجة المباشرة المترتبة على هذه الرحلة ويقصد بها « إنشاء سكة حديد بغداد » ، تلك المرة الخطيرة للسياسة الألمانية ، والتي تعد مسنولة عن سياسة « التطويق » أكثر من أية أخطاء سياسية مجتمعة » ، (ويقصد الكاتب بذلك السياسة التي دبرها وتابعها إدوارد السابع من حيث إحاطة ألمانيا بسلسلة من التحالفات المعادية لها) . وفي سنة ١٩١٠ نشر إشميج مقالا في الصحيفة ذاتها جعل عنوانه « Plutocracy and Bureaucracy » (أي حكومة الطبقة الغنية والحكومة المركزية) : وقد عرض في هذا المقال لحالة موظف ألماني يدعى فولكر كان عضواً متحمساً في اللجنة الحكومية المختصة بشئون نقابات المنتجين ، ثم عين بعد ذلك في وظيفة مرتفعة الأجر في أعظم نقابة إذ ذاك وهي نقابة الصلب . ومثل هذه الحالات غير العرضية ، دفعت هذا المؤلف البورجوازي إلى الإدلاء بالتصريح الآتي « إن الحرية الاقتصادية التي يكفلها الدستور الألماني ليست في كثير من نواحي الحياة الاقتصادية سوى عبارة جوفاء لا تدل على شيء » ثم قال إنه في ظل حكومة الأغنياء الحالية « تعجز أوسع مظاهر الحرية السياسية عن إنقاذنا ومنعنا من أن نتحول إلى شعب قد سلبت منه حريته » .

أما عن روسيا فانا سنكتفى بإيراد مثل واحد . فمند سنوات أعلنت جميع الصحف أن دافيدوف مدير مصلحة الاعتمادات بوزارة المالية قد استقال من عمله ليشغل منصباً في مصرف معين بمرتبة يبلغ حسب العقد أكثر من مليون روبل في عدة سنوات . والمعلوم أن هذه المصلحة مهمتها « تنسيق أعمال جميع هيئات الائتمان في البلاد » ، كما أنها تمنح إعانات للمصارف في سان بطرسبرج وموسكو تتراوح بين ٨٠٠ ، ١٠٠٠ مليون روبل .

ويمكن القول بصفة عامة إننا في ظل النظام الرأسمالي نجد ملكية رأس المال منفصلة عن تطبيقه أو استخدامه في الإنتاج ، ورأس المال النقدي منفصلاً عن رأس المال الصناعي أو الاتجاعي ، و « حامل القراطيس المالية » (الذي يعيش على ما يحصل عليه من دخل عن طريق رأس المال النقدي) منفصلاً عن المنظم وعن كل أولئك الذين يتصلون اتصالاً مباشراً بإدارة رأس المال . إن الامبريالية أو حكم الرأسمالية المالية هي أعلى مراحل الرأسمالية ، وفيها يبلغ هذا الانفصال أقصاه . إن تفوق الرأسمالية المالية على أي نوع آخر من أنواع رأس المال معناه سيطرة حامل القراطيس والاقليّة من رجال المال ، ومعناه كذلك أن عدداً صغيراً من الدول « القوية » تتخذ شكلاً محدوداً معيناً من بين بقية الدول الأخرى ، ويمكن الحكم على مدى اطراد هذه العملية من الإحصائيات الخاصة بإصدار كافة أنواع الأوراق المالية . وقد أوردنا نيمارك بنشرة معهد الإحصاء أرقاماً وافية شاملة عن إصدار هذه الأوراق المالية في مختلف أرجاء العالم ، وهذه الإحصائيات تعتمد عليها باستمرار المؤلفات الاقتصادية . وفيما يلي المجموعات السكانية التي يقدمها إلينا في أربعة عقود :

المجموع السكاني للمؤثرات المالية الصادرة

(مقدرة بألف الملايين من الفرنكات)

١٠٠,٤	١٨٩١ — ١٩٠٠	٧٦,١	١٨٨٠ — ١٨٧١
١٩٧,٨	١٩٠١ — ١٩١٠	٦٤,٥	١٨٨١ — ١٨٩٠

ويلاحظ ارتفاع المجموع السكلى فى العقد الثامن بسبب القروض التى طرحت بصدد الحرب بين بروسيا وفرنسا، وبسبب حركة إنشاء الشركات فى ألمانيا بعد تلك الحرب. ويمكن أن نقول بصفة عامة إن الزيادة لم تكن مربعة فى العقود الأخيرة الثلاث من القرن التاسع عشر، ولسكننا نلاحظ زيادة هائلة فى العقد الأول من القرن العشرين بلغت ١٠٠٪. وهكذا نرى أن بداية هذا القرن هى نقطة التحول لا من حيث نمو الاحتكارات (كنقابات المنتجين، والنقابات، والشركات الموحدة) مما سبق الكلام عنه، بل كذلك من حيث تطور الرأسمالية المالية.

ويقدر نيكاراك المجموع السكلى للأوراق المالية فى العالم سنة ١٩١٠ بحوالى ٨١٥ ألف مليون فرنك. وإذا طرحنا من هذا الرقم مبالغ ازدوجت كان المتبقى فى رأيه من ٥٧٠ إلى ٦٠٠ ألف مليون. وهذا المبلغ (وسنجمعه ٦٠٠ ألف مليون) موزع على الدول المختلفة على النحو الآتى :

الأوراق المالية الجارية فى سنة ١٩١٠

(ببلايين الفرنكات)

١٢,٥	هولندة	٤٧٩	١٤٢	بريطانيا العظمى . .
٧,٥	بلجيكا		١٣٢	الولايات المتحدة . .
٧,٥	ألمانيا		١١٠	فرنسا
٦,٢٥	سويسرا		٩٥	ألمانيا
٣,٧٥	الدنمرك		٣١	روسيا
٢,٥	السويد والنرويج		٢٤	النمسا والمجر
	ورمانيا الخ		١٤	إيطاليا
			١٢	اليابان
المجموع السكلى — (٦٠٠)				

وبدراسة هذه الأرقام نستطيع أن نرى المركز الممتاز الذى تحظى به
أربع من أغنى الدول الرأسمالية يسيطر كل منها على ما تتراوح قيمته بين
١٠٠ ، ١٥٠ مليون فرنك . وأقدم الدول الرأسمالية هى إنجلترا وفرنسا اللتان
تتبعان معظم المستعمرات كما سنبين بعد ، أما الولايات المتحدة وألمانيا
فيسفطان مركز الصدارة من حيث مريعة التقدم ودرجة اتساع نطاق
الاحتكارات الرأسمالية فى الصناعة . وتملك هذه الدول الأربع مجتمعة ٤٧٩ ألف
مليون فرنك ، أى ما يقرب من ٨٠ ٪ من ممتلكات الرأسمالية المالية فى
العالم . ومن هنا يتضح لنا أن العالم بأسره مدين وتابع لهذه الأمم الأربع
التي هى صيارفة العالم ، والدعائم الأربع التى يقوم عليها عالم الرأسمالية
المالية القومية .

ومن المهم بنوع خاص أن ندرس الدور الذى يلعبه إصدار رأس المال
فى خلق هذه الشبكة الدولية من اعتماد بعض الأمم على غيرها وتبعيتها لها
ومن علاقات الرأسمالية المالية .

الفصل الرابع

تصدير رؤوس الأموال

كان تصدير السلع المظهر البارز في عهد الرأسمالية القديمة حين سادت المنافسة الحرة ، أما الطابع الذي يميز الرأسمالية الحديثة التي يغلب عليها الاحتكار فهو تصدير رؤوس الأموال . والرأسمالية عبارة عن إنتاج السلع في أعلى مراحل تطوره ، وفيها تصبح مقدرة الفرد على العمل ذاتها سلعة . ونمو التبادل الداخلي ، والدولي بصفة خاصة ، مظهر خاص بالرأسمالية . ومما لا مندوحة من وقوعه طابع عدم الانتظام والاستواء الذي يتسم به تطور المشروعات الفردية وكل فرع من الصناعة وكل دولة على حدة في ظل النظام الرأسمالي . فقد صارت انجلترا دولة رأسمالية قبل سواها ، وحين اتبعت سياسة حرية التجارة في منتصف القرن التاسع عشر ادعت بأنها « الورشة الوحيدة » في العالم والمورد العظيم للمصنوعات إلى الدول الأخرى كافة لقاء ما تقدمه الأخيرة إليها من مواد أولية . وما لبث هذا الاحتكار أن تقوضت أسسه في الربع الأخير من القرن إذ تمكنت دولة أخرى أن تكون رأسمالية بفضل احتوائها وراء سياج من الرسوم الجمركية . وفي مستهل القرن العشرين نشاهد لوناً جديداً من ألوان الاحتكار يظهر إلى عالم الوجود . فهناك أولاً تلك الهيئات المتحدة الرأسمالية الاحتكارية في كافة البلدان الرأسمالية المتقدمة . وهناك ثانياً أهم قلائل وافرة الثراء تنعم بمركز احتكاري مرجعه أن تراكم رؤوس الأموال فيها بلغ مبلغاً عالياً جداً . ومعنى هذا أن « فائضاً من رأس المال » عظيم القدر قد تراكم في الأمم المتقدمة . ومما لا يحتمل الجدل أننا لا نستطيع التحدث عن الفائض من رأس المال إذا

كان في مكنة الرأسمالية إنماء الزراعة وهي التي قد تخلفت اليوم كثيراً وراء الصناعة ، ورفع مستوى معيشة الجماهير التي تنبئ في كل مكان من الفقر وسوء التغذية برغم التقدم الرائع في المعرفة الفنية . إن نقاد الرأسمالية من صغار البورجوازية يدلون بهذه « الحجة » في كل مناسبة . ولكن لو أن الرأسمالية حققت هذا لما كان لها وجود ، لأن التقدم المتفاوت في درجته وبؤس الجماهير شرطان أساسيان لقيام هذا الأسلوب في الإنتاج . فما دامت الرأسمالية بالوضع الذي هي عليه ، فلن يستخدم قاطن رأس المال مطلقاً في تحسين مستوى معيشة الجماهير في أية دولة ، إذ يكون معنى هذا أن تتضاءل أرباح الرأسماليين . ولكن هذا القاطن سيستخدم في زيادة هذه الأرباح عن طريق تصدير رأس المال إلى البلدان المتأخرة . والأرباح في العادة مرتفعة في هذه البلدان نظراً لندرة رأس المال وانخفاض ثمن الأرض نسبياً وانحطاط مستوى الأجور ورخص ثمن المواد الأولية ، والذي يجعل في الإمكان تصدير رؤوس الأموال اندراج أهم متأخرة عدة في دائرة الاتصال الرأسمالي الدولي . فهناك مدت أو تمد الطرق الحديدية ، وتهيأ الظروف الأولية للتقدم الصناعي الخ . إن الحاجة إلى تصدير رأس المال ناشئة عن أن الرأسمالية في دول قلائل قد صارت « أنضج مما يجب » ، ونظراً لانحطاط حال الزراعة وفاقه الجماهير فيها لا يستطيع رأس المال أن يجد منفذاً للاستثمار المجزى .

وها نحن نورد أرقاماً توضح لنا مقدار رؤوس الأموال التي تستثمرها الدول الرأسمالية الرئيسية الثلاث خارج بلادها :

رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج

(مقدره بـبلايين الفرنكات)

السنة	بريطانيا العظمى	فرنسا	ألمانيا
١٨٦٢	٣,٦	—	—
١٨٧٢	١٥	١٠ (١٨٦٩)	—
١٨٨٢	٢٢	١٥ (١٨٨٠)	?
١٨٩٢	٤٢	٢٠ (١٨٩٠)	?
١٩٠٢	٦٢	٣٧—٢٧	١٢,٥
١٩١٤	١٠٠ — ٧٥	٦٠	٤٤

ويتضح لنا من هذا الجدول أن تصدير رؤوس الأموال بلغ شأواً بعيداً في بداية القرن العشرين فقط . فقبل الحرب تراوح ما استثمرته الدول الثلاث من رأس مال في الخارج ما بين ١٧٥ ، ٢٠٠ بليوناً من الفرنكات ، فإذا حسبنا سعر فائدة قدره ٥ ٪ . وهي نسبة متواضعة ، — كان الربح السنوى ما بين ٨ و ١٠ ملايين ، وهذا هياً دعامة قوية لما يوقعه الاستثمار من الظلم والاستغلال بمعظم دول العالم وشعوبه ، كما أقام أسامساً ثابتاً متيناً للطبقية الرأسمالية ممثلة في حفنة من الدول الغنية !

وكيف يوزع رأس المال المستثمر في الخارج بين الدول المختلفة ؟ وإلى أين يذهب ؟ في استطاعتنا أن نحجب عن هذه الأسئلة إجابة تقريرية ولكن خيها الكفاية لإلقاء الضوء على علاقات وصلات عامة معينة للسيطرة الاستعمارية الحديثة .

توزيع تقريبي لرأس المال الأجنبي (موالي ١٩١٠)
(مقدراً ببلاتين الماركات)

القارة	بريطانيا العظمى	فرنسا	ألمانيا	المجموع الكلى
أوروبا	٤	٢٣	١٨	٤٥
أمريكا	٣٧	٤	١٠	٥١
آسيا وأفريقية وأستراليا	٢٩	٨	٧	٤٤
المجموع الكلى	٧٠	٣٥	٣٥	١٤٠

ومناطق الاستثمار الرئيسية لرؤوس الأموال البريطانية هي المستعمرات البريطانية الواسعة الأرجاء في أمريكا (ككندا مثلاً) وفي آسيا الخ. وفي هذه الحالة تقتزن الصادرات الهائلة من رأس المال بامتلاك المستعمرات الشاسعة التي سنتحدث فيما بعد عن أهميتها بالغسبة إلى الامبريالية. ومركز فرنسا مختلف تماماً إذ يستثمر معظم رؤوس الأموال الفرنسية في أوروبا وبخاصة في روسيا (التي فيها على الأقل عشرة مليارات فرنك). وهذا يقدم في الأغلب على هيئة قروض حكومية وليس على شكل استثمارات في المشروعات الصناعية. إن الامبريالية الفرنسية، على نقيض زميلتها الانجليزية، يصح أن ندعوها «إمبريالية ربوية». أما في حالة ألمانيا فنحن أمام مظهر ثالث مبين، إذ مستعمرات هذه الدولة غير كبيرة القدر، ورأس المال الألماني المستثمر في الخارج موزع بالتساوي تقريباً بين أوروبا وأمريكا.

Three
different
cases

ويؤثر إصدار رأس المال في نمو الرأسمالية ويعجل به في البلاد الصادر إليها. وعلى ذلك بينما يميل إصدار رأس المال إلى وقف التقدم نوعاً في البلاد المصدرة فإنه إنما يفعل ذلك عن طريق زيادة إنماء الرأسمالية في العالم بأكمله. وتستطيع الدول التي تصدر رأس المال الحصول على «مزاي» وتلقى صفقتها

مضوءاً على مميزات عصر الرأسمالية المالية والاحتكار . وفيما يلي فقرة اقتبسناها من مقال ورد في عدد ١ أكتوبر سنة ١٩١٣ من مجلة «البنك» التي تصدر في برلين : « تمثل اليوم على مسرح سوق المال الدولية رواية هزلية جديدة بقلم أريستو فانيس . ذلك أن دولاً أجنبية عدة من أسبانيا إلى دول البلقان ومن روسيا إلى الأرجنتين والبرازيل والصين ، تفتح أسواق المال الكبرى سرّاً وعلانية مطالبة بقروض بعضها تمس إليه الحاجة العاجلة . وليست سماء سوق المال صافية في هذه الآونة كما أن الأفق السيامي لا يدعو إلى التفاؤل ، ولكن لا تجرؤ سوق مالية أن ترفض تقديم قرض ما خشية أن يفعل غيرها ذلك ، فتحصل الأخيرة لقاء ذلك على خدمة صغيرة . وفي هذه العمليات الدولية يحصل الدائن دائماً تقريباً على مميزات خاصة : كامتياز سيامي ، ومحطة للفحم ، وعقد لإنشاء ميناء ، أو شراء مقدار من المدافع منه » .

هكذا خلقت الرأسمالية المالية عصر الاحتكارات . وهذه الأخيرة تخلق في كل مكان أساليب احتكارية حيث نجد أن استخدام «العصا» للعمليات المربحة يحل محل المنافسة في السوق الطليقة . والأمر العادي هو اشتراط استخدام جانب من القرض بقصد الشراء من دول الإصدار ، وبخاصة شراء المواد الحربية والسفن الخ . وقد لجأت فرنسا إلى هذه الوسيلة خلال العقدين الأخيرين (١٨٩٠ — ١٩١٠) . وهذا يصير إصدار رأس المال وسيلة لتشجيع إصدار السلع . وفي مثل هذه الظروف تتخذ العمليات التي تجري بين الشركات الكبرى صفة « تقرب من الرشوة » كما عبر عنها شيلدر « بلباقة » . فكروب بألمانيا وشفيدر بفرنسا وأرمسترونج بالإنجلترا أمثلة لشركات لها علاقات وثيقة بمصارف قوية وحكومات ينبغي عدم إغفال « نصيبها » حين التمهيد لعقد قرض . وقد منحت فرنسا للروسيا قروضا سنة ١٩٠٥ و « امتصت » بمقتضى المعاهدة التجارية المعقودة في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٠٥ امتيازات تقرر مبرمتها حتى عام ١٩١٧ ، وعملت نفس الشيء حين أبرمت المعاهدة التجارية مع اليابان في ١٩ أغسطس سنة ١٩١١ ومن

الأسباب التي أدت إلى نشوب الحرب الجرمانية بين النمسا وصربيا ودوامها من ١٩٠٦ إلى ١٩١١ (تخلاتها هدنة لمدة ٧ أشهر) ، المنافسة التي قامت بين النمسا وفرنسا على مد صربيا بالمواد الحربية .

وقد ذكر بول دوشانل في مجلس النواب الفرنسي (يناير ١٩١٢) أنه خلال الفترة (١٩٠٨ — ١١) أمدت الشركات الفرنسية صربيا بمعدات حربية قيمتها ٤٥ مليوناً من الفرنكات . وجاء في تقرير قنصل حكومة النمسا والمجر بسان باولو (بالبرازيل) ما يأتي : (إن إنشاء الخطوط الحديدية في البرازيل يتم في الأغلب بواسطة رؤوس الأموال الفرنسية والبلجيكية والبريطانية والألمانية . وفي العمليات المالية المتصلة بإنشاء هذه الخطوط تشترط الدول التي لها اتصال بالامر أن تشتري منها بعض المواد الضرورية لهذه العملية) . وهكذا تمد الرأسمالية المالية ، بالتعبير الحرفي ، شبكاها في كافة بلدان العالم ، وتلعب المصارف المؤسسة في المستعمرات أو فروعها دوراً هاماً في هذه العمليات ، وينظر الرأسماليون الاستعماريون من الألمان وبين الغيرة والحسد إلى الدول الاستعمارية القديمة التي استعمرت أمورها وثبتت دعائمها من هذه الناحية . فقد كان لبريطانيا العظمى ٥٠٠ مصرفاً بالمستعمرات لها ٢٢٧٩ فرع حنة ١٩٠٤ ، ٧٢ مصرفاً ذات ٦٨ فرعاً سنة ١٩١٠ . وكان لفرنسا ٢٠ مصرفاً ذات ١٣٦ فرع ، وهولنده ١٦ مصرفاً ذات ٦٨ فرعاً ولألمانيا «مجرد» ١٣ مصرفاً ذات ٧٠ فرعاً . ويحسد الرأسماليون الأمريكيون زملاءهم من الانجليز والألمان ، وشكوا سنة ١٩٠٥ من أن « خمسة مصارف ألمانية كان لها أربعون فرعاً ، ٥ مصارف انجليزية لها ٧٠ فرعاً بأمريكا الجنوبية ... وخلال السنوات الخمس والعشرين المنصرمة استثمرت بريطانيا العظمى وألمانيا حوالي ٤ مليارات من الدولارات في الأرجنتين والبرازيل وأرجواي ، الامر الذي مكن الدولتين من السيطرة على ٤٦ ٪ من التجارة الخارجية لتلك الدول الثلاث » .

« إن الدول التي تصدر رؤوس الأموال قد افترست العالم فيما بينها وذلك بالمعنى المجازي ، ولكن الرأسمالية المالية أدت كذلك إلى التقسيم الفعلي للعالم ...

الفصل الخامس

تقسيم العالم بين الاتحادات الرأسمالية

إن الاتحادات الرأسمالية الاحتكارية من نقابات المنتجين والنقابات والشركات الموحدة تقتسم فيما بينها أولاً سوق البلد الداخلية كلها وتفرض سيطرتها على الصناعة المحلية بطريقة كاملة أو أدنى إلى التمام . ولكن السوق المحلية في ظل النظام الرأسمالي وثيقة الصلة بالسوق الخارجية ، فقد خلقت الرأسمالية منذ عهد طويل سوقاً عالمية . كلما زاد إصدار رأس المال واتسع نطاق مالا لاتحادات الاحتكارية من علاقات مع البلدان الخارجية والمستعمرات وما لها من « مناطق نفوذ » اتجه الميل بطبيعته نحو الاتفاق الدولي بين هذه الاتحادات ، ونحو تكون نقابات دولية من المنتجين . هذه مرحلة جديدة من التركز العالمي في رأس المال والإنتاج ، وهي مرحلة أعلى مرتبة من سابقاتها إلى حد كبير ، ولذا وجب أن نرى كيف ينمو ويتطور هذا الصرح الأعلى من الاحتكار . والصناعة السكرية بآلية أبرز مثل للتقدم الفنى الذى حققته الرأسمالية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، وقد بلغ تقدم هذه الصناعة أقصاه في الولايات المتحدة وألمانيا ، وهما من أرق الدول الرأسمالية الحديثة . وكان في أزمة عام ١٩٠٠ بصفة خاصة العامل أو الباعث القوى على ترك هذه الصناعة ، ذلك أن المصارف التى أصبحت إذ ذاك أكثر امتزاجاً بالصناعة عجلت بانتهيار الشركات الصغيرة نسبياً حتى يتسنى لزميلاتها الكبرى امتصاصها أو الاستحواذ عليها . وفى هذا يقول بيدلز « إن رفض المصارف أن تمدد العرن إلى الشركات التى تشتد حاجتها إليه ، إنما يؤدى بعد فترة من رواج غير سليم الاسس إلى إخفاق الشركات التى ليست لها صلة وثيقة دائمة بهذه المصارف إخفاقاً يبعث على اليأس » . وبناء على هذا سارت عملية

التركز في ألمانيا قديماً وبحظي سريعة بعد سنة ٩٠٠ . حتى هذا التاريخ كانت بالبلاد ٧ أو ٨ «مجموعات» في الصناعة الكهربائية تتألف كل منها من شركات كثيرة بلغ عددها ثمانية وعشرين ويظهر كلا منها ما بين ٥ مصرفين وأحد عشر مصرفاً . ولكن هذه المجموعات ما لبثت أن اندمجت فيما بين عامي ١٩٠٨ ، ١٩١٣ وانجلى الأمر عن مجموعتين أو بالأحرى عن مجموعة واحدة . وفي الشكل الآتي بيان يوضح هذه العملية .

المجموعات في الصناعة الكهربائية الألمانية

Kum-Berg-Schukert mermann & Com	Siemens & Halske	Felten & Lah- meyer A.E.G.	قبل عام ١٩٠٠
Berg-Siemens & Halske mann Schukert		Felten & Lahmeyer A.E.G.	
Siemens & Halske schukert		A. E. G.	
		(شركة جنرال الكتريك)	
(بينهما تعاون وثيق منذ ١٩٠٨)			حوالي سنة ١٩١٢

ولشركة جنرال الكتريك التي تطورت على هذا النحو السيطرة على ما بين ١٧٥ ، ٢٠٠ شركة (عن طريق حيازة أسهمها) ، وعلى رأس مال مبلغة ٥٠٠,٠٠٠ و ١٥٠٠,٠٠٠ مارك تقريباً ، ولها في أكثر من ١٠ دول ٣٤ من الممثلين المباشرين منهم ١٢ شركة مساهمة . وقدر رأس المال الذي تستثمره الصناعة الكهربائية الألمانية في الخارج بثلاث وثلاثين ومائتي مليون من الماركات منها ٦٢ مليوناً في روسيا . ولسنا في حاجة إلى القول بأن شركة جنرال الكتريك هذه اتحاد ضخم تبلغ شركاته الصناعية وحدها ١٦ شركة ، وتقوم مصانعه بعمل مختلف الأشياء من الأسلاك البحرية والعازلة إلى السيارات والطائرات . غير أن التركيز الذي شاهدهناه في أوروبا جزء من عملية مماثلة في أمريكا تطورت على النسق التالي :

شركة جنرال إلكتريك

الولايات المتحدة	تومسون هوستون وشركاهما	شركة إديسون تؤسس في
	بنشئون شركة بأوروبا	أوروبا شركة إديسون الفرنسية
		التي تنقل امتيازاتها إلى
ألمانيا	Union Electric Co.	شركة جنرال إلكتريك (A.E.G.)
General Electric Company (A. E. G.)		

هكذا نشأت « قوتان عظيمتان » ولا توجد بالعالم قوى مستقلة تماماً
 عنهما كما كتب Heinig في مقاله The Path to the Electricity Trust
 ومن الأرقام التالية يمكن أن نكون فكرة ، وإن لم تبلغ حد السكال ، عن
 تداول رأس مال مشروعات هاتين « الشركتين الموحدين » وحجمهما .

	ملايين الماركات	عدد المستخدمين	الأرباح ملايين الماركات	
أمريكا : شركة	١٩٠٧	٢٥٢	٢٨,٠٠٠	٣٥,٤
جنرال إلكتريك	١٩١٠	٢٩٨	٣٢,٠٠٠	٤٥,٦
ألمانيا : شركة	١٩٠٧	٢١٦	٣٠,٧٠٠	١٤,٥
A. E. G.	١٩١٠	٣٦٢	٦٠,٨٠٠	٢١,٧

وفي سنة ١٩٠٧ اقتسمت الشركتان الموحدتان الألمانية والأمريكية
 العالم . وبهذا توقفت المنافسة بينهما ، فصارت الولايات المتحدة وكندا من
 نصيب شركة جنرال إلكتريك الأمريكية ، وحصلت شركة A. E. G.
 الألمانية على ألمانيا والنمسا والروسيا وهولنده والدنمرك وسويسرا . وعقدت
 اتفاقات خاصة (سرية بطبيعة الحال) بصدد تسرب شركات تابعة إلى فروع
 جديدة من الصناعة وبلاد « جديدة » لم تقسم بعد ، واتفقت الشركتان
 الموحدتان كذلك على تبادل المخترعات والتجارب .

ومن السهل أن تدرك تعذر منافسة هذه الشركة الموحدة التي أصبحت

ذات طابع وسلطان عالميين من الوجهة العملية ، والتي تسيطر على رأس مال قدره عدة بلايين من الماركات ولها فروعها ووكالاتها ، ومملوها ، وصلاتها وغير ذلك في كل ركن من أركان العالم . إلا أن هذا التقسيم بين هاتين الشركتين الموحدين القويتين لا يحول دون إمكانية « إجراء تقسيم جديد » إذا تغيرت علاقة القوى نتيجة تقدم غير متساو أو بسبب الحرب أو الإفلاس الخ .

وتقدم لنا صناعة الزيت مثالا له مغزاه عن « إعادة التقسيم » أو بالأحرى عن الصراع في سبيل هذه العملية . فقد كتب بيدلز سنة ١٩٠٥ يقول « إن سوق الزيت العالمية اليوم قسمة في الغالب بين مجموعتين ماليتين عظيمتين هما شركة استاندارد أويل التابعة لروكفلر ، وأرباب المصالح المسيطرون على آبار الزيت الروسية ، وهم روتشيلد ونوبل . والمجموعتان في تحالف وثيق العرى ، ولكن احتكارها تعرض خلال سنوات عدة للتهديد من جانب أعداء خمس :

(١) خطر نفاد آبار الزيت الأمريكية (٢) منافسة شركة مايتاشوف بباكو (٣) آبار الزيت بالنمسا (٤) الآبار الروسية . (٥) آبار الزيت فيما وراء البحار ، وبخاصة في المستعمرات الهولندية . (وهي شركات صمويل وشل الغنية للغاية والتي لها اتصال برأس المال البريطاني) . وللجماعات الثلاث الأخيرة اتصال بالمصارف الألمانية وفي مقدمتها البنك الألماني ، وقد سعت هذه المصارف بطريقة منتظمة ومستقلة عن غيرها إلى إخماء صناعة الزيت برومانيا حتى « تملك موضعاً » لها فيها . وقد بلغ رأس المال المستثمر في صناعة الزيت الرومانية ١٨٥,٠٠٠,٠٠٠ فرنك في سنة ١٩٠٧ منها ٧٤ مليوناً من ألمانيا » .

بدأ بعد ذلك صراع يعرف بصدق في الأدب الاقتصادي باسم « النضال في سبيل اقتسام العالم » . فمن جهة كونت شركة روكفلر الراغبة في الاستحواذ على كل شيء شركة تابعة في هولندا ذاتها واشترت آبار الزيت في جزر الهند

الهولندية ، حتى تسدد الضربة إلى خصمها الرئيسي ، وهو شركة شل
الانجليزية الهولندية الموحدة . ومن جهة أخرى اتجه مسمى البنك الألماني
والمصارف الألمانية الأخرى نحو « الاحتفاظ » برومانيا « لانفسها » .
وإلى العمل على اتحادها مع روسيا ضد روكفلر . ولما كان الأخير ذا رأس
مال أكبر ونظام في التوزيع والنقل أفضل ، انتهت المعركة سنة ١٩٠٧
بهزيمة البنك الألماني الذي وجد نفسه حيال أحد أمرين : فاما تصفية عمله
في صناعة الزيت وخسارة الملايين ، وإما الرضوخ لخصمه . فاختار الحل
الأخير وعقد اتفاقاً — ليس في صالحه — مع اتحاد الشركات الأمريكية
الموحدة ، تعهد فيه بالامتناع عما فيه الإضرار بالمصالح الأمريكية ، وشمل
الاتفاق تحفظاً يقضى بالغائه حالة قيام احتكار حكومي في صناعة الزيت
بألمانيا . بعد ذلك بدأت « مهزلة الزيت » حيث أخذ فون جوينر أحدهم لوك
المال بألمانيا ومدير البنك الألماني يقوم بحملة على يد سكرتيره الخاص شتراوس
مطالباً بإنشاء احتكار حكومي . وتحركت لتأييد هذه الحركة آلة المصرف
الألماني الضخمة و « وصلاته » ، وحملت الصحافة غاضبة باسم « الوطنية »
على « نير » الشركة الأمريكية الموحدة ، وأقر مجلس الريختاج في ١٥ مارس
سنة ١٩١١ بما يشبه الاجماع اقتراح يطلب فيه من الحكومة أن تقدم مشروع
قانون بشأن إنشاء احتكار للزيت وتماثلت الحكومة بهذه الفكرة « المحببة
إلى الشعب » وبدأ كائننا مناورة المصرف الألماني الذي آمل أن يمدح شريكه
الأمريكي ويحسن عمله بواسطة الاحتكار ، أو شكت على النجاح . وتراءت
لعظماء صناعة الزيت الألماني صور الأرباح الرائجة التي ان تقل عما تغله معامل
تكرير السكر في روسيا ... ولكن طاشت الأحلام إذ تنازعت المصارف
الألمانية على توزيع الأسلاب ، وفضح مصرف دسكواتو جسا شافت أغراض
المصرف الألماني ، وخشيت الحكومة الألمانية مغبة النزاع مع روكفلر إذ
كان من المشكوك فيه ضمان الحصول على الزيت من مصادر أخرى (بسبب
ضآلة الانتاج الروماني) . وفي تلك اللحظة تقرر اعتماد مبلغ بمليون مارك
في سنة ١٩١٣ لاستعدادات ألمانيا الحربية . هكذا تأجل مشروع الاحتكار ،

وخرجت شركة روكفلر الموحدة من المعركة وقد عقد لها النصر .

وقد قالت مجلة « البنك » البرلمانية في هذا الصدد إن باستطاعة ألمانيا أن تحارب شركات الزيت الموحدة عن طريق القيام باحتكار للكهرباء وتحويل القوة المائية إلى كهرباء رخيصة « ولكن احتكاراً للكهرباء سينشأ حين يشعر المنتجون بالحاجة إليه ، أى حين يصبح انهميار ثان في الصناعة الكهربائية وشيك الوقوع ، وحين يتعذر العمل الرابع على المحطات الكهربائية القوية التي تقام في كل مكان بنفقات باهظة على أيدي المؤسسات الكهربائية الخاصة التي تزدل احتكارات جزئية من المدن والدولة . . . ولكن هذا لا يمكن أن يتحول إلى كهرباء رخيصة على نفقة الدولة ، بل سيصير من الضروري أن يعمد بالأمر إلى احتكار خاص تشرف عليه الدولة ، نظراً للتعويض الهائل الذي يتعين إذ ذاك دفعة للشركات الخاصة المشغلة بهذه الصناعة . . . وكما حدث هذا في احتكار النترات فإنه حدث الآن في حالة احتكار الزيت وسيحدث بالنسبة إلى احتكار القوة الكهربائية . لقد حان الوقت الذي يتعين فيه على دعاة الاشتراكية الحكومية الذين يسمحون للمبادئ الخلابية أن تعممهم ، أن يدركوا بصفة نهائية أن الاحتكارات في ألمانيا لم تحقق هدفهم ولم تعد على المستهلك بفائدة أو على الدولة بحساب من أرباح المنظمين . لقد كانت الخدمة التي أدتها أنها سهلت انتعاش الصناعات الخاصة التي شارفت الإفلاس ، ولكن تم ذلك على حساب الدولة . هذه هي الاعترافات القيمة التي يضطر إلى الإدلاء بها الاقتصاديون الألمان من البورجوازيين . ومنها ترى بوضوح مدى الارتباط بين الاحتكارات الخاصة والحكومية في عصر الرأسمالية المالية ، وكيف أن كلا من النوعين حلقات منفصلة في الصراع الامبريالي بين كبار المحتكرين في سبيل السيطرة واقتسام العالم .

وفي الملاحظة التجارية انتهى التركيز الهائل بتقسيم العالم . ففي ألمانيا وصلت شركتان قويتان إلى مركز الصدارة ، وهما همبرج — أمريكا ، ونوردنشر لويده ، ورأس مال كل منهما ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مارك من الأسهم

والسندات ، وقيمة جمولة ما تملك كل منهما من ١٨٥ إلى ١٨٩ مليون مارك . ومن جهة أخرى تكونت بأمريكا في أول يناير سنة ١٩٠٣ شركة مورجان الموحدة باسم شركة الملاحة التجارية الدولية ، وتضم ٩ شركات انجليزية وأمريكية للبواخر ، ورأس مالها ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار (أى ما يعادل ٤٨٠,٠٠٠,٠٠٠ مارك) . وفى سنة ١٩٠٣ عقد الطرفان اتفاقا فيما بينهما واقسما العالم حسب تقسيم الأرباح ، وتعهدت الشركات الألمانية ألا تنافس النقل الأمريكى والإنجليزى ، وحددت الموانئ لكل من الطرفين بعناية ودقة ، وتكونت لجنة مشتركة للمراقبة والإشراف ، وحدد أجل الاتفاق بعشرين عاماً مع النص الحكيم على إلغائه فى حالة نشوب الحرب .

ومن الأمثلة ذات الدلالة والمغزى قصة إنشاء نقابة منتجى القضبان الحديدية الدولية . وبدأت أول محاولة فى هذا السبيل عام ١٨٨١ من جانب رجال هذه الصناعة بالجمهورية وبلجيكا وألمانيا . وكان العالم إذاك يعانى أزمة صناعية شديدة ، فتمهد هؤلاء أن يوقفوا التنافس فيما بينهم فى أسواق بلادهم ثم اقتسموا الأسواق المالية وفق الحصص الآتية : ٢٧ ٪ (بريطانيا العظمى) ، ٢٧ ٪ (ألمانيا) ، ١٧ ٪ (بلجيكا) ، مع احتفاظ بريطانيا العظمى بالهند . ثم أعان هؤلاء الحرب المشتركة على شركة انجليزية آتت البقاء خارج هذه النقابة وأمكن تغطية نفقات هذه الحرب بقرض إتاوة مئوية معينة على كافة المبيعات ولكن مالم يث النقابة أن انهارت سنة ١٨٨٦ لانسحاب شركتين بريطانيتين منها . ومن الأمور التى تميز بها الحادث عدم إمكان الاتفاق فى عصر الرخاء الذى تلا ذلك .

وفى مستهل سنة ١٩٠٤ تكونت نقابة الصلب الألمانية ، وفى نوفمبر من العام نفسه أعيد إنشاء نقابة منتجى القضبان الحديدية الدولية حسب الأنصبة التالية من التجارة الخارجية : بريطانيا العظمى ٥٣,٥ ٪ ، ألمانيا ٣٨,٨٣ ٪ ، بلجيكا ١٧,٦٧ ٪ ، ودخلت فرنسا بعد ذلك بحصة قدرها ٤,٩١ ٪ ، ٨٥,٠ ٪ ، ٦,٤ ٪ فى السنوات الثلاث على التتالى زيادة عن حد ١٠٠ ٪ . إذا

ما أصبح المجموع السكلى ١٠٤,٨ ٪. وفى سنة ١٩٠٥ اشترك اتحاد الصاب بالولايات المتحدة فى النقابة وتلا ذلك دخول النمسا ثم أسبانيا فيها. وقد ذكر فوجلشتين فى سنة ١٩١٠ أن « قد تم الآن تقسيم العالم ، ويستطيع كبار المستهلكين وعلى رأسهم السكك الحديدية ، أن يفعلوا كالشاعر المعروف ويسكنوا فى قصر جوبتر ، ما دام العالم قد قسم دون مراعاة لمصالحهم » .

ونذكر كذلك نقابة الزنك الدولية المؤسسة سنة ١٩٠٩ والتي قسمت الإنتاج تماماً بين خمس مجموعات من المصانع الألمانية والبلجيكية والفرنسية والأسبانية والبريطانية ، ثم هناك شركة الديناميت الموحدة الدولية التي يقول عنها ليفمان إنها « تحالف حديث وثيق العرى بين صناعات المواد المفرقة الذين اقتسموا العالم من صناعات الديناميت الانجليز والفرنسيين (الذين نظموا أنفسهم بهذه الطريقة) .

وقد عدَّ ليفمان فى سنة ١٨٩٧ حوالى ٤٠ من نقابات المنتجين الدولية التي لألمانيا نصيب فيها ، وارتفع هذا الرقم إلى مائة فى عام ١٩١٠ .

ويزعم بعض كتاب البورجوازية (الذين انحاز إليهم ك. كاوتسكى بعد أن هجر المبادئ الماركسية سنة ١٩٠٩) ، أن نقابات المنتجين الدولية أبرز صور « دولة » رأس المال ، أى إكسابه طابعاً دولياً ، وفى هذا ما يشجع على الأمل فى حلول السلام بين الأمم فى ظل الرأسمالية . وهذا رأى سيخيف من الوجهة النظرية ، كما أنه من الوجهة العملية سفسطة ودفاع مجرد من الأمانة عن أسوأ مظاهر الانتهازية ، لأن نقابات المنتجين الدولية تربنا إلى أى حد تمت الاحتكارات الرأسمالية ، وتوضح الغرض من الصراع بين مختلف المجموعات الرأسمالية . والامر الأخير أعظم أهمية ، وهو وحده كفيل بإبراز المغزى الاقتصادى والتاريخى للحوادث ، لأن أشكال الصراع قد تتغير ، بل هى تتغير فعلاً لأسباب متباينة وخاصة ، ولعوامل مؤقتة نسبياً ، ولكن جوهر الصراع وما ينطوى من تباين الطبقات لا يمكن أن يتغير ما دامت الطبقات قائمة . ومن السهل أن نفهم أن من صالح البورجوازية الألمانية

(التي اعتنق كاوتسكي حججها ونظرياتها) أن نحفي ماهية الصراع الاقتصادي المعاصر (أي تقسيم العالم) وأن تؤكد أهمية شكل أو آخر من أشكاله . وطبيعي أننا نقصد البوجوازية في جميع أنحاء العالم لا في ألمانيا وحدها . والرأسماليون يقسمون العالم لا عن خبث أو سوء نية أو ميل للاذى ، بل لأن درجة التركيز التي حدثت تجبرهم على انتهاج هذا السبيل بقصد اجتناء الأرباح . وهم يقسمون العالم بنسبة ما لهم من رأس مال ومن « قوة » إذ لا سبيل غير هذا للتقسيم في ظل نظام إنتاج السلع والرأسمالية . ولكن القوة تختلف مع درجة التطور الاقتصادي والسياسي . ولكي نفهم ما هو حادث من الضروري أن نعرف أي المسائل تحمل بواسطة تغير القوى هذا . أما كون هذه التغيرات اقتصادية « صرفة » أو غير اقتصادية (كأن تكون عسكرية مثلاً) فمسألة ثانوية لا تؤثر قليلاً أو كثيراً في النظرية الأساسية عن الفترة الأخيرة للرأسمالية . أما أن نستبدل بالمسائل المتعلقة بمحتويات هذا الصراع وخواه وبالاتفاقات بين الاتحادات الرأسمالية ، مسألة الشكل الذي تتخذه هذه المنازعات والاتفاقات السلمية اليوم والحربية في اليوم التالي والسلمية مرة ثانية) ، فعنناه أننا نهبط إلى مستوى السفسطة . إن عصر الرأسمالية الحديثة يرينا أن علاقات معينة تنشأ بين المحالفات الرأسمالية على أساس التقسيم الاقتصادي للعالم ، بينما تقوم إلى جانبها وعلى اتصال بها علاقات معينة من المحالفات السياسية بين الدول على أساس التقسيم الإقليمي للعالم والصراع بصدد المستعمرات ، أي « الصراع بشأن الأقاليم الاقتصادية » .

الفصل السادس

تقسيم العالم بين الدول العظمى

أوضح لنا الجغرفى A Supan. فى كتابه The Territorial Development of the European Colonies خلاصة هذا التطور فى نهاية القرن التاسع عشر بالشكل الآتى :

النسبة المئوية لممتلكات الدول الأوروبية الاستعمارية العظمى

(ويشمل ذلك الولايات المتحدة)

الزيادة أو النقص	١٩٠٠	١٨٧٦		الزيادة أو النقص	١٩٠٠	١٨٧٦	
—	١٠٠	١٠٠	أستراليا	٧٩,٦ +	٩٠,٤	١٠,٨	إفريقية
٠,٣ —	٢٧,٢	٢٧,٥	أمريكا	٤٢,١ +	٩٨,٩	٥٦,٨	بولينيزيا
				٥١,١ +	٥٦,٦	٥١,٥	آسيا

ثم يقول « أن الصفة التى تميز هذه الفترة هى تقسيم إفريقية وبولينيزيا » .
 وإذ ليست بآسيا وأمريكا أقاليم لا تملكها دولة ما ، فإن علينا أن نزيد على ما وصل إليه سوبان ونقول إن ما يميز هذه الفترة هو التقسيم النهائى للكرة الأرضية . وليس معنى هذا استحالة إجراء تقسيم جديد إذ هذا ممكن وأمر لا بد منه ، ولكننا نقصد أن السياسة الاستعمارية للدول الرأسمالية قد أكتأت الاستيلاء على الأراضى غير المملوكة على ظهر هذا الكوكب . وهكذا قسم العالم تماماً لأول مرة بحيث سيقصر الأمر فى المستقبل على إعادة

التقسيم^(١) أى انتقال الاراضى من يد « مالك » إلى آخر ، بدلا من انتقال أرض غير مملوكة إلى يد « مالك » جديد .

وبناء على هذا فإننا نجتاز فترة خاصة من السياسة الاستعمارية العالمية وثيقة الارتباط « بالمظهر الأخير للتطور الرأسمالى » ، أى نمو الرأسمالية المالية . ولهذا السبب نرى من الضرورى أن نعالج الحقائق حتى نستطيع أن نحدد بالضبط ما يميز هذه الفترة عن سابقتها ، وأن نعين الموقف الحالى . وتواجهنا منذ البداية مسألتان ، وهما : هل من الملاحظ اشتداد حدة السياسة الاستعمارية والصراع فى سبيل الحصول على المستعمرات ؟ وكيف ينقسم العالم اليوم ؟ .

وقد حاول الكاتب الأمريكى موريس فى كتابه « تاريخ الاستعمار » أن يجمع الحقائق والبيانات عن ممتلكات كل من بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا خلال فترات مختلفة من القرن التاسع عشر ، وفيما يلى خلاصة موجزة للنتائج التى وصل إليها :

(١) ترتب على انهزام ألمانيا وشريكاتها فى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٨) أن طرأ تغيير كبير على التوزيع الاستعماري ، فقسمت ممتلكات ألمانيا فيما وراء البحار بين المنتصرين بطريق القم المباشر أو غير المباشر تحت ستار الانتداب . وكذلك صفت الامبراطورية العثمانية وخرجت انجلترا وفرنسا بالنصيب الكامل تقريبا إذ جملا من البلاد العربية منطقتى نفوذ لهما حينما قررت معاهدات الصلح أن يكون العراق وشرق الأردن وفلسطين تحت الانتداب البريطانى ، وأن تكون سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسى . ثم نشبت الحرب العالمية الثانية وانجلى عن اخراج فرنسا من المشرق ، وتقرر النظر فى مصير المستعمرات الايطالية وهى موضع أطماع الدول الكبرى تريد الاستحواذ عليها باسم الوصاية ، أما اليابان فقد أصبح من المقرر أن ترد إلى الصين ما سبق لها انتزاعه منها منذ أواخر القرن التاسع عشر ، كما أن بقية الممتلكات اليابانية فى المحيط الهادى ستضم الى الدول المنتصرة ضما سافرا أو تحت ستار الوصاية وهى رداء جديد شفاف ترتديه الامبراطورية (العرب — الطبعة الثانية) .

المنظمات الاستعمارية

بريطانيا العظمى		فرنسا (١)		ألمانيا (٢)	
المساحة (بملايين الاميال المربعة)	السكان بالملايين	المساحة (بملايين الاميال المربعة)	السكان بالملايين	المساحة (بملايين الاميال المربعة)	السكان بالملايين
١٨١٥ — ٣٠	?	١٢٦,٤	٠,٢	—	—
١٨٦٠	٢,٥	١٤٥,١	٠,٢	—	—
١٨٨٠	٧,٧	٢٦٧,٩	٠,٧	—	—
١٨٩٩	٩,٣	٣٠٩,٠	٣,٧	١٤,٧	١,٠

ومن الجدول السابق يتضح أن أقصى توسع بريطانيا العظمى الاستعماري يقع فيما بين عامي ١٨٦٠، ١٨٨٠ كما اشتد خلال العشرين عاماً الأخيرة من القرن التاسع عشر. وهذا التوسع الكبير يقع في هذه الأعوام العشرين الأخيرة بالنسبة إلى فرنسا وألمانيا. وقد رأينا من قبل أن ذروة التطور الرأسمالي المتميز بسيادة المنافسة الحرة والسابق للمظهر الاحتكاري للرأسمالية كانت في العقدين السابع والثامن من القرن الماضي، وعلى أثر هذه الفترة تماماً بدأ التوسع الكبير في الاستعمار وضم الأراضى، واشتد الصراع في سبيل اقتسام العالم (بشكل مخالف للعادة). وعلى ذلك ليس من شك في أن انتقال الرأسمالية إلى الرأسمالية الاحتكارية، أى الرأسمالية المالية، مرتبط باشتداد الصراع في سبيل تقسيم العالم.

أما هوبسون في كتابه Imperialism فيجعل فترة اشتداد هذه الحركة

(الزيادة أو النقص بمقارنة سنة ١٩٠٠)

(١) ١٩٣٢ (١٩٦٦ + ٦٢) ١٠٠ (١٠٠ + ١٠٠) ٢٠٦ (٢٦ —) (٢٦) خارجاً

عن الجزء الاسيوى الروسى (٣٠٤ + ١٠٠) (٣٢ +)

(٢) (سنة ١٩٣٢) ١٣٥ — ٤٦٦ (٦٥١) — — ، الولايات المتحدة

٠٧ (١٤٦) ، اليابان أو (٢٨) خارجاً عما استولت عليه من الصين إذ ذاك

بالنسبة إلى الدول الرئيسية فيما بين عام ١٧٧٤ ، ١٩٠٠ ، وإليك ما حققه :

مساحة ما حصلت عليه	وعدد سكانها	
بريطانيا العظمى . . .	٣,٧٠٠,٠٠٠	٥٧,٠٠٠,٠٠٠
فرنسا	٣,٦٠٠,٠٠٠	٣٦,٥٠٠,٠٠٠
ألمانيا	١,٠٠٠,٠٠٠	١٦,٧٠٠,٠٠٠
بلجيكا	٩٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠
البرتغال	٨٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠

وهذا التسابق وراء المستعمرات من جانب الدول الرأسمالية في ختام القرن التاسع عشر ، ومنذ بداية القرن العشرين بوجه خاص ، حقيقة معروفة واضحة في تاريخ (الدبلوماسية) والشؤون الخارجية .

وفي الوقت الذي بلغت فيه المنافسة الحرة ذروتها في بريطانيا العظمى ، وذلك في الفترة (١٨٤٠ — ٦٠) كان زعماء السياسة البورجوازيين يعارضون في السياسة الاستعمارية اعتقاداً منهم بأن استقلال المستعمرات هو انفصالها عن بريطانيا العظمى أمر محتوم ومرغوب فيه . ويحدثنا مستر بير Beer في مقاله « Modern British Imperialism » المنشور عام ١٨٩٨ أن هنري آيلى برغم ميوله الاستعمارية ، قال في سنة ١٨٥٢ « إن المستعمرات غل في أعناقنا » . أما في نهاية القرن التاسع عشر فقد كان سيدل رودس وجوزيف تشمبرلين أبطال الساعة ، وهما من أكثر الدعاة الاستعماريين صراحة ، وحاولا انتهاز تلك السياسة وتطبيقها دون أي اعتبار للبواعث الإنسانية والأدبية أو إقامة وزن لها . ومن المهم أن نلاحظ كذلك أن هؤلاء السياسة البورجوازيين الكبار أدركوا إذ ذاك قيمة العلاقات بين ما تصحح تسميته الأسس الاقتصادية البحتة ، وبين العوالم الاجتماعية والسياسية الإمبريالية الحديثة . فقد ناصرهما تشمبرلين على أنها سياسة حقيقية وحكيمة واقتصادية مشيراً بصفة خاصة إلى ما تلقاه انجلترا من المنافسة في السوق العالمية من

جانب ألمانيا وأمريكا . وكان الرأسماليون ، وهم يؤلفون نقابات المنتجين بكافة أشكالها ، ينادون بأن في الاحتكارات طريق الخلاص ، وردد السياسة البورجوازيون هذه الدعوى ، وهم يسرعون إلى الاستيلاء على الأقاليم التي لم يتم تقسيمها بعد .

وقد قص علينا الصحفي ستيد الملاحظات التالية عن لسان صديقه سيسل رودس سنة ١٨٩٥ ، فقال الأخير « حضرت في إيست إند ^(١) اجتماعا للعمال المتعطلين حيث تبودلت الخطب المدوية التي لاتعدو كونها صراخا في سبيل الحصول على الخبز . وإذا اتخذت سبيلي إلى بيتي طفقت أفكر في ذلك المنظر الذي شاهدته ، فازددت اقتناعاً بأهمية الاستعمار . إن في الفكرة التي أتعلق بها حلا للمشكلة الاجتماعية ، لأنه إن أردنا إنقاذ الأربعين مليوناً من سكان المملكة المتحدة من الحرب الأهلية ، تعين علينا ، نحن الساسة الاستعماريون أن نستحوذ على أراضٍ جديدة ننقل إليها الفائض من السكان ، ونجعل منها أسواقاً للسلع التي تنتجها المصانع والمناجم . إن الإمبراطورية ، كما قلت دائماً ، مسألة خبز وزبد بالنسبة إلينا فإذا أردتم اتقاء الحرب الأهلية وإبعاد خطرها لزم أن تكونوا من دعاة سياسة التوسيع الاستعماري ومناصرها » . هذا ما فاه به عام ١٨٩٥ سيسل رودس ، أحد ملوك المال والرجل الذي يتحمل المسؤولية الأولى عن نشوب حرب البوير . إن دفاعه عن الاستعمار دفاع يمتاز بالجفاء والعزوف عن الاعتبارات الإنسانية ، ولكنه لا يختاف في جوهره عن « النظرية » التي نادى السادة مسلوفاً وسودكوماً وبتريسوف ودافيد وجورج بليخانوف مؤسس الماركسية الروسية وغيرهم . لقد كان سيسل رودس أحد هؤلاء المتطرفين في وطنيتهم من الاشتراكيين وإن تميز عنهم بالامانة والعراحة في إبداء الرأي .

(١) من أحياء لندن وأغلب أهله من الطبقة الفقيرة ومساكنه تذكرنا بأحياء القاهرة الفقيرة ، ومن متناقضات التقدم الرأسمالي في إنجلترا وجود أمثال هذه المناطق المليئة بالفقر والمرض بينما تزدد الطبقات الغنية في ذلك البلد ثراء وقوة . (المغرب — الطبعة الثانية) .

وحتى يتسنى لنا ترتيب التقسيم الإقليمي للعالم والنجيرات التي مارأت
خلال العقدين الأخيرين ، نأخذ البيانات التي أوردها سوبان في كتابه المشار
اليه قبله وهو يدوس سنتي ١٨٧٦ ، ١٩٠٠ ، وسنأخذ سنة ١٨٧٦ أساساً
لنا . واختيارها موفق إذ فيها كملت مرحلة التطور الرأسمالي قبل العصر
الإحتكاري في دول غرب أوربا . وسنأخذ كذلك سنة ١٩١٤ . ولكننا
بدلاً من الأرقام التي ذكرها سوبان ، سنقتبس إحصائيات أحدث منها ضمها
Hübner كتابه « الجداول الجغرافية والإحصائية » . إن سوبان يمدنا
بالأرقام عن المستعمرات وحدها ، ولكننا نرى من الأنفع أن نورد أرقاماً
موجزة عن الدول غير المستعمرة والشبيهة بالمستعمرات مثل بلاد إيران
والصين وتركيا ، حتى تكون الصورة التي نقدمها عن تقسيم العالم أتم
وأوفى . إن إيران تكاد تكون اليوم مستعمرة تماماً ^(١) ، وتركيا والصين
في طريقهما إلى هذا المصير . وهكذا نحصل على الخلاصة الآتية :

(١) الإشارة هنا إلى التنافس بين بريطانيا وروسيا القيصرية منذ القرن التاسع عشر ،
وهو التنافس الذي حاولت الدولتان وضع حد له فعهدتا اتفاق ١٩٠٧ ويقضى بتقسيم ذلك
البلد منطقتي نقوذ ، الشمالية منها لروسيا والجنوبية لبريطانيا (المغرب — الطبعة الثانية)

المنطقتان الاستعمارية للدول العظمى

(مقدرة بملايين الكيلو مترات المربعة وملايين الأنفس)

الدول	* المستعمرات		البلاد المالكة لها		المجموع الكلى	
	١٨٧٦		١٩١٤		١٩١٤	
	المساحة	السكان	المساحة	السكان	المساحة	السكان
بريطانيا العظمى	٢٢,٥	٢٠١,٩	٣٣,٥	٣٩٣,٥	٣٣,٥	٤٤٠
روسيا	١٧	١٥,٩	١٧,٤	٣٣,٢	٢٢,٨	١٦٩,٤
فرنسا	٠,٩	٦	١٠,٦	٥٥,٥	١١,١	٩٥,١
ألمانيا	—	—	٢,٩	١٢,٣	٣,٤	٧٧,٢
الولايات المتحدة	—	—	٠,٣	٩,٧	٩,٧	١٠٦,٧
اليابان	—	—	٠,٣	١٩,٢	٠,٧	٧٢,٢
المجموع الكلى	٤٠,٤	٢٧٣,٨	٦٥	٥٢٣,٤	٨١,٥	٩٦٠,٦
المستعمرات التابعة للدول الأخرى (بلجيكا وهولنده الخ)						
البلاد الشبيهة بالمستعمرات (إيران والصين وتركيا)					٩,٩	٤٥,٣
بلاد أخرى					١٤,٥	٣٦١,٢
					٢٨	٢٨٩,٩
المجموع الكلى لمساحة العالم وعدد سكانه					١٣٣,٩	١,٦٥٧

سنة ١٩٣٢

*

م	س	م	س	م	س	م
٣٤٩	٤٦٦,٥	٠,٢٥	٤٦٢	٣٥١	٠,٢٧	٥١٢,٧
١١٩	٦٥١	٠,٢٥	٤٢	١٢,١٥	٠,٢٧	١٠٧,١
—	—	—	—	٠,٤٧	٠,٤٧	٦٤,٨
٠,٣	١٤٦	٠,٤	١٢٤,٦	٩,٧	١٢٩,٢	١٢٩,٢
٠,٣	٢٨	٠,٤	٦٥,٥	٠,٧	٩٣,٥	٩٣,٥
٤٧٤	٥٧٤,٢	١١,٠٣	٢٤٣,١	٥٨,٤٢	٩١٧,٣	٩١٧,٣

ويتضح من هذه الأرقام كيف «تم» اقتسام العالم في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. فبعد سنة ١٨٧٦ زادت الممتلكات الاستعمارية إلى درجة هائلة، أي أكثر من مرة ونصف مرة مما كانت عليها، وبلغت مساحة أملاك الدول الست الرئيسية ٦٥ مليوناً من الكيلومترات المربعة بعد أن كانت ٤٠ مليوناً. وهذه الزيادة وقدرها ٢٥ مليوناً تزيد مرة ونصف مرة على مساحة هذه الدول الست ذاتها والبالغة ١٦,٥٠٠,٠٠٠ من الكيلومترات المربعة. وفي سنة ١٨٧٦ لم تكن للثلاث منها أية ممتلكات استعمارية، وكانت أملاك فرنسا لا تستحق الذكر؛ أما في سنة ١٩١٤ فقد ملكت هذه الدول الأربع ما مساحته ١٤ مليوناً من الكيلومترات المربعة أي أكثر مرة ونصف مرة من مساحة القارة الأوروبية، ووصل عدد سكان تلك المناطق ١٠٠ مليون من الأنفس. ومن الملاحظات البارزة عدم انتظام سرعة التوسع الاستعماري. فلو عقدنا الموازنة مثلاً بين فرنسا وألمانيا واليابان وهي بلاد تتقارب من حيث مساحتها وعدد سكانها، لرأينا فرنسا وقد استحوذت على ثلاثة أمثال ما حصلت عليه الدولتان سوياً، ولاكن من حيث الرأسمالية

س	م	مساحات الدول الأخرى
٨٧,٦	٩,٦	شبه المستعمرات وما في حكمها من بلاد في حالة تبعية للدول الاستعمارية
٦٠٠	٣٤,٩	دول تخلفت أو كانت تتخلص من التبعية الأمبريالية
٣٠,٧	٤	تركيا - إيران - أفغانستان بلاداً رأسمالية أخرى
٢٢٤,١	٣,٩٨	جمهورية مغلوية Tanne tuva
١٨٩١,٣	١١١,٣	(العالم عدا روسيا)
١٦٣,٢	٢١,٢	السوفيتية
٢٠٢٤,٥	١٢٢,٥	العالم كله

المالية نجد أن فرنسا في بداية الفترة التي نحن بصددتها كانت أغنى عدة مرات من ألمانيا واليابان مجتمعتين. ويلاحظ أن الأحوال الجغرافية وعوامل أخرى ذات تأثير في مدى اتساع الممتلكات الاستعمارية ، ذلك بالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية البحتة .

ومهما كانت عمالية تسوية العالم والأحوال الاقتصادية والمعيشية قوية في العقود الماضية نتيجة الضغط من جانب الصناعة الكبيرة والتبادل والرأسمالية المالية ، فلا زالت هناك اختلافات وفروق كبيرة . وحتى بين الدول الست نرى أولاً دولاً رأسمالية فتية (كأمريكا وألمانيا واليابان) تقدمت تقدماً سريعاً ، ونجد ثانياً دولاً قديمة العهد بالتطور الرأسمالي كفرنسا وبريطانيا العظمى وتقدمها أبطأ في خطاه ، وثالثاً أشاهد دولة هي روسيا وهي أشد الجميع تأخراً من الوجهة الاقتصادية . وفيها تستمر الإمبريالية الرأسمالية داخل نسيج من علاقات تمت بالصلة إلى ما قبل العهد الرأسمالي إن صح القول .

ولقد وضعنا إلى جانب ما تملك الدول العظمى المستعمرات التابعة لرميلاتها الأصغر شأنًا والتي هي عرضة للاقتسام من جديد إلى جانب الدول العظمى . وإن احتفاظ مثل هذه الدول الأخيرة بما لها من ممتلكات راجع إلى أن تضارب مصالح العظماوات مما يحول دون الاتفاق على كيفية توزيع الأسلاب . والمناطق الشبيهة بالمستعمرات مثال المراحل الانتقالية التي نلقاها في كافة مجالي الطبيعة والمجتمع . فالرأسمالية المالية قوة عظيمة حاسمة الأثر في العلاقات الاقتصادية والدولية ، ولها المقدرة على أن تخضع لذاتها حتى الدول المتمتعة بالاستقلال السياسي التام ، بل إنها لتفعل ذلك حقاً . ومن الطبيعي أن تجد الرأسمالية المالية أسنح الفرص لاجتناء أوفر الأرباح في حالة خضوع الدول والشعوب خضوعاً ينطوي على ضياع استقلالها السياسي ومن هنا يتضح لنا أن الدول الشبيهة بالمستعمرات مثال بارز ، « المرحلة المتوسطة » ، ومن الطبيعي أن يشتد الصراع على هذه البلدان

شبه المستقلة حدة ومرارة في عهد الرأسمالية المالية الذي تم فيه اقتسام ما تبقى من العالم .

والسياسة الاستعمارية والسيطرة موجودتان من قبل ظهور هذه المرحلة الأخيرة من الرأسمالية بل ومن قبل قيام الرأسمالية ذاتها بعهد طويل ، فها هي روما ، وقد قامت على أساس الرق ، انتهجت سياسة استعمارية وحقت سيطرتها على ما عداها . غير أن الحجاج « الامامة » عن السيطرة الاستعمارية والتي تغفل أو تتغافل عن النظم الاقتصادية الاجتماعية ، إنما ينحط شأنها وتتحول إلى عبارات تافهة جوفاء أو إلى موازنات ملؤها الكبرياء بأن يقال « روما العظمى أو بريطانيا العظمى » . وحتى السياسة الاستعمارية التي تميزت بها الرأسمالية في مراحلها السابقة مختلفة اختلافا جوهريا عنها في عهد الرأسمالية المالية .

إن المظهر الاسامي للرأسمالية الحديثة هو سيطرة الاتحادات الاحتكارية التي يكوّنها كبار الرأسماليين . وهذه الاحتكارات أشد ثباتاً وأعظم بقاء حين تسيطر مجموعة واحدة على جميع موارد المواد الأولية . ولقد أسنا بأى قدر من الحماس تبذل الهيئات المتحدة الرأسمالية الدولية كل ما لديها من جهد للحيولة دون المنافسة عن جانب خصوصها ، وذلك بطرق شتى كشرء أراضي المناجم وآبار الزيت وغير ذلك . فالممتلكات الاستعمارية تكفل النجاح للاحتكارات إزاء خطر الصراع مع المنافسين ، بما فى ذلك الخطر الناجم عن التجاء الآخرين إلى إقامة احتكار حكومى فى سبيل الدفاع عن النفس ، وكلما تقدمت الرأسمالية وتمت ، قويت الحاجة إلى المواد الأولية . واشتدت المنافسة ، وعظم التهافت على المواد الأولية فى كافة بقاع العالم ، واحتد الصراع فى سبيل الاستيلاء على المستعمرات . ويقول شيلدر ، ويجوز التأكيد بأن العقبة التى ستقف فى المستقبل دون ازدياد عدد سكان المدن الصناعية ، هى كون النقص فى المواد الأولية أعظم منه فى الغذاء .

ومن الأمثلة على ذلك ازدياد تناقص مقادير الخشب الآخذ سعره فى

الارتفاع المطرد ، و مواد الجلد وغيرها مما تتطلبه صناعة النسيج . » ويجوز كذلك ، على سبيل التمثيل بجهود الجماعات الصناعية ، بقصد إقامة التوازن بين الزراعة والصناعة في ميدان الصناعة العالمية ، أن نذكر الاتحاد الدولي لجماعات غزالي القطن في معظم الدول الصناعية الهامة والمؤسس سنة ١٩٠٤ ، والاتحاد الدولي لجماعات غزالي الكتان التي أنشئت عام ١٩١٠ ، على نفس النمط . ولكن الإصلاحيين البورجوازيين ومن بينهم أتباع كاوتسكي بصفة خاصة ، يحاولون التقليل من أهمية هذه الحقائق ، مدعين « إمكانية » الحصول على المواد الأولية في السوق الحرة دون اتباع سياسة « استعمارية » كثيرة التكاليف مخوفة بالخطر ، كما قالوا بأن من « المستطاع » زيادة مورد المواد الأولية إلى حد كبير وذلك « بمجرد » تحسين أساليب الزراعة . إلا أن هذه الحجج التي يدلون بها ليست سوى الرغبة في تبرير السيطرة الاستعمارية وإظهارها في ثوب براق ، لأنهم يجهلون الصفة الرئيسية التي تميز الرأسمالية الحديثة ، ونقص ذلك الاحتكار .

لقد أصبحت الأسواق الطليقة اليوم من أحداث الماضي ، إذ تعيدها النقابات والشركات الموحدة الاحتكارية ؛ و « مجرد » تحسين الزراعة لا يتعدى العمل على ترقية أحوال الجماهير ورفع الأجور وخفض الأرباح . وأين هي الهيئات الاتحادية من الشركات والتي تعنى بأحوال الجماهير أكثر من اهتمامها بمسألة الحصول على المستعمرات ؟ اللهم إنه لا وجود لهذا إلا في خيال الإصلاحيين العاطفيين ! .

ولا يقتصر اهتمام الرأسمالية المالية على موارد المواد الأولية المعروفة ، ولكنهم يشمل المناطق التي تستطيع إنتاجها ؛ ذلك أن التقدم الفني يسير بخطى واسعة « سريعة جداً » ، والأرض التي تبدو اليوم عديمة النفع قد تصبح ذات خصوبة في الغد ، إذا استثمرت مقادير كبيرة من رؤوس الأموال ، وطبقت أساليب جديدة (يمكن ابتدائها إذا قام مصرف بإعداد حملة كاملة من المهندسين والخبراء في شئون الزراعة ومن في حكمهم) .

وينطبق نفس الأمر على المعادن وعلى المؤسسات الجديدة لصنع المواد الأولية واستغلالها الخ . ومن هنا يكون السعى المحتوم من جانب الرأسمالية المالية بقصد توسيع نطاق أملاكها الاقتصادية ، بل وأملها بوجه عام . وبنفس الطريقة تقدر الشركات الموحدة القيمة الرأسمالية لأملاكها بما يعادل قيمتها مرتين أو ثلاث مرات مع حسابان مبلغ ما تغله في المستقبل ومدى النتائج الأخرى المترتبة على الاحتكار . لهذا نرى أن الرأسمالية المالية تتجاهد في سبيل الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأرض من أى نوع وفي أى مكان وبأية وسيلة ممكنة ، وذلك اعتماداً على احتمال كشف مواد أولية بها ، وخشية أن تصبح فريدة في ذلك الصراع الذي يرمى إلى امتلاك أية بقاع في العالم لم يملكها أحد بعد ، أو إعادة تقسيم ما سبق للغير امتلاكه .

ويبذل أصحاب رؤوس الأموال من الإنجليز كل ما يقدرون عليه من مجهود في سبيل تنمية زراعة القطن في مستعمراتهم ، صر حيث خصصوا عام ١٩٠٤ لزراعة هذا المحصول ٦٠٠,٠٠٠ هكتار ، وهو ما يعادل تقريباً ربع المساحة السككية البالغة ٢,٣٠٠,٠٠٠ هكتار . ويقوم الروس بنفس العمل في مستعمراتهم التركستان ، إذ تجعلهم هذه الوسيلة في مركز أفضل للتغلب على منافسيهم من الأجانب . واحتكار موارد المواد الأولية ، وإنشاء شركة موحدة في صناعة المنسوجات ، أعظم ربحاً وأقل نفقة ، و« تتجمع » فيها جميع عمليات الإنتاج وتتركز في أيدي مالك واحد .

والضرورة الداعية إلى تصدير رأس المال هي ذاتها التي تدفع على تنشيط البحث عن المستعمرات ، إذ من الأسهل كثيراً في السوق الاستعمارية ضمان الحصول على طلبات منها ، وتقوية « الروابط » الضرورية الخ ، وذلك إذ يتسنى القضاء على المنافسة عن طريق الأساليب الاحتكارية . ويلاحظ أحياناً أن سوق المستعمرات تكون هي الوسيلة الوحيدة لإدراك هذه الغاية .

والصرح الأعلى غير الاقتصادي الذي يقوم على أساس الرأسمالية المالية وسياساتها وفلسفتها ومذهبيتها يثير في نفس الوقت البحث عن المستعمرات .

الآن الرأسمالية المالية كما يقول هلمردنج « لا تبغى الحرية وإنما تهدف إلى السيطرة ». وهناك كاتب بورجوازي فرنسي حاول إكمال الآراء التي أدلى بها سيسيل رودس ، فقال : إن من الواجب علينا حين تفسير السياسة الاستعمارية الحديثة أن نضيف العوامل الاجتماعية إلى الأسباب الاقتصادية التي تدعو إلى هذه السياسة . وهذا ما ذكره في هذا الصدد « نظراً لازدياد تعقد الحياة وكثرة صعابها مما يثقل كاهل جماهير العمال وأفراد الطبقة الوسطى ، تتجمع عوامل السخط والغضب والكراهية في البلاد الأعرق حضارة مما يصبح خطراً يهدد السلام . وينبغي أن نحول هذا النشاط عن أن يتخذ مظهر العداء بين الطبقات ، وذلك بأن نهى له منفذاً ومخرجاً في الخارج وبهذا نحول دون وقوع انفجار داخل هذه البلدان ».

وإذ نحن بصدد الحديث عن السياسة الاستعمارية في فترة الإمبريالية الرأسمالية ، يتعين أن نلاحظ أن الرأسمالية المالية والسياسة الخارجية المطابقة لأغراضها والتي هي في حقيقتها صراع بين الدول العظمى في سبيل التقسيم الاقتصادي والسياسي للعالم ، يخلقان أشكالاً انتقالية كثيرة لحالة تبعية دولة ما لغيرها . ليس انقسام العالم إلى مستعمرات ودول مالكة لها هو الطابع الوحيد الذي يميز هذه الفترة ، إذ هناك أشكال مختلفة من التبعية ، ومثال ذلك البلدان التي تتمتع بالاستقلال السياسي من الوجهة الرسمية والشكائية بينما تتبع سواها من الناحيتين المالية والدبلوماسية . وقد سبق أن أشرنا إلى أحد هذه الأشكال ونقصده الدولة شبه المستعمرة . وفي بلاد الأرجنتين مثال آخر ، وفي هذا يقول شولز جافرتز في مؤلفه عن الإمبريالية البريطانية « لقد بلغ اعتماد أمريكا الجنوبية ، وبخاصة الأرجنتين على لندن من الوجهة المالية بحيث ينبغي لنا أن ندعوها مستعمرة تجارية بريطانية » . ويقدر شيلدر رأس المال البريطاني المستثمر بالأرجنتين بمبلغ ٨٠٧٥٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك سنة ١٩٠٧ وذلك بالاستناد إلى تقدير قنصل حكومة النمسا والمجر في بيونس آيرس . وإذن ليس من الصعب أن نتخيل

العلاقات المتينة بين الرأسمالية المالوية البريطانية (مع « حليفتها » المخلصة الدبلوماسية) ، والبورجوازية ورجال الأعمال والساسة في الأرجنتين .
وتقدم البرتغال لنا مثلاً لدولة مستقلة سياسياً بينما هي تابعة اقتصادياً ودبلوماسياً لغيرها . نعلم أن هذه الدولة بلد مستقل ذو سيادة ، ولكن الواقع يثبت أنها ظلت حماية بريطانية مدى أكثر من قرنين أى منذ حرب الوراثة الأسبانية (١٧٠٠ — ١٤) وقد حما البريطانيون البرتغال ومستعمراتها كما يقووا مركزهم خلال الصراع ضد خصومهم الأسبان والفرنسيين ، وحصلوا لقاء هذا على امتيازات تجارية ، والأفضلية لسلعهم ورؤوس أموالهم في البرتغال ومستعمراتها ، وحق استعمال الموانئ والجزر وأسلاك البرق البحرية البرتغالية وغير ذلك . ومثل هذه العلاقات بين الدول الصغرى والكبرى موجودة دائماً ، ولكنها في عصر الامبريالية الرأسمالية تصبح نظاماً تاماً وتكون جزءاً من عملية « اقتسام العالم » وتصبح حلقة في سلسلة العمليات التي تقوم بها الرأسمالية المالية العالمية .

ولا بد لنا من إبداء الملاحظات التالية إن شئنا إكمال بحثنا في موضوع تقسيم العالم . لقد أثبتت هذه المسألة صراحة وبصفة نهائية في الأدب الأمريكي بعد الحرب الأسبانية الأمريكية ، وفي الأدب الإنجليزي بعد حرب البوير ، أى في ختام القرن التاسع عشر وابتداء القرن العشرين ، وقد رها حق قدرها الألمان الذين يراقبون الامبريالية البريطانية بعين الحسد ، وعالجها الأدب البورجوازي بأكثر ما يمكن من الوضوح وذلك من وجهة النظر البورجوازية . وسنقتبس ما كتبه المؤرخ دريو Driault في الفصل الذي جعل عنوانه « الدول العظمى واقتسام العالم » وذلك في كتابه « المشاكل السياسية والاجتماعية في نهاية القرن التاسع عشر » .

« لقد استحوذت الدول العظمى بأوروبا وأمريكا الشمالية خلال السنوات الأخيرة على جميع ما بالعالم من أرض لم تكن مملوكة من قبل ، مع استثناء الصين . وقد صبحت هذا الأمر منازعات وتغيرات في مناطق النفوذ ، مما

بجعلنا نتوقع أمورا أشد عنفا في المستقبل القريب إذا لمراع من الضروري .
فالدول التي لم تحصل على نصيب لها في خطر من ألا تستطيع نيل نصيب لها
والاشتراك في استغلال الكرة الأرضية وهو الظاهرة التي ستميز القرن
التالي « (أي القرن العشرين) » وهذا هو السبب الذي من أجله أصيبت
أوروبا وأمريكا أخيراً بحمى التوسع الاستعماري أي الإمبريالية « وهي الظاهرة
التي تميز أكثر من غيرها السنوات الختامية من القرن التاسع عشر » .

وأضاف المؤلف إلى ما سبق قوله :

« وفي خلال تقسيم العالم هذا وفي أثناء الجرى العنيف وراء كنوز
الأرض وأسواقها الكبرى نجد أن القوة النسبية للامبراطوريات التي
تأسست في القرن التاسع عشر^(١) لا تتناسب بالكلية مع المركز الذي تشغله
في أوروبا الشعوب التي أسستها . فالدول التي تسود أوروبا وتقرر مصائر
القارة ليست ذات نفوذ متساو في العالم بأسره . وبما أن القوة الاستعمارية ،
وهي الأمل في السيطرة على مصادر الثروة غير المعلومة حتى الآن ، سيكون
لها من الواضح أثر على القوة النسبية للدول الكبرى بأوروبا ، فإن المسألة
الاستعمارية أو « الإمبريالية » إن شئت التعبير والتي عدلت الأحوال
السياسية في أوروبا ، ستمعمل على تعديل هذه القوة النسبية أكثر فأكثر » .

(١) يقصد بذلك الممتلكات الاستعمارية خارج القارة الأوروبية (المعرب - الطبعة الثانية)

١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠
١٠١
١٠٢
١٠٣
١٠٤
١٠٥
١٠٦
١٠٧
١٠٨
١٠٩
١١٠
١١١
١١٢
١١٣
١١٤
١١٥
١١٦
١١٧
١١٨
١١٩
١٢٠
١٢١
١٢٢
١٢٣
١٢٤
١٢٥
١٢٦
١٢٧
١٢٨
١٢٩
١٣٠
١٣١
١٣٢
١٣٣
١٣٤
١٣٥
١٣٦
١٣٧
١٣٨
١٣٩
١٤٠
١٤١
١٤٢
١٤٣
١٤٤
١٤٥
١٤٦
١٤٧
١٤٨
١٤٩
١٥٠
١٥١
١٥٢
١٥٣
١٥٤
١٥٥
١٥٦
١٥٧
١٥٨
١٥٩
١٦٠
١٦١
١٦٢
١٦٣
١٦٤
١٦٥
١٦٦
١٦٧
١٦٨
١٦٩
١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠
٢٠١
٢٠٢
٢٠٣
٢٠٤
٢٠٥
٢٠٦
٢٠٧
٢٠٨
٢٠٩
٢١٠
٢١١
٢١٢
٢١٣
٢١٤
٢١٥
٢١٦
٢١٧
٢١٨
٢١٩
٢٢٠
٢٢١
٢٢٢
٢٢٣
٢٢٤
٢٢٥
٢٢٦
٢٢٧
٢٢٨
٢٢٩
٢٣٠
٢٣١
٢٣٢
٢٣٣
٢٣٤
٢٣٥
٢٣٦
٢٣٧
٢٣٨
٢٣٩
٢٤٠
٢٤١
٢٤٢
٢٤٣
٢٤٤
٢٤٥
٢٤٦
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥٠
٢٥١
٢٥٢
٢٥٣
٢٥٤
٢٥٥
٢٥٦
٢٥٧
٢٥٨
٢٥٩
٢٦٠
٢٦١
٢٦٢
٢٦٣
٢٦٤
٢٦٥
٢٦٦
٢٦٧
٢٦٨
٢٦٩
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٣
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٧
٢٧٨
٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠
٦٣١
٦٣٢
٦٣٣
٦٣٤
٦٣٥
٦٣٦
٦٣٧
٦٣٨
٦٣٩
٦٤٠
٦٤١
٦٤٢
٦٤٣
٦٤٤
٦٤٥
٦٤٦
٦٤٧
٦٤٨
٦٤٩
٦٥٠
٦٥١
٦٥٢
٦٥٣
٦٥٤
٦٥٥
٦٥٦
٦٥٧
٦٥٨
٦٥٩
٦٦٠
٦٦١
٦٦٢
٦٦٣
٦٦٤
٦٦٥
٦٦٦
٦٦٧
٦٦٨
٦٦٩
٦٧٠
٦٧١
٦٧٢
٦٧٣
٦٧٤
٦٧٥
٦٧٦
٦٧٧
٦٧٨
٦٧٩
٦٨٠
٦٨١
٦٨٢
٦٨٣
٦٨٤
٦٨٥
٦٨٦
٦٨٧
٦٨٨
٦٨٩
٦٩٠
٦٩١
٦٩٢
٦٩٣
٦٩٤
٦٩٥
٦٩٦
٦٩٧
٦٩٨
٦٩٩
٧٠٠
٧٠١
٧٠٢
٧٠٣
٧٠٤
٧٠٥
٧٠٦
٧٠٧
٧٠٨
٧٠٩
٧١٠
٧١١
٧١٢
٧١٣
٧١٤
٧١٥
٧١٦
٧١٧
٧١٨
٧١٩
٧٢٠
٧٢١
٧٢٢
٧٢٣
٧٢٤
٧٢٥
٧٢٦
٧٢٧
٧٢٨
٧٢٩
٧٣٠
٧٣١
٧٣٢
٧٣٣
٧٣٤
٧٣٥
٧٣٦
٧٣٧
٧٣٨
٧٣٩
٧٤٠
٧٤١
٧٤٢
٧٤٣
٧٤٤
٧٤٥
٧٤٦
٧٤٧
٧٤٨
٧٤٩
٧٥٠
٧٥١
٧٥٢
٧٥٣
٧٥٤
٧٥٥
٧٥٦
٧٥٧
٧٥٨
٧٥٩
٧٦٠
٧٦١
٧٦٢
٧٦٣
٧٦٤
٧٦٥
٧٦٦
٧٦٧
٧٦٨
٧٦٩
٧٧٠
٧٧١
٧٧٢
٧٧٣
٧٧٤
٧٧٥
٧٧٦
٧٧٧
٧٧٨
٧٧٩
٧٨٠
٧٨١
٧٨٢
٧٨٣
٧٨٤
٧٨٥
٧٨٦
٧٨٧
٧٨٨
٧٨٩
٧٩٠
٧٩١
٧٩٢
٧٩٣
٧٩٤
٧٩٥
٧٩٦
٧٩٧
٧٩٨
٧٩٩
٨٠٠
٨٠١
٨٠٢
٨٠٣
٨٠٤
٨٠٥
٨٠٦
٨٠٧
٨٠٨
٨٠٩
٨١٠
٨١١
٨١٢
٨١٣
٨١٤
٨١٥
٨١٦
٨١٧
٨١٨
٨١٩
٨٢٠
٨٢١
٨٢٢
٨٢٣
٨٢٤
٨٢٥
٨٢٦
٨٢٧
٨٢٨
٨٢٩
٨٣٠
٨٣١
٨٣٢
٨٣٣
٨٣٤
٨٣٥
٨٣٦
٨٣٧
٨٣٨
٨٣٩
٨٤٠
٨٤١
٨٤٢
٨٤٣
٨٤٤
٨٤٥
٨٤٦
٨٤٧
٨٤٨
٨٤٩
٨٥٠
٨٥١
٨٥٢
٨٥٣
٨٥٤
٨٥٥
٨٥٦
٨٥٧
٨٥٨
٨٥٩
٨٦٠
٨٦١
٨٦٢
٨٦٣
٨٦٤
٨٦٥
٨٦٦
٨٦٧
٨٦٨
٨٦٩
٨٧٠
٨٧١
٨٧٢
٨٧٣
٨٧٤
٨٧٥
٨٧٦
٨٧٧
٨٧٨
٨٧٩
٨٨٠
٨٨١
٨٨٢
٨٨٣
٨٨٤
٨٨٥
٨٨٦
٨٨٧
٨٨٨
٨٨٩
٨٩٠
٨٩١
٨٩٢
٨٩٣
٨٩٤
٨٩٥
٨٩٦
٨٩٧
٨٩٨
٨٩٩
٩٠٠
٩٠١
٩٠٢
٩٠٣
٩٠٤
٩٠٥
٩٠٦
٩٠٧
٩٠٨
٩٠٩
٩١٠
٩١١
٩١٢
٩١٣
٩١٤
٩١٥
٩١٦
٩١٧
٩١٨
٩١٩
٩٢٠
٩٢١
٩٢٢
٩٢٣
٩٢٤
٩٢٥
٩٢٦
٩٢٧
٩٢٨
٩٢٩
٩٣٠
٩٣١
٩٣٢
٩٣٣
٩٣٤
٩٣٥
٩٣٦
٩٣٧
٩٣٨
٩٣٩
٩٤٠
٩٤١
٩٤٢
٩٤٣
٩٤٤
٩٤٥
٩٤٦
٩٤٧
٩٤٨
٩٤٩
٩٥٠
٩٥١
٩٥٢
٩٥٣
٩٥٤
٩٥٥
٩٥٦
٩٥٧
٩٥٨
٩٥٩
٩٦٠
٩٦١
٩٦٢
٩٦٣
٩٦٤
٩٦٥
٩٦٦
٩٦٧
٩٦٨
٩٦٩
٩٧٠
٩٧١
٩٧٢
٩٧٣
٩٧٤
٩٧٥
٩٧٦
٩٧٧
٩٧٨
٩٧٩
٩٨٠
٩٨١
٩٨٢
٩٨٣
٩٨٤
٩٨٥
٩٨٦
٩٨٧
٩٨٨
٩٨٩
٩٩٠
٩٩١
٩٩٢
٩٩٣
٩٩٤
٩٩٥
٩٩٦
٩٩٧
٩٩٨
٩٩٩
١٠٠٠

الفصل السابع

السيطرة الاستعمارية (الامبريالية)

مرحلة خاصة من مراحل الرأسمالية

يتعين علينا الآن أن نحاول أن نعرض بإيجاز صورة إجمالية لما ذكرناه في موضوع السيطرة. لقد ظهرت الامبريالية على أنها مرحلة مباشرة من المراحل المستمرة المتعاقبة التي اقتضاها تطور الخصائص والمميزات الأساسية للرأسمالية بوجه عام. ولكن الرأسمالية لم تصبح امبريالية رأسمالية إلا حين بلغت حداً محدوداً معيناً ودرجة عالية من تطورها، وحين تحولات بعض الخصائص إلى نقيضها، وحين أخذت معالم فترة الانتقـال من الرأسمالية إلى نظام إجتماعي واقتصادي أعلى منها مرتبة تبدو للعيان وتتخذ شكلاً واضحاً محدوداً. والعامل الاقتصادي الهام في هذه العملية هو قيام الاحتكارات الرأسمالية مكان المنافسة الرأسمالية الحرة. إن المنافسة الحرة نعد بوجه عام صفة أساسية للرأسمالية، كما أن الاحتكار نقبض المنافسة. غير أننا شاهدنا كيف تحولات الأخيرة أمام أعيننا إلى احتكار، وبذا خلقت الصناعة الكبيرة، وقضت على الصناعة الصغيرة، وأرغمت المشروعات الصناعية الكبيرة على إفساح المجال لما هو أكبر منها، وأخيراً مهدت السبيل لتركز الانتاج ورأس المال إلى الحد الذي ترتب عليه قيام الاحتكار ممثلاً في النقابات المكونة من المنتجين والشركات الموحدة، وهي هيئات امتزج بها رأس مال حوالى اثني عشرة من المصارف التي تتداول ألاف الملايين. وفي الوقت ذاته برغم أن الاحتكار وليد المنافسة الحرة فإنه لم يقض عليها، بل إنه قائم إلى جانبها محققاً في أفق أعلى مما هي فيه، باعثاً على ظهور مظاهر

الخلاف والمعداء والاحتكاك والنضال الحادة . ومن هنا نقول إن الاحتكار مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى نظام أرقى وأعلى منها .

وإذا كان من الضروري أن نصوغ أوجز تعريف للإمبريالية لقلنا إنها مرحلة الاحتكار في تاريخ الرأسمالية ، ومثل هذا التعريف ينطوي على أعظم العناصر أهمية . فمن جهة نلاحظ أن الرأسمالية المالية هي الامتزاج الحاد بين رأس مال كل من يضع مصارف احتكارية كبرى والاتحادات الاحتكارية المكونة من كبار رجال الصناعة ، ونرى من جهة أخرى أن تقسيم العالم عبارة عن الانتقال من سياسة استعمارية قد عملت على الاستحواذ على أراض لم تكن في حوزة أية دولة رأسمالية كبرى إلى سياسة استعمارية قائمة على الملكية الاحتكارية لأقاليم العالم التي تم اقتسامها .

وبرغم أن التعاريف الموجزة تيسر الأمر علينا لأنها تلخص العناصر الرئيسية ، إلا أنها في الوقت ذاته غير وافية بالغرض إذ يتعين علينا أن نستنتج معالم هامة جداً للظاهرة التي نعمل على تعريفها . وعلى ذلك سنقدم تعريفاً للإمبريالية يشمل المعالم الأساسية الخمس التالية ، على ألا ننسى أن قيمة كافة التعاريف مسألة نسبية تتوقف على شروط معينة ، لأن التعاريف لا يمكن أن تشمل جميع الحلقات المتصلة في الظاهرة في أكل صورة لنموها : —

١ — تركز الانتاج ورأس المال إلى الحد الذي يولد الاحتكارات التي تلعب دوراً حاسماً في الحياة الاقتصادية .

٢ — امتزاج رأس مال المصارف برأس مال الصناعة ، وظهور أقلية مهيمنة من رجال المال ، نتيجة « للرأسمالية المالية » .

٣ — إصدار رأس المال الذي أصبح بالغ الأهمية بالقياس إلى تصدير السلع .

٤ — تكوين احتكارات رأسمالية دولية تقسم العالم فيما بينها .

٥ — إتمام التقسيم الإقليمي للعالم أجمع بين أعظم الدول الرأسمالية .

غالباً إمبريالية مرحلة في التطور الرأسمالي متميزة بسيطرة الاحتكارات الرأسمالية المالية ، وازدياد أهمية تصدير رأس المال ، وابتداء تقسيم العالم بين الاتحادات الاحتكارية الدولية ، وإتمام عملية توزيع جميع أقاليم الكرة الأرضية على الدول الرأسمالية العظمى . وسنرى في فصل تال أن من الضروري والممكن أن نصوغ للإمبريالية تعريفاً آخر لا يقتصر على العوامل الاقتصادية الأساسية وإنما يعنى كذلك بالمركز التاريخي الذي تشغله هذه المرحلة بالنسبة إلى الرأسمالية عموماً أو بالنسبة إلى العلاقات القائمة بين الإمبريالية والاتجاهين الرئيسيين اللذين تتميز بهما حركة الطبقة العاملة . غير أن الأمر الجدير بالملاحظة الآن هو أن الإمبريالية كما عرفناها آنفاً تمثل بدون شك مرحلة خاصة في تطور الرأسمالية . ولما كان إقصاؤنا أن نمسك القارىء من أن يكون فكرة قوية الأسس عن السيطرة الاستعمارية ، لجأنا إلى الاقتباس الوفير من أقوال الاقتصاديين البورجوازيين الذين يضطرون إلى الاعتراف بحقائق عن الاقتصاد الرأسمالي الحديث لا سبيل إلى إنكارها أو مناقشتها . ولتحقيق نفس الهدف الذي وضعناه نصب أعيننا أوردنا الإحصائيات المفصلة التي تظهر لنا إلى أي مدى عظم شأن رأس المال المصرفي — الخ — أرباباً عملية التحول من الحكم إلى السكف ، أي تحول الرأسمالية إلى إمبريالية . ولسنا في حاجة إلى القول بأن كافة الحدود الفاصلة سواء في الطبيعة أو في المجتمع تتوقف على ظروف وشروط معينة كما أنها عرضة للتغير ، ولهذا فننقاهة والسخف أن نتناقش في أمر العام أو العقد القدي ثبتت فيه دعائم السيطرة الاستعمارية « بصورة نهائية وبصفة قاطعة » . وهذه الطريقة التي آثرناها في تعريف السيطرة الاستعمارية تحملنا على الدخول في نقاش وجدال مع كاوتسكي الذي كان يعد على رأس المتخصصين في بحث النظرية الماركسية في عهد ما يطلق عليه اسم الدولية الثانية ، أي خلال ربع القرن الممتد من ١٨٨٩ إلى ١٩١٤ .

في عام ١٩١٥ بل وفي نوفمبر ١٩١٤ حمل كاوتسكي على الآراء الرئيسية

التي ينطوى عليها تعريفنا للسيطرة الاستعمارية وقال إن من الواجب ألا ننظر إليها بوصفها إحدى « مظاهر » أو « مراحل » الاقتصاديات ، بل على أنها سياسة محدودة معينة « تؤثرها » الرأسمالية المالية . وهو يرى أن الإمبريالية لا يمكن أن تكون « متماثلة » مع « الرأسمالية المعاصرة » وأنه إذا أريد أن يفهم منها أنها تعني « كافة مظاهر الرأسمالية المعاصرة » — من أمثال نقابات المنتجين والحماية وسيطرة المالكين والسياسة الاستعمارية — لأصبح من اللغو التافه أن نتساءل هل هذه السيطرة الاستعمارية ضرورية للرأسمالية لأنها في مثل تلك الحالة لا بد وأن تكون ضرورة حيوية للرأسمالية . ولكننا نعتقد أن خير طريقة نعرض بها آراء الرجل تكون بإقتباس التعريف الذي انتهى إليه ، ومنه ترى أنه مناقض على خط مستقيم للآراء التي أبديناها « كان كاوتسكي عارفاً من زمن طويل بالاعتراضات المنبعثة من معسكر الماركسيين الألمان الذين ظلوا سنوات كثيرة ينادون بهذه الآراء ويدافعون عنها ، وكان يعلم أن هذه الاعتراضات تمثل اتجاهها معيناً في الماركسية » .

وها هو التعريف الذي صاغه كاوتسكي :

« السيطرة الاستعمارية وليدة رأسمالية صناعية نمت نمواً كبيراً ، وتنحصر في أن كل شعب صناعي رأسمالي يسعى جاهداً كي ينسبط سلطانه ويضم إليه أقاليم زراعية واسعة بصرف النظر عن الشعوب التي تقطن هذه الأقاليم » (وضع كاوتسكي نفسه هذا الخط تحت كلمة زراعية) . وهذا التعريف لا قيمة له مطلقاً لأنه يبرز بطريقة تعسفية أثر المشكلة القومية وخذها (مع أنها في غاية الأهمية في حد ذاتها وبالنسبة إلى الإمبريالية) . والتعريف يربط كذلك بطريقة تعسفية وغير صادقة بين الإمبريالية ورأس المال الصناعي وحده في البلاد التي تضم إلى سلطانتها شعوباً أخرى ، وفي الوقت ذاته يجعل الأهمية لضم الأقاليم الزراعية .

وتنصب الناحية السياسية من تعريف كاوتسكي على أن السيطرة الاستعمارية

جهاد في سبيل ضم الاراضى. وهذا صحيح ولكنه لا يقدم لنا صورة كاملة واقية لان السيطرة الاستعمارية على وجه العموم تعد من الوجهة السياسية سعيًا شديداً صوب العنف والرجعية والذي يعنينا في هذه اللحظة الناحية الاقتصادية التي أوردتها كاوتسكى في تعريفه . وهنا نلمس بوضوح عدم الدقة والضبط في هذا التعريف ، لان الظاهرة التي تميز الإمبريالية ليست الرأسمالية الصناعية وإنما هي الرأسمالية المالية ، إذ ليس من قبيل الصدفة أن أعظم التوسع الاستعماري بالنسبة لفرنسا وقع خلال الفترة التالية لعام ١٨٨٠ ، وهي فترة تميزت بسرعة نمو الرأسمالية المالية و ضعف الرأسمالية الصناعية . والصفة الأخرى التي تنسم بها مرحلة السيطرة الاستعمارية أنها لا تعنى بضم الأقاليم الزراعية وحدها ، بل إنها تسعى إلى الاستيلاء على أقاليم بلغت شأنًا بعيداً في التطور الصناعي (كما يتضح لنا من تطلع ألمانيا إلى بلجيكا ، وشدة رغبة فرنسا في امتلاك اللورين) ، وتعليل هذا (١) أنه لما كان العالم قد تم اقتسامه فالدول التي تفكر في إجراء تقسيم جديد تجد نفسها مضطرة أن تمد أيديها إلى أى نوع من الاراضى (٢) ولأن الطابع الاساسى للمرحلة الإمبريالية هو التنافس بين عدد من الدول العظمى الساعية في سبيل التفوق والسيطرة أى غزو الاراضى بقصد إضعاف زعامة وتفوق خصومها أكثر من اجتلاب النفع المباشر لها . ولهذا (نجد بلجيكا ضرورية لألمانيا كي تتخذ منها الأخيرة قاعدة لعملياتها ضد إنجلترا ، كما أن إنجلترا في حاجة إلى بغداد لتكون قاعدة للعمل ضد ألمانيا وهكذا . . .) .

ويشير كاوتسكى بصفة خاصة ولا أكثر من مرة واحدة إلى الكتاب الانجليز الذين — على حد زعمه — يستغفون لونا سياسياً صرفاً على « السيطرة الاستعمارية » بالمعنى الذى يفهمه . ولكننا نقرأ العبارة التالية في كتاب « Imperialism » الذى نشره الكاتب الانجيزى هوبسن في سنة ١٩٠٢ :

« وتختلف الامبريالية الحديثة عن النوع القديم منها من وجهتين ، فأولاً

نجد أنه مكان أطماع إمبراطورية نامية واحدة قد حلت نظرية وسياسة
الامبراطوريات المتنافسة ذات البواعث المتشابهة من حيث التوسع السياسي
والكسب التجاري : وثانياً تتميز المرحلة الجديدة بسيطرة وتفوق المصالح
المالية والاستثمارية على مثيلتها التجارية « ومن هذا يبدو خطأ كاوتسكى
في الاستشهاد بالكتاب الانجليزي (الهم إلا إن كان يقصد الكتاب الاستعماريين
البسطاء العاديين ، أو أولئك الذين يلتمسون الأعذار والمبررات صراحة
لسياسة السيطرة الاستعمارية) .

وهكذا نرى أن كاوتسكى في الوقت الذي يدعى فيه الدفاع عن الماركسية
يتراجع في الحقيقة إذما عقدنا الموازنة بينه وبين الاشتراكي الحر هوبسن
الذي كان أصح منه حيث لمس مظهرين تاريخيين بارزين للرأسمالية الاحتكارية
الاستعمارية الحديثة (بينما تعريف كاوتسكى كله سخرية من هذه الناحية) .
وهذان المظهران هما (١) التنافس بين عدة دول رأسمالية نزاعة إلى السيطرة
الاستعمارية (٢) وغلبة رجل المال على التاجر . إذ لو اقتصر الأمر على ضم
الأراضي الزراعية لكان دور التاجر أكثر أهمية .

ولا يقف الأمر في تعريف كاوتسكى عند حد خطأه ومخالفاته للماركسية
بل إنه يصلح كذلك أساساً لمجموعة من الآراء المناقضة للنظرية الماركسية
تماماً ، وسنعود إلى هذا بعد قليل . وليس هناك أهمية مطلقاً لذلك النقاش
الذي يثيره كاوتسكى بصدد الالفاظ كأن نتساءل هل نسمى المرحلة الأخيرة
من الرأسمالية « سيطرة استعمارية » أو « مرحلة الرأسمالية المالية » . مهما ما
شئت فهذه المسألة ليست ذات شأن . أما الحقيقة ذات الأهمية فهي أن
كاوتسكى يفضل سياسات الإمبريالية على اقتصادياتها ، ويتحدث عن أعمال
الضم بوصفها سياسة « تفضلها » الرأسمالية المالية ثم يضع مقابلها سياسة
بوجوازية منناقضة يزعم أنها تقوم على نفس أساس الرأسمالية المالية .
وتنحصر حجته في أن الاحتكارات في الاقتصاديات تتفق مع الأساليب
المتبعة في المسائل السياسية ، وغير القائمة على أسس الاحتكار والعنف والقمع

ويرى كذلك أن التقسيم الإقليمي للعالم والذي تم خلال فترة الرأسمالية المالية تماماً والذي هو الأساس الذي تركز عليه الخواص الحالية لمظهر الصراع القائم بين أعظم الدول الرأسمالية ، يتفق هو أيضاً مع سياسة لا تقوم على مبدأ السيطرة الاستعمارية . هذه النتيجة تغفل وتهمل أعمق متناقضات المرحلة الأخيرة من الرأسمالية بدلا من أن تكشف بجلاء عمق هذه المتناقضات . والنتيجة أننا لسنا إزاء الماركسية وإنما أمام النزعة الإصلاحية البورجوازية . ويشتبك كاوتسكي في نقاش مع الكاتب الألماني Cunow الذي يحاول تبرير سياسة السيطرة الاستعمارية والضم . وتنهض الحجة التي يدلي بها الأخير بطريقة عقيمة جافية منافية للأصول السليمة ، في أن الامبريالية هي الرأسمالية الحديثة ، ولما كان نمو الرأسمالية محتوماً وتقدماً فكذلك الامبريالية تدفع إلى التقدم ، الأمر الذي يقتضي منا أن ننحني أمامها وتتغنى بمدحها . وهذا قول شبيه بتلك الصورة الهزلية المسوخة التي صور بها جماعة Narodniki الماركسية الروسية في ١٨٩٤ — ٩٥ ، حين قالوا إنه إذا كان الماركسيون يمتقدون بحتمية قيام الرأسمالية في روسيا وأنها باعثة على التقدم ، لهذا وجب عليهم أن يشيدوا مكانا عاما يغرسونها فيه ! ويرد كاوتسكي على Cunow قائلاً إن الامبريالية ليست هي الرأسمالية الحديثة ، ولكنها فقط إحدى أشكال السياسة التي تنهضها الرأسمالية الحديثة . وفي استطاعتنا ومن الواجب علينا أن نحارب هذه السياسة ، وأن نحارب السيطرة الاستعمارية وسياسة الضم . . الخ .

ويبدو على الرد أنه صحيح ومقنع ، غير أن الواقع يثبت أنه يمثل صورة أشد دهاء وأعظم خطراً من صور الدعاية التي ترمي إلى مسالة الاستعمار ومهادنته ، لأنه إذا لم يحطم الأساس الاقتصادي الذي تقوم عليه نقابات الشركات الموحدة والمصارف فإن « الصراع » ضد هذه الأخيرة لن يمدو . أن يكون سياسة الإصلاح والتهديئة التي تدعو إليها البورجوازية ، ولن يزد عن كونه آمالا طيبة نجيش بها نفوس صالحة . إن مدلول نظرية كاوتسكي

هو أن نمتنع عن ذكر المتناقضات الموجودة وأن نغفل أشدها أهمية ، بدلا من أن نكشفها ونظهر مدى عمقها وتغلغلها . إنها نظرية لا تمت بصلة إلى الماركسية . ولا جدال أن مثل هذه « النظرية » لا تخدم إلا غرضا واحداً وهو الدعوة إلى الاتفاق والاتحاد مع أمثال Cunow . ويقول كاوتسكي أيضا « لو نظرنا إلى الأمر من وجهة النظر الاقتصادية « الصرفة » لابتنا أنه ليس من المستحيل أن تحتاز الرأسمالية مرحلة جديدة وهي انتقال سياسة نقابات المنتجين إلى نطاق السياسة الخارجية أى مرحلة « الامبريالية العليا » ، أى اتحاد من الامبريالية العالمية بدلا من الصراع بين مختلف الدول الامبريالية ، وهي مرحلة ستمتيز بانتهاء الحروب في ظل الرأسمالية « وباستغلال العالم استغلالا مشتركاً بواسطة الرأسمالية المالية ذات المظهر الدولي المتحد » . وسنضطر إلى معالجة هذه النظرية عن « الامبريالية العليا » فيما بعد لكي نوضح ابتعادها السكلي التام عن روح الماركسية . ولكي نتمشى مع خطة هذا المؤلف سنفحص البيانات والأدلة الاقتصادية المضبوطة عن هذه المسألة . فهل هذه « الامبريالية العليا » ممكنة « من وجهة النظر الاقتصادية البحتة » أم أنها هراء لا يعلوه شيء ؟

إذا كنا نقصد بعبارة « وجهة النظر الاقتصادية البحتة » مجرد مسألة معنوية « خالصة » لكان ما يمكن قوله أن التطور يتجه نحو الاحتكار ، وإذن فالاتجاه يكون نحو احتكار عالمي أى شركة موحدة عالمية . وهذا القول لا يحتمل النقاش والجدال ولكنه في الوقت ذاته عديم المعنى كما لو فرضنا أن « التطور يسير ناحية » صناعة المواد الغذائية في المعامل . وهنا لا تكون « نظرية » الامبريالية العليا أقل سخفا من ابتداء « نظرية الزراعة العالمية » . ومن جهة أخرى إذا قصدنا مناقشة وبحث الأحوال الاقتصادية البحتة « في عصر المالية العليا كفترة ذات كيان تاريخي حقيقي في القرن العشرين فغير ما يمكن الرد به على هذه المعاني المبته عن « الامبريالية العليا » (التي لا غرض لها سوى إزاحة الاهتمام عن عمق المتناقضات الحالية) ، هو أن

نمقد الموازنة بينها وبين الحقائق الاقتصادية المجسمة الثابتة للاقتصاد العالمى السائد اليوم . إن نظرية كاوتسكى الخالية من المعنى عن الامبريالية العليا تشجع الآراء الخاطئة التى تدعى أن سيطرة الرأسمالية المالية تقال ما يمكن فى الاقتصاد العالمى من عدم استواء ومن متناقضات ، بينما هى فى الحقيقة تزيدها حدة وقوة .

وقد حاول Richard Cawler فى كتابه الصغير An Introduction to World Economics أن يجمع البيانات الرئيسية والاقتصادية البحتة اللازمة لوصف العلاقات الداخلية فى الاقتصاد العالمى فى ختام القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . وهو يقسم العالم إلى خمس « أقاليم اقتصادية رئيسية » على النحو الآتى : (١) أوروبا الوسطى (ويشمل القارة كلها باستثناء روسيا وبريطانيا العظمى) (٢) بريطانيا العظمى (٣) روسيا (٤) آسيا الشرقية (٥) أمريكا . ويلاحظ أن المؤلف يدخل المستعمرات فى « أقاليم » الدولة التى تنتمى إليها هذه المستعمرات ، كما أنه « أسقط من التقسيم » دولا قلائل لم توزع تبعاً للمساحات ، ومن أمثلة ذلك فارس وأفغانستان وبلاد العرب فى آسيا ، ومراكش والحبشة فى افريقية الخ .

لا تزال في بدء نموها ، والنضال على أمريكا الجنوبية يزداد حدة باطراد .
أما الإقليمان الباقيان وهما روسيا وآسيا الشرقية فالرأسمالية فيهما
لا زالت ضعيفة النمو ، والمنطقة الأولى تتميز بقلّة كثافة السكان وازدياد
التركز السيامي ، أما الثانية فكثافة السكان فيها عالية ولكن التركيز
السيامي لا وجود له . وقد بدأ اقتسام الصين ، ويزداد النضال بين اليابان
والولايات المتحدة وغيرها في هذا الشأن .

هذه الحقائق من عظم اختلاف وتنوع الأحوال السياسية والاقتصادية
والتفاوت البالغ القدر من حيث سرعة تقدم الدول المختلفة ، والصراع
العنيف بين الدول الاستعمارية في سبيل السيطرة ، تستطيع أن توازن بينها
وبين الخرافة الصغيرة النافذة التي يذيعها كاوتسكي عن الامبريالية العليا
« السلمية » . أليست هذه محاولة رجعية من رجل تملكه الخوف يحاول
بها عدم مواجهة الحقيقة المرة ؟ هذه النقابات الإنتاجية الدولية ، التي يخيّل
إلى كاوتسكي أنها « بذرة » هذه « الامبريالية العليا » — ألا تهيم لنا
المثال عن اقتسام العالم وإعادة اقتسامه ، وعن الانتقال السلمي إلى التقسيم
المصحوب بالعنف ، وبالعكس ؟

أليست الرأسمالية المالية الأمريكية وغيرها والتي قسمت العالم بطريقة
سلمية بالاشتراك مع ألمانيا مثلاً في نقابة القضبان الحديدية أو في شركة الملاحة
البحرية الموحدة ، مشغولة الآن بإجراء توزيع جديد للعالم على أساس
علاقات جديدة من القوى ، وهو الأساس الذي تغير بوسائل ليست سلمية
بأي حال من الأحوال ؟

إن الرأسمالية المالية ونقابات الشركات الموحدة تزيد من الفروق في سرعة
تطور أجزاء الاقتصاد العالمي المختلفة ، بدلاً من أن تؤدي إلى الإقلال منها .
وحين تتغير علاقة القوى فكيف يستطيع في ظل الرأسمالية الاهتمام إلى
حل يقضي على المتناقضات الموجودة بدون الالتجاء إلى العنف ؟

والإحصائيات التي لدينا عن السكك الحديدية تمدنا ببيانات دقيقة مضبوطة عن التفاوت في سرعة تقدم الرأسمالية والرأسمالية المالية في الاقتصاد العالمى . ففي العقود الأخيرة من التطور الإمبريالى تغير طول الخطوط الحديدية ، مقدراً بآلاف الكيلومترات ، على الشكل التالى (١) :

الزيادة	١٩١٣	١٨٩٠	
١٢٢	٣٤٦	٢٢٤	أوربا . . .
١٤٣	٤١١	٢٦٨	الولايات المتحدة .
١٣٨	٢١٠	٨٢	المستعمرات (المجموع الكلى)
٢٢٢	٣٤٧	١٢٥	الدول المستقلة أو شبه
٩٤	١٣٧	٤٣	المستقلة فى آسيا وأمريكا
	١,١٠٤	٦١٧	المجموع الكلى

ومن هذا نرى أن ازدياد الخطوط الحديدية كان سريعاً فى المستعمرات والبلدان المستقلة وشبه المستقلة بآسيا وأمريكا ، حيث تتحكم دون منازع الرأسمالية المالية التابعة لاربع أو خمس دول رأسمالية عظمى . إن ٢٠٠,٠٠٠ كيلومتر من الخطوط الحديدية الجديدة بالمستعمرات والبلدان الأخرى فى آسيا وأمريكا تمثل أكثر من ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ و٤٠,٠٠٠,٠٠٠ مارك من رأس المال المستثمر حديثاً فى ظل ظروف ملائمة جداً مع ضمانات خاصة من حيث الحصول على طائد طيب وطلبات مجزية من المصنوعات الصلبية الخ . . . إن الرأسمالية تتقدم بأقصى سرعة ممكنة فى المستعمرات والبلدان الواقعة فيما وراء البحار . ومن بين صفوف الأخيرة تظهر دول إمبريالية جديدة

(١) سنة ١٩٢٠ ٢٤٤ (+ ٤١) ، ٤٠٢ (- ٩) ، ٢٨٨ (+ ٩٤) ،

(١٧٠) (+ ٣٣)

(خارجاً عن هذا الخطوط الحديدية فى داخل حدود بلاد الاتحاد السوفيتى)

(كاليابان) إلى الميدان والصراع بين عناصر السيطرة العالمية وممثلها يعظم حدة كل ذلك تزداد وطأة الجزية التي فرضتها الرأسمالية المالية على المشروعات ذات الأرباح الكبيرة بالمستعمرات وفيما وراء البحار، ويتمرب نصيب كبير جداً من الغنيمة إلى دول ليست في الصف الأول من حيث نمو القوى الانتاجية. ففي حالة أكبر الدول بنسبة مستعمراتها كان طول الخطوط الحديدية (بآلاف الكيلومترات) كالآتي: (١)

مبلغ الزيادة	١٩١٣	١٨٩٠	
١٤٥	٤١٣	٢٦٨	الولايات المتحدة
١٠١	٢٠٨	١٠٧	الامبراطورية البريطانية
٤٦	٧٨	٣٢	روسيا
٢٥	٦٨	٤٣	ألمانيا
٢٢	٦٣	٤١	فرنسا
٣٣٩	٨٣٠	٤٩١	المجموع الكلي

وهكذا نرى أن ٨٠ ٪ من الخطوط الحديدية متركز في أيدي خمس دول العظمى، ولكن التركز في ملكية هذه الخطوط أى ملكية الرأسمالية المالية أعظم، فأرباح الملايين مثلاً من الفرنسيين والانجليز يماكون مقداراً طائلاً من السندات والأذونات في السكك الحديدية الأمريكية والروسية وغيرها.

(١) ١٩٣٠ — ٢٢٩٦٤١٠ — ، — ٩٤ — اليابان ٢٨

التغيرات في الفترة

(١٩١٣ — ٣٠) ٦٣ + ، ٧١ — ، — ٤ — ٢١ — اليابان + ١٦

في الوقت الذي زاد فيه الخطوط الحديدية للعالم الرأسمالي كله بمقدار ١٥ ٪ (١٩١٣ — ٣٠) ، زاد طول ما في المستعمرات بمقدار ٤٨ ٪ ، وفي البلاد البلاد المستقلة وشبه المعتمدة على غيرها بآسيا وأمريكا بمقدار ٢٤ ٪ في نفس الفترة .

وقد تمكنت بريطانيا العظمى بفضل مستعمراتها من زيادة طول خطوطها الحديدية بمقدار ١٠٠٠ ر ١٠٠ كيلو متر أى أربعة أمثال ألمانيا مع أن تقدم الأخيرة في الفترة ذاتها أسرع في حالة القوى الإنتاجية وبخاصة تقدم صناعتي الفحم والحديد . ففي سنة ١٨٩٢ أنتجت ألمانيا ٩٠٠٠ ر ٤٠٠ طن من سبائك الحديد بينما أنتجت إنجلترا ٦,٨٠٠,٠٠٠ وتغيرت النسبة في سنة ١٩١٣ فأصبحت ٦,٠٠٠,٠٠٠ و ١٧,٠٠٠,٠٠٠ على التوالي . ومعنى هذا أن ألمانيا كان لها التفوق في هذه الناحية .

هنا نقسأه : هل هناك سبيل غير الحرب في ظل الرأسمالية كي تنزىل التفاوت بين نمو القوى الإنتاجية وتجميع رؤوس الأموال من جهة ، وتقسيم المستعمرات و « مناطق النفوذ » للرأسمالية المالية من جهة أخرى ؟ (١)

(١) امل أكبر الأدلة على صدق هذه النظرية لمقاء في نشوب الحربين العالميتين ولما يتصف القرن العشرين ، وفي الأعمال العدوانية التي ارتكبتها إيطاليا ضد الحبشة واليابان ، واليابان ضد الصين ... الخ . (المعرب — الطبعة الثانية)

الفصل الثامن

طفيلية الرأسمالية والانحلالها

يلزمنا أن نتناول بالبحث مظهراً آخر للرأسمالية على جانب كبير من الأهمية وإن لم يلق إلا إهتماماً طفيفاً في معظم الحجج التي أدلى بها في هذا الموضوع . ومن نواحي قصور هلفردنج الماركسي أنه يتراجع خطوة بالقياس إلى هوبسن الذي لا ينتمي إلى الماركسية . ونحن نشير هنا إلى صفة الطفيلية ، إحدى ظواهر الإمبريالية .

رأينا أن الاحتكار هو الأساس الاقتصادي العميق الذي تقوم عليه الإمبريالية وهذا احتكار رأسمالي بمعنى أنه تولد عن الرأسمالية ، ويميش في البيئة الرأسمالية لإنتاج السلع والمنافسة ويظل في تناقض دائم لا يمكن فضه مع هذه البيئة . وهذا الاحتكار الرأسمالي كسأى احتكار آخر ، يولد حتماً اتجاهات نحو الركود والانحلال . وإذا تمحدد الأسعار الإحتكارية — ولو مؤقتاً — يزول الباعث على التقدم الفني ، وبالتالي أى تقدم آخر ، إلى حد معين . وإلى هذا الحد تنشأ الحالة الاقتصادية التي تؤخر التقدم الفني عمداً .

لقد اخترع مستر أونس الأمريكي آلة أحدثت إنقلاباً في صناعة القوارير الزجاجية فأشترت الشركة الموحدة لصنع الزجاجات بألمانيا الامتياز وامتنعت عن الانتفاع به . ومن المؤكد أن الاحتكار في ظل الرأسمالية لا يستطيع القضاء على المنافسة تماماً ولمدة طويلة في السوق العالمية (وبهذه المناسبة نقول أن هذا من الأسباب التي تُظهر ما تنطوى عليه نظرية « الإمبريالية العليا » من سخافة) . ومن المؤكد أن احتمال خفض نفقة الإنتاج وزيادة الأرباح عن طريق استخدام التحسينات الفنية ، مما يؤثر في الاتجاه نحو التقيير . وبالرغم من ذلك فالميل إلى الركود والانحلال ، وهو أحد ظواهر

الإحتكار ، يظل موجوداً بل وتصبح له الغلبة في فروع معينة في الصناعة وفي بلدان معينة ، ولفترات معينة . ويدفعنا إلى نفس الإنجاء إحتكار ملكية المستعمرات الشاسعة الغنية ذات الموقع الطيب .

وفضلاً عن هذا فالامبريالية هي التجمع البالغ القدر في البلدان قلائل لرأس المال النقدي ، وقد رأيناها يتراوح بين ١٠٠ ، ١٥٠ بليون فرنك في أوراق مالية مختلفة ، ومن هنا كان قيام طبقة حملة السندات أو المقرضين الذين يعيشون على « الكوبونات » (أى أرباح الأوراق المالية) دون أن يشتركوا في الإنتاج ، ولا عمل لهم سوى التحول . وتصدير رؤوس الأموال الذي يعتبر من الأسس الاقتصادية اللازمة للامبريالية - يزيد من ابتعاد هذه الطبقة عن الإنتاج ، ويدفع بطابع الطفيلية الدولة كلها التي تعيش من وراء استغلال عمل عدد وافر من المستعمرات والبلدان الواقعة فيما وراء البحار .

يقول هوبسن « كان رأس المال البريطانى المستثمر في الخارج عام ١٨٩٣ يمثل ١٥ ٪ من ثروة المملكة المتحدة » . ولذا ذكر أن رأس المال هذا زاد مرتين ونصف مرة سنة ١٩١٥ . ويتابع هوبسن الحديث قائلاً « إن الامبريالية العدوانية التي تكلف دافع الضرائب ثمناً غالياً والتي هي قليلة القيمة بالنسبة إلى المهتغلين بالصناعة والتجارة ، مصدر كسب كبير للمستثمر . وحسب تقدير سيرز . جيفن حصلت بريطانيا العظمى (١٨٩٩) من العمولة في مجموع تجارتها الخارجية ومع المستعمرات ، أى الواردات والصادرات ، على ١٨ مليون جنيه بواقع ٢,٥ ٪ من المجموع الكلى المال المتداول البالغ ٨٠٠ مليون جنيه » . ومهما بدا المبلغ ضخماً فإنه لا يفسر إمبريالية بريطانيا العظمى العدوانية ، إذ هذه يفسرها إيراد يتراوح بين ٩٠ ، ١٠٠ مليون جنيه استرليني مما يدره رأس المال « المستثمر » . وهذا المبلغ هو دخل طبقة المقرضين . إن إيراد حملة السندات يفوق خمس مرات الإيراد المتحصل من التجارة الخارجية لأعظم دولة تجارية في العالم . وهذا هو جوهر الامبريالية والطفيلية الإمبريالية . ولهذا السبب سرت في الأدب الاقتصادي الذى يعالج

موضوع الامبريالية ، عبارة « الدولة حاملة السندات » Rentnerstaat أو الدولة المرابية . لقد انقسم العالم إلى حفنة من دول تقرض الأموال وأغلبية عظيمة من دول مدينة . وفي هذا يقول شولز جافرنز « والمكان الأول للاستثمارات الخارجية هو البلاد التي تكون في حالة تبعية سياسية للدول صاحبة الأموال المستثمرة أو البلاد التي ترتبط معها بحالف وثيق . فبريطانيا العظمى تقرض مصر واليابان والصين وأمريكا الجنوبية ، وتقوم بحريتها بدور المحضر التنفيذي ، كما تحميها قوتها السياسية من غضب مدينيها الشديد » . ويذكر سارتوريوس فون فالترهاوسن في كتابه « النظام الاقتصادي للاستثمارات الأجنبية » هولنده كالدولة النموذجية لهذا الطراز من الدول حملة السندات ، ويشير إلى أن بريطانيا العظمى وفرنسا سلكتا نفس السبيل . ويعتقد شيلدر أن أمما صناعية خمساً ، وهي بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا وبلجيكا وسويسرا ، أصبحت الشعوب الدائنة الباوزة . ويلاحظ أنه يستبعد هولنده لأنها في رأيه « أقل تقدماً في الناحية الصناعية » ، وهو يؤكد أن الولايات المتحدة دائنة فقط بالنسبة للبلدان الأمريكية الأخرى ، وإليك قوله « إن بريطانيا العظمى تتحول تدريجياً من دولة صناعية إلى دولة دائنة لأنه رغم الزيادة المطلقة في إنتاجها الصناعي وتصدير المصنوعات فإن الأهمية النسبية للدخل الذي تحصل عليه عن طريق الفوائد وأرباح السندات وإصدار القروض وعمليات العملة والمضاربة ، في زيادة مطردة بالنسبة إلى الاقتصاد القومي بأسره . ويبدو لي أن هذا هو الأساس الاقتصادي الصحيح الذي يقوم عليه التفوق الامبريالي . إن علاقة الدائن بالمدين أكثر دواماً من الصلة القائمة بين البائع والمشتري » . قد كتب أ. لنسبرج في سنة ١٩١١ مقالا بمجلة « البنك » بعنوان « ألمانيا كدولة من حملة السندات » جاء فيه « قد يستخر القوم في ألمانيا مما يلاحظ من تطلع الناس في فرنسا إلى أن يصبحوا من أولئك الذين يعيشون على ربيع استثماراتهم ، ولكنهم يفسون أنه فيما يختص بالطبقة الوسطى في ألمانيا يقرب الحال من أنه يشابه ما في فرنسا » .

إن الدولة المقرضة دولة ذات رأسمالية طفيلية متداعية ، الأمر الذي يؤثر في كافة الأحوال الاجتماعية والسياسية للبلدان التي تتأثر بذلك عموماً ، كما يؤثر في الانتجاين الأساسيين لحركة الطبقة العاملة بصفة خاصة . ولكي نبرز هذه الحقيقة بأعظم قدر ممكن من الوضوح والجلاء نقبس العبارات التالية من هوبسن الذي يعد شاهيداً جديراً بالثقة ما دام لا يمكن اتهامه بالميل إلى « الماركسية الصادقة » . وعلاوة على هذا فهو انجليزي ذو اطلاع واسع على الموقف في وطنه الذي يعتبر أغنى بلاد العالم من حيث المستعمرات والرأسمالية المالية والخبرة في شؤون الاستثمار . وإذا زال ذكرى حرب البوير طالقة بذهنه تراه يصف العلاقة بين الإمبريالية ومصالح المالكين ، والأرباح المترتبة على عقود الحرب الخ . . وإليك قوله « بينما يدير الرأسماليون هذه السياسة الطفيلية فإن نفس البواعث تلتقي قبولاً لدى طوائف معينة من العمال . فمعظم الحرف الهامة في مدن كثيرة تعتمد على الأعمال والعقود الحكومية ، وإلى هذه الحقيقة تعزى النزعة الإمبريالية الدراكز المشتغلة ببناء السفن والمعادن إلى حد ليس بالقليل » .

ويرى الكاتب أن هناك سببين أضعفا الإمبراطوريات القديمة وهما (١) الطفيلية الاقتصادية (٢) وتكوين الجيوش من الأجناس الخاضعة لتلك الإمبراطوريات « فهناك أولاً عادة الطفيلية الاقتصادية التي جعلت الدولة الحاكمة تستغل الولايات والمستعمرات والولايات التابعة لها كي تستطيع إثراء الطبقة ذات السلطان فيها ، ورشوة الطبقات الدنيا لطمعها على الرضاء والاستسلام » . ونضيف إلى ذلك أن المقدرة الاقتصادية التي تمكن من اتباع سياسة الرشوة هذه مهما كان مظهرها أو شكلها ، تتطلب أرباحاً احتكارية عالية . أما عن السبب الثاني فيقول هوبسن « ومن أغرب أعراض سحق الإمبريالية مانده من اعتماد بريطانيا العظمى وفرنسا وغيرهما من الشعوب الاستعمارية على الأجناس الخاضعة لها ، اعتماداً مخفوفاً بالمكافء دون أكثر من بالمواقب التي تنجم عنه : وقد قطعت بريطانيا العظمى في هذا

السبيل شوطاً أبعد من سواها ، فعظم المعارك التي كسبنا بها إمبراطوريتنا الهندية اضطلع بها الوطنيون أنفسهم . وفي الهند ، كما في مصر حديثاً ، توضع جيوش عظيمة تحت إمرة قواد من البريطانيين وقد قام الوطنيون نيابة عنا بجميع المعارك تقريباً التي خضنا غمارها في ممتلكاتنا بإفريقية ، ماعدا المعارك التي دارت رحاها في الجزء الجنوبي من القارة .

وفي العبارات الآتية يتجلى مدى تقدير هولسن للقيمة الاقتصادية المترتبة على تقسيم الصين المنتظر « في هذه الحالة يدنو غرب أوروبا من أن يشابه بعض بقاع جنوب إنجلترا والرفيرا ومناطق السياحة والإقامة بإيطاليا وسويسرا من حيث وجود مجموعات قليلة العدد من أفراد الأرستقراطية الثرية الذين يعيشون على ما يرد إليهم من الشرق الأقصى من فوائد السندات ومن الماشات . وتلقى إلى جانبهم فريقاً كبير عدداً من الاتباع والتجار المحترفين ، وفريقاً كبيراً من الخدم الخصوصيين ومن العمال المشتغلين في أعمال النقل وفي المراحل الختامية من عملية إنتاج السلع الأكثر قابلية للتلف ، ذلك أن الصناعات الرئيسية تكون قد زالت بسبب تدفق المواد الغذائية والمصنوعات الأساسية على هيئة جزية من آسيا وإفريقية . لقد تصورنا إمكان قيام تحالف أعظم مدى مكون من الدول الغربية ، أي اتحاد أوربي من الدول العظمى . وبدلاً من أن يعمل هذا الاتحاد على ما فيه تقدم الحضارة العالمية ، فإنه يعرضها للخطر الهائل الناجم عن وجود طفيلية غربية أي مجموعة من الشعوب الصناعية الراقية التي تحصل الطبقات العليا من أهلها على جزية طائلة من آسيا وإفريقية تستطيع بواسطتها الاحتفاظ بجواهر وفيرة من الاتباع الذين لم يعد لهم عمل في الحرفتين الرئيسيتين : الزراعة والصناعة وإنما يقومون بأداء خدمات شخصية أو صناعية حقيرة الشأن تحت إشراف أرستقراطية مالية جديدة . وعلى الذين قد يسخرون من مثل هذه النظرية ويمدون بها غير جديرة بالاعتبار أن يدرسوا الحالة الاقتصادية والاجتماعية التي تدهورت إليها جهات عدة في جنوب إنجلترا ، وأن يتصوروا انتشار

هذا النظام على نطاق واسع . وتحقيق الأمر الأخير في حين الامكان إذا خضعت الصين اقتصادياً لسيطرة جماعات مماثلة من الماليين والمستثمرين ورجال السياسة وأرباب الأعمال الذين يمتصون أعظم مورد قادر على در الأرباح عرفة العالم ، ثم يستهلكون هذه القوة في أوروبا . إن الموقف على جانب كبير من التفتيد ، وأثر فعل القوى العالمية مما يصعب حسبانه ، وفي هذا ما يجعل هذا التفسير أو أي تفسير واحد آخر للمستقبل شديد الاحتمال ، ولكن المؤثرات التي تتحكم في إمبريالية غرب أوروبا اليوم تسير بنا في هذا الاتجاه ، وإن لم نقاومها أو نحول مجراها فانها ستدفعنا إلى مثل هذه النتيجة النهائية » .

وإن هو بسن لملى حق فان لم نقاوم فعل قوى الإمبريالية فستؤدى بنا إلى النهاية التي تصورناها . إنه يقدر بحق المغزى الذي تنطوى عليه فكرة « ولايات متحدة أوربية » في ظروف الامبريالية الراهنة . وكان واجباً عليه أن يزيد على ما سبق أنه بحثى في صفوف حركة الطبقة العاملة يعمل الانتهازيون ، وهم أصحاب الغلبة في معظم البلدان في هذه الآونة ، في نفس الاتجاه باطراد وانتظام وبدون أن يحيدوا عنه . إن الامبريالية التي يعنى بها اقتسام العالم ، واستغلال بلاد أخرى إلى جانب الصين ، واجتناء الأرباح الاحتكارية الوفيرة لصالح حفنة من البلدان العظيمة الثراء — نقول إن هذه الامبريالية تخلق الأحوال الاقتصادية التي تجعل من المستطاع إفساد الطبقة العليا من البروليتاريا وبذا تزيد الانتهازية وتشكها وتقويها . غير أن هذا ينبغي ألا يحول أبصارنا عن تلك القوى التي تقاوم الإمبريالية عموماً وتقف في وجه الانتهازية خصوصاً ، وهى القوى التي يعجز هو بسن الحر عن رؤيتها أو إدراكها بطبيعة الحال .

إن الانتهازى الألماني جرهارد هلدبراند الذى طرد من الحزب لدفاعه عن الإمبريالية والذى يصلح اليوم زعيماً لما يطلق عليه بألمانيا « الحزب الاشتراكي الديموقراطى » جدير أن يلحق بهو بسن بسبب دعوته إلى تأليف

« ولايات متحدة أوروبية » (بدون روسيا) بقصد العمل المشترك ضد « الأجناس السوداء بإفريقية » و « الحركة الإسلامية العظمى » ولغرض « الاحتفاظ بحيش وبحرية قويتين » ضد ائتلاف من الصين واليابان .. الخ والوصف الذى أورده شولز جاثرتز « للإمبريالية البريطانية » فى كتابه يوضح نفس المعالم الطفيلية . فقد تضاعف الدخل الأهلئ فى بريطانيا العظمى تقريباً فيما بين عامى ١٨٦٥ ، ١٨٩٨ ، بينما فى الفترة ذاتها زاد الدخل المتحصل من البلاد الواقعة فيما وراء البحار تسعة أمثال ما كان عليه . ولوأن « ميزة » أو فضل الرأسمالية أنها تدرب السود على العمل والنشاط (ولم يكن ذلك بغير القهر طبعاً ..) فإن الخطر الناشئ عن الإمبريالية ينحصر فى أن أوربا ستخرج عن طائعها عبء الجهود الجثمانى ممثلاً فى الزراعة والتعدين أولاً ثم العمل الأشق فى الصناعة ثانياً ، ويُلحق بهذا العبء على أكتاف الأجناس الملونة بينما تقنع هى (أى أوربا) بتمثيل دور المقروض . وبهذه الطريقة قد تمهد للأجناس الملونة سبيل التحرر الاقتصادى أولاً والسياسى بعدئذ . وفى بريطانيا العظمى تزداد نسبة الأراضى التى تنزع من نطاق الزراعة وتخصص للرياضة والترفيه عن الأغنياء . وفى هذا يقول شولز جاثرتز « إن اسكتلنده أعظم ملعب فى العالم للأرستقراطية ، ويعيش هذا البلد على ماضيه وعلى أمثال مستر كار نيجى » . وتنفق بريطانيا العظمى سنوياً ١٤ مليون جنيه على سباق الخيل وصيد الثعالب ، وزاد عدد حملة السندات إلى حوالى المليون بينما تقل نسبة المنتجين إلى مجموع السكان .

السنة	عدد السكان (بالملايين)	عدد العمال (بالملايين) فى الصناعات الأساسية	نسبة المنتجين إلى السكان (%)
١٨٥١	١٣,٩	٤,١	٢٣
١٩٠١	٣٢,٥	٤,٩	١٥

حين يتحدث الباحثون البورجوازيون فى « الإمبريالية البريطانية فى

بداية القرن العشرين « عن العمال في بريطانيا العظمى يضطرون إلى التمييز بين « الطبقة العليا » من العمال و « الطبقة الدنيا من البروليتاريا الصحيحة » . ومن صفوف الأولى أغلب رجال الجمعيات التعاونية واتحادات العمال وأعضاء الأندية الرياضية وكثير من الشيع الدينية . ونظام الانتخاب الذي لا يزال « يتضمن قيوداً تخرج الطبقة الدنيا من البروليتاريا الحقيقية من نطاقه » ملائم لمستواهم ! ولا يتحدث الكتاب إلا عن الطبقة العليا التي لا تمثل إلا أقلية العمال ، وذلك لتبدو حالة الطبقة العاملة ببريطانيا العظمى في مظهر طيب . فثلاً يُنظر إلى مشكلة العاطلين على أنها « مشكلة خاصة في الأغلب بمدينة لندن وبالطبقة الدنيا من العمال وهي ذات أهمية سياسية ضئيلة » . ويحسن أن نقول إنها قليلة الخطر والأهمية من الناحية السياسية بالنسبة إلى الساسة البورجوازيين وإلى الاتهازيين « ممن يدعون الانتساب إلى الاشتراكية » . وثمة صفة أخرى خاصة بالامبريالية ولها اتصال بالحقائق التي نصفها ، ونقص بذلك تناقص الهجرة من البلدان الامبريالية وازديادها إليها من البلدان المتأخرة حيث الأجور منخفضة . فقد لاحظ هوبسن تضائل الهجرة من بريطانيا العظمى منذ سنة ١٨٩٤ إذ هاجر منها في تلك السنة ٢٤٢,٠٠٠ ثم هبط العدد إلى ١٦٩,٠٠٠ سنة . وبلغت هجرة الألمان أقصاها فيما بين عامي ١٨٨٠ ، ١٨٩٠ إذ غادر البلاد ١,٠٥٣,٠٠٠ ثم نقص العدد في العقدين التاليين إلى ٥٤٤,٠٠٠ بل وإلى ٣٤١,٠٠٠ . ومن جهة أخرى زاد الوافدون على ألمانيا من النمسا وإيطاليا وروسيا والبلدان الأخرى ، إذ يدل إحصاء ١٩٠٧ على أن عدد الأجانب بألمانيا كان ١,٣٤٢,٢٩٤ منهم ٤٤٠,٠٠٠ من العمال الصناعيين و٢٥٧,٣٢٨ من الزراعيين . والجانب الأكبر من العمال المشغولين في فرنسا في صناعة التعدين من أهالي بولنده وإيطاليا وأسبانيا . وفي الولايات المتحدة يمارس المهاجرون من أوروبا الشرقية والجنوبية أخطر المهن أجراً . بينما يستأثر الأمريكيون بأعلى نسبة من المقدمين والعمال ذوي الأجور الطيبة . إن الامبريالية تتجه نحو خلق فئات متميزة في صفوف العمال وتبعدها عن جماهير البروليتاريا .

ومما ينبغي ملاحظته في حالة بريطانيا العظمى أن اتجاه الإمبريالية نحو تقسيم العمال على هذا النحو ، ونحو تشجيع الانتهازية في صفوفهم ، وبث الانحلال المؤقت في سير الحركة العمالية ، ظهر في تلك البلاد قبل انتهاء القرن التاسع عشر وابتداء العشرين بزمان لأن مظهرى الإمبريالية الأساسيين ، وهما الممتلكات الاستعمارية الواسعة والمركز الاحتكاري في الأسواق العالمية ، قد ظهرا واضحين في إنجلترا في منتصف القرن التاسع عشر . ولأحظ ماركس وإنجلترا تلك العلاقة بين الانتهازية في الحركة العمالية وبين الظواهر الإمبريالية للرأسمالية البريطانية خلال عقود عدة . وفي هذا قال إنجلترا كتابه إلى ماركس بتاريخ ٧ أكتوبر ١٨٥٨ : إن الطبقة العاملة الإنجليزية تقرب شيئاً فشيئاً من الإندماج في دائرة البورجوازية . ويبدو أن الشعب الأكثر بورجوازية من سواه يهدف في النهاية إلى أن تكون به أرستقراطية بورجوازية وطبقة عمال بورجوازية فضلاً عن الطبقة البورجوازية ذاتها . ولعلنا نجد ما يبرر هذه الظاهرة إلى حد معين في حالة هذا الشعب الذي يستغل العالم بأسره . وفي خطاب بتاريخ ١١ أغسطس ١٨٥١ تحدث إنجلترا عن أسوأ طراز من اتحادات العمال إذ يدع قيادته في أيدي رجل قد اشترى الرأسماليون أو استخدمهم لصالحهم على الأقل . » وكتب كذلك إلى كاوتسكى (١٢ سبتمبر ١٨٨١) يقول : وتساءلى عن رأى العمال الإنجليز في السياسة الاستعمارية . حسناً ، إنه لا يختلف فيها عنه في المسائل السياسية بوجه عام وعمما يراه البورجوازيون أنفسهم . ليس في البلاد حزب عمال ، ولا يوجد سوى المحافظون والأحرار الراديكاليون . أما العمال فيشاطرون غيرهم المرور لأن إنجلترا تحتكر السوق العمالية والمستعمرات . » (عبر إنجلترا عن هذه الآراء في مقدمة كتابه « حالة الطبقة العاملة في إنجلترا » طبعة ١٨٩٢) .

وعلى ذلك نستطيع أن نقبين الأسباب والنتائج بوضوح . أما الأسباب فهي (١) استغلال هذا البلد للعالم أجمع . (٢) مركز إنجلترا الاحتكاري

في السوق العالمية . (٣) الاحتكار الاستعماري . وتتلخص النتائج في (١) أن فريقاً من الطبقة العاملة في بريطانيا العظمى يدخل في زمرة البورجوازية (٢) وأن فريقاً من هذه الطبقة يبيع لنفسه أن يترجمه قوم باعوا أنفسهم للبورجوازية أو على الأقل أصبحوا خدماً لها . لقد أتت إمبريالية تستغل القرن العشرين تقسيم العالم بين دول قلائل تستغل كل منها (أو تحمي الأرباح المالية) جزءاً من العالم أقل قليلاً مما كان موضع استغلال إنجلترا سنة ١٨٥٨ ، وتشغل كل منها مركزاً احتكاريّاً في السوق العالمية بفضل الشركات الموحدة ونقابات المنجيين والرأسمالية المالية والعلاقات بين المدين والدائن . وكل واحدة منها تتمتع إلى حد احتكار استعماري (وقد رأينا كيف أن ٦٥,٠٠٠,٠٠٠ من الكيلو مترات المربعة أي ٨٦ ٪ من مساحة الممتلكات الاستعمارية الكلية البالغة ٧٥,٠٠٠,٠٠٠ ملك لست من الدول العظمى ، كما أن ما مساحته ٦١ مليوناً أي ما يعادل ٨١ ٪ ينتمي إلى ثلاث دول كبرى فقط) .

إن المظهر الذي يميز الموقف الحالي هو انتشار أحوال اقتصادية وسياسية لا يمكن إلا أن تزيد من استحالة التوفيق بين الإقطاعية والمصالح العامة والحيوية لحركة الطبقة العاملة . لقد تطورت الإمبريالية من بداية تافهة حتى صارت نظاماً له السيادة والسيطرة ، وأصبحت الاحتكارات الرأسمالية تشغل المحل الأول في الاقتصاد والسياسة ، وكمثل اقتسام العالم . ومن جهة أخرى ، بعد أن كانت إنجلترا تشغل مركزاً احتكاريّاً لا ينازعها إياه أحد ، أصبحنا نرى دولاً استعمارية قلائل يناضل بعضها بعضاً في سبيل الحصول على نصيب من هذا الاحتكار ، وصار هذا النضال الشيء الذي يميز بداية القرن العشرين . وعلى ذلك فإن الإقطاعية لا تستطيع الفوز على الحركة العمالية في أي بلد مدنى سنوات طويلة كما كان الشأن في إنجلترا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ولكنها فضجت إلى حد كبير وفسدت في بلدان كثيرة وامتزجت تماماً بالسياسة البورجوازية على هيئة «وطنية اشتراكية متمصبة» .

الفصل التاسع

دراسة نقدية للامبريالية

يقصد بهذه العبارة ، بمعناها الواسع الذي تنطوى عليه ، ذلك الموقف الذي تقفه طبقات المجتمع المختلفة إزاء السياسة الامبريالية ، بمعنى أن هذا الموقف أو هذه النظرة مما يمثل جانباً من مذهبية هذه الطبقات أى الفلسفة التي تعتمدها .

لقد رأينا المدى الواسع الذي بلغه تركز الرأسمالية في أيد قلائل ، وكيف خلق هذا التركيز شبكة واسمة دقيقة للغاية من صلات أخضعت صفار الرأسماليين ومتوسطيهم و صفار أصحاب العمل ، كما ولد من جهة أخرى الصراع الحاد بين المجموعات المالية في البلدان المختلفة في سبيل اقتسام العالم والتسلط على البلاد الأخرى — نقول ان هذا جميعه حمل الطبقات المالكة على الانحياز بكليتها إلى صف الامبريالية . وقد أصبح طابع العصر حماساً « عاماً » بشأن ما ينتظر أن يحققه الامبريالية . ودفاعاً حاراً عنها ، وبملا لكل مجهود مستطاع لإظهارها في صورة براقة . وسرت النظرة الامبريالية في صفوف الطبقة العاملة التي لا يفصلها عن غيرها حاجز لا يستطاع تخطيه .

وان الذين يترصمون ما يقال له اليوم في ألمانيا « الحزب الاشتراكي الديموقراطي » لجديرون حقاً أن نسميهم الإمبرياليين الاشتراكيين ، لأنهم اشتراكيون بألسنتهم وأقوالهم ، وإمبرياليون بقلوبهم وأفعالهم . أى أن ظاهريهم يباين حقيقتهم وباطنهم . ولكن لاحظ هوبسن في عام ١٩٠٢ وجود إمبرياليين فابيين « ممن ينتمون إلى الجمعية الفابية (١) الانتهازية بالاجل القريب » .

(١) Fabian Society وهي جمعية اشتراكية ظهرت بالاجل القريب في أواخر القرن الماضي .
(العرب — الطبقة الثانية)

ودفاع الكتاب والدعاة البوجوازيين عن الامبريالية متستر نوعاً
 يحاولون به إخفاء سيطرتها الكاملة وأصولها العميقة ، وهم يسمعون جاهدين
 نحو تركيز الاهتمام في التفاصيل والخواص الثانوية وصرف النظر عن جوهر
 الموضوع والعنصر الاساسى فيه ، وذلك بما يتقدمون به من مشروعات
 « إصلاح » تدعو الى السخرية ، ومن قبيل ذلك الاقتراح بأن يتولى البوليس
 الإشراف على الشركات الموحدة والمصارف الخ . ولكننا نلتقى نقراً أوتى من
 الصراحة والجفاء والجرأة القدر الذى يحمله على الاعتراف بسخافة فكرة
 « إصلاح » المظاهر الاساسية للامبريالية . ولنضرب مثلاً من الامبرياليين
 الالمان يحاولون في مجلة « محفوظات الاقتصاد العالمى » تتبع حركات التحرير
 القوى في المستعمرات وبخاصة ما تتبع منها دولا غير ألمانيا . ترى القوم
 يلفتون النظر إلى حركات الغليان والاحتجاج بالهند وناتان (جنوب افريقية)
 وجزر الهند الشرقية الهولندية . وعاق أحدهم على تقرير انجائزى صدر
 متضمناً الخطب التى ألقاها ممثلو الشعوب المحكومة بافريقية وآسيا وأوربا
 فى المؤتمر المنعقد فى يوليو (٢٨ — ٣٠) من عام ١٩١٠ ، فقال :
 « يحدثون أن علينا محاربة الامبريالية ، وأن على الدول المسيطرة أن تعترف
 بحق الشعوب المحكومة فى الاستقلال الذاتى ، وأن من المتعين إنشاء محكمة
 دولية تشرف على تنفيذ المعاهدات التى تعقدها العظماءات ^(١) مع الشعوب
 الضعيفة . ولكننا لا نرى أكثر من الافصاح عن هذه « الأمنيات الصالحة »
 ولا نجد أثراً ينم عن ادراك للحقيقة التى تقول ان الامبريالية مرتبطة
 بالرأسمالية فى صورتها الراهنة ارتباطاً لا تنقسم عراه » ^{١١} وعلى ذلك لا
 نجد أيضاً دليلاً على الادراك بأن صراعاً صريحاً ضد الامبريالية هو صراع
 لا أمل فيه إذا اقتصر النزاع على احتجاجات على نواح معينة من أعمالها
 المتطرفة البشعة بصفة خاصة . وبما أن إصلاح أساس الامبريالية « خداع
 و « أمنية صالحة » ولما كان البوجوازيون الذين يمثلون الشعوب المهضومة

(١) نقصد بهذه الكلمة « الدول الكبرى » Powers (المرب — الطبعة الثانية) .

الحقوق لا « يتقدمون » أبعد من هذا ، فإن الممثلين البورجوازيين للأمم
الحاكمة يسرون إلى الوراء : أى إلى موقف الذلّة والخنوع إزالة الامبريالية
وإن أخفّوا ذلك تحت ستار عبارات « العلم » و « المنطق » . . حقاً ذلك !!
تنحصر المسألة الأساسية في نقد الامبريالية فيما يلي : هل إصلاح أساس
الامبريالية في دائرة المستطاع ؟ وهل نسير الى الامام نحو زيادة حدة مظاهر
الصراع المتولدة عنها ، أم إلى الوراء نحو تخفيف وطأة هذه العداوات ؟ وإذا
كانت الظواهر السياسية للامبريالية ذات صفة رجعية على طول الخط ، وإذا
ازداد الاضطهاد القوي الناجم عن استبداد الأقلية الحاكمة من رجال المال
وزوال المنافسة الحرة ، لهذا نجد في كافة الأمم الامبريالية تقريباً منذ بداية
القرن العشرين حركة مناهضة للامبريالية تزعمها فريق يمثل البورجوازية
الصغيرة . إن ابتعاد كAUTOSKY والاتحاد الدولي المنتمى إليه ، عن الماركسية
ليتمثل في أنه لم يكف نفسه عناء مقاومة هذه النزعة الإصلاحية من جانب
البورجوازية الصغيرة أو لم يكن قادراً على ذلك خُشب ، بل في أنه امتزج
بهذه الجماعة من الوجهة العملية واندرج في دائرتها .

لقد أثارت الحرب الاستعمارية ضد أسبانيا (١٨٩٨) معارضة خصوم
الامبريالية في الولايات المتحدة ، فأعلنوا أنها حرب « إجرامية » وحملوا على
ضم أراض أجنبية لمخافة ذلك روح الدستور ، واستنكروا « خدعة جنجو
العادرة » التي لعبها الأمريكيون على أجوينالدو زعيم القبلين (إذ وعدوه
باستقلال بلاده ثم حنثوا بوعدهم وأنزلوا جنودهم إلى القبلين وضموها إلى
سلطانهم) . واستشهد المعارضون بقول لنكولن « حين يحكم الرجل الأبيض
نفسه فهذا حكم ذاتي ، أما إذا حكم نفسه وغيره لم يعد للحكم الذاتي وجود
وإنما نجد مكانه استبداداً » . غير أن هذا النقد كله لا يزيد عن كونه « أمنية
صاحبة » مادام لا يعترف بالرابطة التي لا تنفصم بين الامبريالية والشركات
الموحدة وبالتالي بين الامبريالية ونفس القواعد التي تقوم عليها الرأسمالية ،
ومادام يتجنب إثارة مسألة القوى التي خلقتها الرأسمالية الكبيرة وتطورها .

هذا أيضا هو الموقف الذي اتخذته هولسن في نقده للإمبريالية ، وهو قد سبق كاوتسكي حين اعترض على « حتمية الامبريالية » وحين دعا إلى الحاجة إلى رفع مقدرة الناس الاستهلاكية (في ظل الرأسمالية طبعاً) . أما نظرية البورجوازية الصغيرة في نقد الامبريالية وسيطرة المصارف وحكم الأقلية المالية ، فقد عبر عنها والتزمها الكتاب الذين اقتبسنا منهم مراراً أمثال أفاد ، ا. لانسبرج ، ل. اشفيش ، وفيكتور بيرارد الفرنسي صاحب كتاب « انجلترا والسيطرة الاستعمارية » وهو كتاب سطحي صدر عام ١٩٠٠ . وهو لاء الكتاب جميعاً ممن لا يمتون بصلة إلى الماركسية يظهرون التباين بين الإمبريالية وبين المنافسة الحرة والديموقراطية . فهم يستذكرون « مشروع سكة حديد بغداد » لأنه يؤدي إلى المنازعات والحرب ، وهم كذلك يهرون عن « أمانهم الصالحة بصدد حلول السلام الخ . وينطبق نفس الامر على . نبارك الذي جمع إحصائيات عن الإصدارات الدولية من الأسهم والسندات ، وبعد أن حسب مئات البلايين من الفرنكات التي تمثل قيمة « دولية » صاح قائل (١٩١٢) . أمن الجائز الاعتقاد بإمكان اضطراب جبل السلام . . وبأن شخصاً يجرأ إزاء هذه الأرقام الضخمة أن يثير حرباً ؟ . ليس هناك ما يثير الدهشة إزاء هذه البساطة في التفكير من جانب الاقتصاديين البورجوازيين . وفضلاً عن هذا فمن صالحهم التظاهر بمثل هذا الاخلاص البريء وأن يتحدثوا « جدياً » عن السلام في ظل الإمبريالية . ولكن ماذا يتبقى من ماركسية كاوتسكي حين يتخذ في سنوات ١٩١٤ — ١٥ — ١٦ موقف الإصلاحيين البورجوازيين ، ويؤكد « اتفاق الجميع بخصوص السلام » (ويقصد بهم الإمبرياليين وأدعياء الاشتراكية ودعاة السلم الاشتراكيين) . وهو بدلاً من أن يحلل الإمبريالية إلى عناصرها ويكشف عن عمق متناقضاتها لا نجد لديه سوى « أمنية صالحة » داعية إلى الإصلاح لي طرح هذا التحليل جانباً ويتحاشاه ويمرض عنه . وإليك مثال عن الطريقة التي بها يفتقد كاوتسكي الامبريالية من الناحية الاقتصادية . تدل الإحصائيات

عن تجارة بريطانيا العظمى من الواردات والصادرات مع مصر لعامي ١٨٧٢ ،
١٩١٢ على أن نمو هذه التجارة كان أبطأ سرعة منه في حالة التجارة البريطانية
بوجه عام . ومن هذا يستخلص كاوتسكى النتيجة الآتية : « ليس هناك
من سبب يحملنا على الظن بأن تجارة بريطانيا العظمى مع مصر كانت تكون
أقل نمواً لو كانت خاضعة لمجرد فعل العوامل الاقتصادية غير المصحوبة
بالاحتلال العسكري . إن الحافز للدول اليوم على التوسع يمكن أن يزيد
بطريق الديموقراطية السلمية خير مما لو اعتمد على أساليب الاستعمار العنيفة » .

هذه الحجة التي يرددها مستر سميكتاتور حامل درع كاوتسكى (وهو
الروسي الذي يعد حامياً لدعاة الوطنية المتعصبة) تكون الأساس الذي
يقوم عليه انتقاد كاوتسكى للامبريالية ، وهذا هو السبب الذي يلزمنا أن
نعالجها بتفصيل أكبر ، وسنبداً بعبارة من هلفردنج الذي اقتبس كافة
صانعي النظريات من الاشتراكيين « بالاجماع » النتائج التي وصل إليها ، كما
صرح بذلك كاوتسكى في مناسبات كثيرة ، وبخاصة في ابريل سنة ١٩١٥ .
وإليك قول هلفردنج « ليست مهمة البروليتاريا أن توضح التباين بين
السياسة الرأسمالية التقدمية وسياسة العصر المنصرم — عصر حرية التجارة
والعداء للدولة . إن جواب البروليتاريا على السياسة الاقتصادية للرأسمالية
المالية والامبريالية لا يمكن أن يكون عودة المنافسة الحرة التي أصبحت
غاية رجعية ، ولكن الهدف هو القضاء التام على المنافسة عن طريق إلغاء
الرأسمالية » .

لقد انحرف كاوتسكى عن الماركسية لمناصرته في عصر الرأسمالية المالية
« هدفاً رجعياً » و « ديموقراطيات سلمية » و « فعل العوامل الاقتصادية
وحده » . لأن هذا الهدف الأعلى يجذبنا من الناحية الموضوعية من مرحلة
الرأسمالية الاحتكارية إلى الرأسمالية غير الاحتكارية ، فهو إذن إحدى
خدع المدرسة الإصلاحية والأعبيها .

إن التجارة مع مصر (أو مع أية مستعمرة أو شبه مستعمرة أخرى)

كان يمكن أن تنمو بطريقة أفضل بدون الاحتلال العسكري ، وبدون الإمبريالية ، وبدون الرأسمالية . ماذا يراد بهذا ؟ يراد به أن نمو الرأسمالية يكون أسرع لو لم تقيد المنافسة الحرة بواسطة الاحتكارات بوجه عام وبواسطة « صلات » الرأسمالية المالية أو نيرها « أى الاحتكار » ، ولو لم تقيدها الملكية الاحتكارية للمستعمرات من جانب بلدان معينة . لا يمكن أن يكون لحجة كاوتسكى معنى آخر . وهذا « المعنى » لا يدل على شئ . ولنفرض مجرد الجدل أن فى استطاعة المنافسة الحرة بدون أى نوع من أنواع الاحتكار ، أن تنمى الرأسمالية والتجارة بسرعة أعظم : أليس من الحقائق الثابتة أنه كلما أسرع نمو التجارة والرأسمالية عظم تركيز الانتاج ورأس المال هذا التركيز الباعث على الاحتكار ؟ ولقد نشأت الاحتكارات حتى الآن عن طريق المنافسة الحرة . وحتى إذا كانت الاحتكارات بدأت الآن تؤخر التقدم فليس فى هذا ما ينهض حجة لصالح المنافسة الحرة التى أصبحت مستحيلة ما دامت قد بعثت على الاحتكار .

فهما قلبت حجة كاوتسكى على مختلف وجوها فلن تلق فيها سوى الرجمية والإصلاحية البورجوازية . وحتى إذا عدلنا هذه الحجة وقلنا كما فعل سبكتاتور إن نمو تجارة المستعمرات البريطانية مع إنجلترا أبطأ منه مع البلدان الأخرى ، فإن هذا أيضا لن ينقذ كاوتسكى ، لأن الذى يوجه الضربة إلى إنجلترا هو الاحتكار والامبريالية أيضا ، ولكنهما الاحتكار والامبريالية من جانب دولة أخرى (كأمريكا وألمانيا) . ومن المعلوم أن نقابات المنتجين قد خلقت شكلا جديداً غريباً من الرسوم الجمركية الحامية فتحجم السلع المعدة للإصدار (كما لاحظ إنجلترا فى الجزء الثالث من كتاب « رأس المال ») ، ونعلم أيضا أن نقابات المنتجين والرأسمالية المالية اتخذت أسلوباً خاصاً بها وهو إصدار السلع بأسعار لا تقبل مزاحمة ، وهو ما يعرف عند الإنجليز باسم « إغراق الأسواق » . فى داخل الدولة تبيع النقابة سلعها بسعر مرتفع يحدده الاحتكار ، ولكنها تبيعها فى الخارج بسعر

منخفض بحيث تتمكن من تحطيم المنافسين ، ومن توسيع نطاق انتاجها إلى الحد الأقصى . . الخ . فإذا كانت تجارة ألمانيا مع المستعمرات البريطانية أسرع نمواً من تجارة إنجلترا مع هذه المستعمرات ، ففي هذا دليل على أن الإمبريالية الألمانية أحدث عهداً وأشد قوة وأعظم تنظيماً من زميلتها البريطانية أو أرق منها بتعبير آخر . ولكن هذه الحقيقة لا تثبت مطلقاً « تفوق » أو « أفضلية » حرية التجارة لأننا هنا لسنا إزاء حرب بين حرية التجارة من جهة والحماية وتمعية المستعمرات للدولة الحامية من جهة أخرى ، وإنما نحن أمام صراع بين إمبرياليتين ، واحتكاريين ، ومجموعتين من الرأسمالية المالية . إن تفوق الإمبريالية الألمانية على البريطانية أقوى من الحاجز الذي تقيمه حدود المستعمرات أو الرسوم الجمركية الحامية . أما أن نلجأ إلى مثل هذه الحجج دفاعاً عن المنافسة الحرة و « الديمقراطية السلمية » فنلغو النافه ومعناه أننا ننسى المظاهر والصفات الضرورية للإمبريالية ، وأن نستبدل بالماركسية تلك النزعة الإصلاحية البورجوازية .

ومن المفيد أن نلاحظ أنه حتى الاقتصادى البورجوازي الانسبرج الذى يشابه كاوتسكى فى أن نقده للإمبريالية يمثل وجهة نظر البورجوازية الصغيرة ، يدرس الاحصائيات التجارية بطريقة أقرب إلى الطريقة العلمية . فهو لا يكتفى بأن يعقد الموازنة بين بلد يختاره عفواً أو مستعمرة وبين البلدان الأخرى ، ولكنه يدرس تجارة الصادرات لدولة إمبريالية (١) مع البلدان التى تعتمد عليها مالياً أى تقترض الأموال منها (٢) ومع البلدان التى تستقل مالياً عنها ، وقد حصل على النتائج التالية :

صادرات ألمانيا

(مقدره بملايين الماركات)

البلدان التي تعتمد على ألمانيا مالياً	١٨٨٩	١٩٠٨	نسبة الزيادة	البلدان المستقلة عن ألمانيا مالياً	١٨٨٩	١٩٠٨	نسبة الزيادة
رومانيا	٤٨,٢	٧,٨	٤٧	بريطانيا العظمى	٦٥١,٨	٩٩٧,٤	٥٣
البرتغال	١٩	٣٢,٨	٧٣	فرنسا	٢١٠,٢	٤٣٧,٩	١٠٨
الأرجنتين	٦٠,٧	١٤٧	١٤٣	بلجيكا	١٣٧,٢	٣٢٢,٨	١٣٥
البرازيل	٤٨,٧	٨٤,٥	٧٣	سويسرا	١٧٧,٤	٤٠١,١	١٢٧
شملي	٢٨,٣	٥٢,٤	٨٥	أستراليا	٢١,٢	٦٤,٥	٢٠٥
تركيا	٢٩,٩	٦٤	١١٤	جزر الهند الشرقية الهولندية	٨,٨	٤٠,٧	٣٦٣
المجموع الكلي	٢٣٤,٨	٤٥١,٥	٩٢	المجموع الكلي	١٢٠٦,٦	٢٢٦٤,٤	٨٧

لم يجمع لانسبرج الأرقام . ولذا فن الغريب أنه عجز عن ملاحظة أنه إذا كانت هذه الأرقام تدل على شيء فانها تثبت أنه على خطأ ، لأن صادرات ألمانيا إلى البلاد المعتمدة عليها مالياً قد نمت بسرعة أكبر وإن يكن هذا النمو طفيفاً نوعاً بالنسبة إلى الصادرات إلى البلدان المستقلة مالياً عن ألمانيا (ويلاحظ أننا وضعنا خطأ تحت « إذا » للتأكيد ، لأن الأرقام بعيدة عن الوفاء) . وقد كتب لانسبرج عن العلاقة بين تجارة الصادرات والقروض يقول : « في ١٨٩٠ - ١٨٩١ طرح قرض لرومانيا عن طريق المصارف الألمانية التي سبق أن قدمت مبالغ على حساب القرض في السنوات السابقة . واستخدم معظم القرض في شراء معدات السكك الحديدية من ألمانيا لحساب رومانيا . وبلغت صادرات ألمانيا إلى رومانيا ٥٥ مليوناً من الماركات سنة ١٨٩١ ثم هبطت إلى ٣٥,٤٠٠,٠٠٠ في السنة التالية ، ثم تقابل قيمتها حتى كانت ٢٥,٤٠٠,٠٠٠ سنة ١٩٠٠ ، ولم تصل إلى رقم ١٨٩١ إلا في

السنوات الأخيرة بفضل بضع قروض جديدة . وعلى أثر قروض (١٨٨١-٨٩) ارتفعت صادرات المانيا إلى البرتغال إلى ٢١,٩٠٠,٠٠٠ (١٨٩٠) ثم هبطت في العامين التاليين إلى ١٦,٢٠٠,٠٠٠ ، ٧٤,٠٠٠,٠٠٠ ، ولم تسترجع مستواها السابق إلا في سنة ١٩٠٣ . وتجارة ألمانيا مع الأرجنتين مثال آخر أشد وضوحا . فعلى أثر قروض ١٨٨٨ ، ١٨٩٠ بلغت الصادرات ٦٠,٧٠٠,٠٠٠ (١٨٨٩) ولكنها لم تتعد ١٨,٦٠٠,٠٠٠ بعد عامين ، أى أقل من ثلث ما كانت عليه ، ولم تبلغ ذلك المستوى إلا في عام ١٩٠١ وتخطته نتيجة قروض جديدة عقدتها الدولة والبلديات ، مصحوبة بمبالغ لبناء محطات توليد الكهرباء وعمليات ائتمانية أخرى . وارتفعت الصادرات إلى شيلي إلى ٤٥,٢٠٠,٠٠٠ (١٨٩٢) بعد إتمام المفاوضات بشأن قرض عام ١٨٨٩ ثم هبطت في السنة التالية إلى ٢٢,٥٠٠,٠٠٠ . وفي سنة ١٩٠٦ قدمت المصارف الألمانية قرضا لشيلي تلاه ارتفاع الصادرات في سنة ١٩٠٧ إلى ٨٤,٧٠٠,٠٠٠ ، ثم أعقب ذلك هبوطها ثانيا إلى ٥٢,٤٠٠,٠٠٠ عام ١٩٠٨ .

من هذه الحقائق يستخلص لانسبرج المعزى الأدبي الباعث على التسليمه والذي يمثل وجهة نظرية البورجوازية الصغيرة ، فيقول إننا نستطيع أن نرى عدم استقرار وانتظام تجارة الصادرات إذا ارتبطت بالقرض ، وضرر استثمار رأس المال بالخارج بدلا من إنشاء الصناعة المحلية « بطريقة فجيعة » و « بانسجام » ، وكيف أن هذا البقشيش الذي يدفعه كروب في ترويج القروض الخارجية « كثير الكلفة » . . . ولكن الحقائق واضحة ، فزيادة الصادرات وثيق الصلة بالحيل الخادعة التي تاجأ إليها الرأسمالية المادية التي لا تلتقي بالا إلى المبادئ البورجوازية في الأخلاق ، وإنما يعينها أن تساخ الثور مرتين فهي تحصل على أرباح من القرض ، ثم تجني أرباحا أخرى من نفس القرض الذي يستخدمه المقرض في الشراء من كروب ، أو في ابقية المواد اللازمة لمدا الخطوط الحديدية من نقابة الصاب الخ » .

ونعيد القول مرة أخرى إننا لا نعد الأرقام التي أوردناها لانسبرج كاملة لكننا اقتبسناها لسببين : أولهما أنها أقرب إلى الطريقة العملية مما ذكره كاوتسكي وسببنا ثور ، وثانيهما أن لانسبرج أوضح الطريقة القديمة لمعالجة الموضوع . وينبغي لمن يدرس مغزى الرأسمالية المالية بخصوص الصادرات الخ أن يكون قادرا على تمييز العلاقة بين الصادرات ذاتها وبصفة خاصة وبين لاعيب المالمين ، وكذلك العلاقة بينهما وبين السلع بواسطة نقابات المنتجين وغير ذلك . أما الاكتفاء بالموازنة بين المستعمرات وأشباهها ، وبين إمبريالية وأخرى ، وبين شبة مستعمرة أو مستعمرة (كهر) وكافة البلدان الأخرى فمعناه أننا نتجاشى النقطة الرئيسية في الموضوع ونعمل على تلطيفها وتخفيفها . إن النقد النظري الذي يوجهه كاوتسكي إلى الامبريالية لاعلاقة له بالماركسية وليس سوى مقدمة الدعاية في سبيل المسالمة والاتحاد مع الانتهازين الوطنيين المتعصبين ، والسبب في هذا أن نقده يتجنب ويطمس المتناقضات الأساسية العميقة الأصول التي تنطوي عليها الامبريالية ، وهي المتناقضات بين الاحتكار والمنافسة القائمة إلى جانبه ، وبين « العمليات » الضخمة (والأرباح الطائلة) التي تقوم بها الرأسمالية المالية والتجارة « الزهية » في السوق الحرة وبين الهيئات المتحدة والشركات الموحدة من جهة والصناعة الخارجة عن نطاق هذه الشركة الموحدة من جهة أخرى . الخ .

والنظرية ذات السمعة السيئة عن « الامبريالية العليا » التي ابتدعها كاوتسكي هي نظرية رجعية كذلك ، وما عليك إلا الموازنة بين الحجج التي أدلى بها عام ١٩١٥ وما أوردته هوبسن سنة ١٩٠٢ في هذا الموضوع . وهذا ما يقول كاوتسكي « سواء من غير المستطاع أن تحل محل السياسة الامبريالية الحالية سياسة امبريالية عليا يترتب عليها الاستغلال المشترك من جانب اتحاد عالمي من الرأسمالية المالية بدلا من المنافسة القائمة الآن بين مجموعات الرأسمالية في البلدان المختلفة . وعلى كل حال يمكن تصور مثل هذا المظهر الجديد للرأسمالية ... فهل في الإمكان تحقيق ذلك ؟ لا تزال تعوزنا

المقدمات اللازمة للدلاء برأى في هذه القضية والإجابة عن هذا السؤال .
وهاك ما سطر هوبسن من قبل « لقد أنشأ العالم المسيحي عدداً قليلاً من
الامبراطوريات الاتحادية يتبع كلاً منها عدد من الشعوب غير المتمدينة
الخاضعة أو التابعة لها . ويبدو أن هذه الظاهرة هي التطور المشروع
للاتجاهات الحالية ، وهو تطور قد يتيح أكبر الأمل في حلول السلام الدائم
على أساس من « الإمبريالية المتداخلة » *inter-imperialism* .

فما دعاه كاوتسكى « الإمبريالية العليا » (أى ذات الطابع العالمى) سماه
هوبسن من قبله بثلاث عشرة سنة « الإمبريالية المتداخلة » . وإذا استثنينا
ما صممه كاوتسكى من صوغ كلمة جديدة حاذقة أو إحلال المقطع اللاتينى
ultra مكان *inter* فإن ما ساهم به الرجل في ميدان الفكر « العالمى » ينحصر
في أنه أطلق الماركسية على ما وصفه هوبسن بأنه ادعاءات القساوسة الإنجليز .
كان من الطبيعى بعد حرب البوير أن تبذل هذه الطبقة الجليلة كل جهدها
لتعزيز الطبقة الوسطى والعمال في إنجلترا عن أقاربهم الذين راحوا ضحية
تلك الحرب ، وعن الفرائث الباهظة التى اضطروا إلى دفعها حتى يكفل ذلك
أرباحاً أكثر للمالين الإنجليز وأى تعزيزية خير من أن يقال لهم إن الإمبريالية
ليست بهذا القدر من السوء ، وإنما تقرب من الإمبريالية المتداخلة (أو
العليا) إذ تعدم بالسلام الدائم ؟ ومهما كانت طيبة نوايا القساوسة الإنجليز
وكاوتسكى العاطفى ، فالمعنى الموضوعى أو الاجتماعى الحقيقى لنظرية كاوتسكى
هو أنها وسيلة غاية في الرجعية يراد بها تعزيزية الجماهير بالأمل في إمكان حلول
السلام الدائم في ظل الرأسمالية ، ويراد بها ألا تقع أنظارهم على العداوات
الشديدة والمشاكل الحادة التى تميز العصر الحالى ، وبذا يمشون على الأمل
الكاذب في قيام « إمبريالية عليا » خيالية في المستقبل . ليست نظرية
كاوتسكى « الماركسية » إلا خداع الجماهير .

وفي الحقيقة ما علينا إلا أن نوازن الحقائق المعروفة التى لا تحتل الجدل
حتى نزداد اقتناعاً ببطلان هذه الآمال التى يلوح بها كاوتسكى للعمال الألمان

(وزملائهم في جميع البلدان) . ولننظر الى الهند والهند الصينية والصين ، فهذه البلدان الثلاث التي هي في حكم المستعمرات أو أشباه المستعمرات يقطنها ما بين ٦٠٠ ، ٧٠٠ مليون نفس ، تستغلها الرأسمالية المالية في عدة بلدان امبريالية هي بريطانيا العظمى وفرنسا واليابان والولايات المتحدة . لنفرض أن هذه البلدان الامبريالية عقدت تحالفات كل منها ضد الآخر بقصد حماية وتوسيع نطاق ممتلكاتهم ومصالحهم ومناطق نفوذهم في هذه الدول الآسيوية ، فيترتب على هذا أن تكون هذه الاتفاقات عبادة عن « إمبريالية متداخلة » . ولنفرض أن جميع هذه البلدان الامبريالية تتفق فيما بينها على اقتسام هذه الأقاليم « بوسيلة سلمية » فهذا الاتفاق يكون تحالفاً يمثل « الرأسمالية الدولية المتحدة » . وفي الواقع عقدت تحالفات من هذا النوع في القرن العشرين وأخصها بالذكر ما يتعلق بالصين . هنا نتساءل : هل يمكن « أن نتصور » أن يكون لهذه التحالفات سوى طابع « مؤقت » وأنها تقضى على كافة أنواع وأشكال المنازعات والاحتكاك والصراع ؟ وهذا مع فرض بقاء النظام الرأسمالي سليماً وهو الغرض الذي يقول به كاوتسكي فعلاً . لا يمكن الإجابة على هذا السؤال إلا بالنفي إذ لا يمكن أن يكون هناك أساس يمكن تصوّره في ظل الرأسمالية لتقسيم مناطق النفوذ والمصالح والمستعمرات إلا بحسبان قوة الأطراف الداخلة في عملية الاقتسام أي قوتها العامة والاقتصادية والمالية والحربية الخ . وقوة هؤلاء المقسمين لا تتغير بدرجة متساوية إذ أنه في ظل الرأسمالية لا يتحقق استواء ذو مخنّاف المشروعات والشركات الموحدة وفروع الصناعة أو البلدان . فمثلاً نصف قرن كانت ألمانيا دولة رأسمالية لا تذكر بالقياس إلى إنجلترا ، وكذلك كانت اليابان بالنسبة إلى روسيا . فهل يمكن أن نتصور ثبات أو عدم تغير القوى النسبية للدول الامبريالية في خلال عشر سنوات أو عشرين سنة ؟ هذا أمر لا يمكن تصوّره مطلقاً .

وعلى ذلك فهذه التحالفات من الطابع الإمبريالي « المتداخل » أو « الأعلى »

لا نعدو أن تكون في ظل حقائق النظام الرأسمالي ، لا في مهارات المساواة
الإنجليزية وكاوتسكي « الماركسي » الألماني ، سوى هدنة بين فترات من الحروب
مهما كان الشكل الذي تتخذه هذه المحالفات ، كأن تكون تحالفاً إمبريالياً
ضد آخر ، أو محالفة عامة من جميع الدول الإمبريالية . هذه المحالفات السلمية
تمهد السبيل لقيام الحروب ، وهي بدورها تتولد عن هذه الحروب . فكأن
كلّ منهما شرط ضروري لوجود الآخر ، مما يولد أشكالاً متعاقبة من الصراع
السلمي والمسلح ناشئة عن أساس واحد وهو العلاقات والروابط الإمبريالية
بين اقتصاديات العالم وسياساته . وإذا الغرض تهدئة العمال والتوفيق بينهم
وبين الوطنيين المتعصبين من أدعياء الاشتراكية الذين هجروا الماركسية
وانحازوا إلى جانب البورجوازية ، نجد كاوتسكي الحكيم يتناول السلسلة
الواحدة فيفصل حلقة عن الأخرى ، وهو على هذا النحو يفصم التحالف
عن الصراع المسلح الذي قد ينشب في الغد والذي يمسد الطريق لتحالف
« سلمي آخر » بين الدول يراد به اقتسام تركيا مثلاً بعد ذلك ، وهكذا
دواليك . كان كاوتسكي ، بدلاً من أن يوضح الرابطة الحيوية بين فترات
السلام الإمبريالي وفترات الحروب الإمبريالية ، يضع أمام أنظار العمال
فكرة مجردة عن أي معنى أو حياة حتى يحملهم على مساهمة قادتهم الذين
تجردوا من الحيوية والنشاط .

وقد وضع الكاتب الأمريكي David Jayne Hill كتاباً عن « تاريخ
الدبلوماسية في التطور الدولي بأوروبا » أشار في مقدمته إلى الفترات التالية
في تاريخ الدبلوماسية المعاصر ، وهي (١) الفترة الثورية (٢) الحركة
الديمقراطية (٣) الفترة الحالية من « الإمبريالية التجارية » . ويقسم كاتب
آخر تاريخ سياسة بريطانيا العظمى الخارجية منذ سنة ١٨٧٠ إلى المراحل
الأربع التالية : (١) المرحلة الآسيوية وفيها وقفت إنجلترا في وجه الزحف
الروسي في آسيا الوسطى صوب الهند (٢) المرحلة الإفريقية (وتقع فيما
بين عامي ١٨٩٥ ، ١٩٠٢ تقريباً) وهي في فترة النضال ضد فرنسا في سبيل

اقتسام إفريقية (حادث فاشوده الذى وقع سنة ١٨٩٨ وكانت الحرب بين الدولتين قاب قوسين أو أدنى) . (٣) المرحلة الآسيوية الثانية (وتتميز بالتحالف مع اليابان ضد روسيا) . (٤) المرحلة الأوروبية والطابع الغالب عليها السياسة المعادية لألمانيا . « إن المناوشات السياسية بين الطلائع والمراكز الامامية تقع في الميدان المسمى » . هذا ما كتب المصرفى ريسر عام ١٩٠٥ وهو يرينا كيف اتجهت أعمال الرأسماليين المالية الفرنسية في إيطاليا نحو عقد تحالف سيامى بين الدولتين ، وكيف أخذ الصراع يشتد وينمو بين بريطانيا العظمى وألمانيا بصدد بلاد فارس وبين كافة الرأسماليين بأوروبا بصدد القروض الصينية وهكذا . ها أنت مستطيع أن تبصر الحقيقة الحية التى تنطوى عليها هذه المحالقات السلمية ذات الطابع الامبريالى العالمى الأعلى من حيث ارتباطها بالمنازعات الامبريالية العادية ارتباطا لا تنفصم عراه ! إن كاوتسكى يغفل أبعد المتناقضات الامبريالية غوراً ، وعمله هدام معناه حتما تزيين الامبريالية ، وهذه النعمة التى يضرب عليها نلسمها في نقده المظاهر السياسية للإمبريالية . إن الامبريالية هى عهد الرأسمالية المأخوذة والاحتكارات التى تؤدى في كل مكان إلى السعى الحثيث في سبيل التسلط لا الحرية . والنتيجة المترتبة على هذا رجعية على طول الخط مهما كان النظام السيامى ، وازدياد بالغ القدر لحدة ألوان الصراع القائم في هذا الميدان ذاته . وبصفة خاصة يعظم نير الاستبداد القومى والجهاد في سبيل ضم الاراضى ، أى انتهاك حرمة الاستقلال (إذ الضم إن هو إلا خرق لحق الشعوب في تقرير مصيرها) .

ويوجه هالفردنج بحق النظر إلى العلاقة بين الامبريالية وازدياد الاستبداد القومى ، وفي هذا يقول : « وفيما يتعلق بالبلدان التى تم الاستيلاء عليها حديثاً نجد أن الرأسمالية الوافدة عليها تزيد من حدة المتناقضات وتوقظ الشعور القومى في الشعوب وتدفعها إلى مقاومة الخلاء في أوطانها . ومن السهل أن تتحول هذه المقاومة إلى أساليب هى خطر يهدد رؤوس الاموال الأجنبية . فتعرض العلاقات القديمة الاجتماعية إلى انقلاب شامل ، ويؤزل

«الغشاء الزراعى البعيد العهد والذي ميز تلك الشعوب التى لا تاويخ لها» ،
وتجذب الرأسمالية هذه الإمم إلى دائرتها . وبعمر الزمن تزودها الرأسمالية
بالادوات والموارد التى تلزم هذه الشعوب والتى تستخدمها فى سبيل تحرير
ذاتها وفى تحقيق الهدف الذى كان يعتبره الأوربيون من قبل هدفاً سامياً ،
وهو إنشاء دولة قومية واحدة على اعتبار أن ذلك هو سبيل الحرية الاقتصادية
والثقافية . هذه الحركة القومية فى سبيل الاستقلال تهدد رؤوس الاموال
الأوربية فى أمن الميادين التى تملكها والتى تبشر بتحقيق أعظم الخير والربح .
وهنا لا نجد رؤوس الاموال الأوربية وسيلة للاحتفاظ بسيطرتها وسلطانها
سوى زيادة استخدام أساليب العنف والقمع » .

وينبغى أن نضيف إلى ما تقدم أن الأمر غير مقصور على البلاد المستعمرة
حديثاً . فى البلدان التى فتحت قديماً تؤدى الامبريالية إلى الضم ، وازدياد
الاستبداد بالشعوب المحكومة ، وشدة المقاومة من جانب سكانها . أما
كاوتسكى فبدلاً من أن يقاوم حدة الرجعية السياسية المتولدة عن
الإمبريالية ، نراه يطمس معالم هذه المسألة الهامة الجديدة وهى استحالة
الانسجام أو الاتحاد مع دعاة الانتهازية فى عصر السيطرة الاستعمارية هذا .
فى الوقت الذى يعترض فيه على أعمال الضم ، يفعل ذلك بأسلوب يقبله
هؤلاء القوم ولا يسيئهم . وهو يتجه بالحديث إلى الألمان ويتغافل عمداً عن
أمر ذى أهمية قصوى ونقصد بذلك استيلاء ألمانيا على الألزاس واللورين .
وسنضرب المثل التالى لندلل به على قيمة هذا « الخبل العقلى » . لنفرض أن
يابانياً استنكر ما أقدمت عليه الولايات المتحدة من ضم جزر الفلبين ، فهل
يصدق الناس أن استنكار الرجل راجع إلى أنه يفرغ من أمثال هذه الأساليب ،
أم أنه يفعل ذلك لأنه يشعر برغبة ملحة فى امتلاك الفلبين ؟ وألاً فنضطر أن
نعترف بإخلاص الرجل فى الحرب التى يشنها على سياسة الضم إذا حارب
استيلاء اليابان على كوريا وحث بلاده على منح هذه الأخيرة حق الانفصال
عن اليابان ؟

إن تحليل كاوتسكى النظرى للإمبريالية ، ونقده الاقتصادى والسياسى
لها . تسودها تماماً روح لا تتفق مع الماركسية مطلقاً ، لأنه يفعل أويتجاهل
أعمق متناقضات الرأسمالية ، ويسمى جاهداً للاحتفاظ بالوحدة المتداعية
الأركان مع الاتهازية فى الحركة العمالية بأوروبا مهما كلف ذلك الجهد
من ثمن .

الفصل العاشر

مركز الامبريالية في التاريخ

رأينا أن جوهر الامبريالية الصحيح هو أنها رأسمالية الاحتكار . وهذه الحقيقة ذاتها تحدد مركز الامبريالية في التاريخ ، لأن الاحتكار الذي قام على أساس المنافسة الحرة وتولد عنها حقاً هو مرحلة الانتقال من النظام الرأسمالي إلى نظام اجتماعي اقتصادي أرق منه . ويجدر بنا أن نلاحظ بصفة خاصة أشكال الاحتكار الرئيسية الأربعة أو المظاهر الرئيسية الأربعة للرأسمالية الاحتكارية ، وهذه جميعها الطابع الذي يتميز به العهد الذي نستعرضه .

مركز

أولاً : نشأ الاحتكار حين بلغ تركيز الإنتاج مرحلة متقدمة من تطوره وهذا يشير إلى الاتحادات الرأسمالية الاحتكارية من اتحادات المنتجين ، والنقابات ، والشركات الموحدة . وقد رأينا الدور الهام الذي تلعبه هذه الهيئات في الحياة الاقتصادية الحديثة . وفي بداية القرن العشرين صارت للاحتكارات الغلبة التامة في البلدان المتقدمة . ورغم أن الخطوات الأولى في سبيل تكوين اتحادات المنتجين قد اتخذت في البلدان المتمتعة بالحماية عن طريق الرسوم الجمركية العالية (كالألمانيا وأمريكا) فإننا نلاحظ أن هذه الظاهرة الأساسية ، وهي نشأة الاحتكار نتيجة تركيز الانتاج ، لم يتأخر العهد بها طويلاً في إنجلترا التي كانت متبعة نظام حرية التجارة .

ثانياً : عجلت الاحتكارات عملية الاستحواذ على أهم مصادر المواد الأولية ، وبخاصة لصناعاتي الفحم والحديد ، وهما من الصناعات الأساسية التي فاقت سواها في المجتمع الرأسمالي من حيث التنظيم النقابي . وقد زاد احتكار مصادر المواد الأولية من قوة رأس المال الكبير إلى درجة هائلة ،

مركز

①

②

③

مركز
مركز
مركز

مركز
مركز

كما اشد بسبب ذلك النضال بين الصناعة الداخلة في نطاق الشركات الموحدة
وزميلاتها الخارجة عن هذه الدائرة .

ثالثاً : نشأ الاحتكار عن المصارف التي تحولت من ^{مصارف} مشروعات
« وسيطة » متواضعة ، فصارت محتكرة للرأسمالية المالية . فوالى ثلاث
أو خمس من أعظم المصارف في كل من البلدان الرأسمالية الرئيسية
قد حققت « الاتحاد الشخصي » بين كل من رأس المال الصناعي ورأس المال
المصرفي ، وركزت في أيديها التصرف في ملايين الملايين التي تمثل أو تسكون
الجانب الأعظم من رأس مال بلدانها بأكملها ودخلها . وأبرز المظاهر التي يبدو
فيها هذا الاحتكار قيام أقلية حاكمة من رجال المال ، بسطت شبكة واسعة من
علاقات جعلت كافة المؤسسات السياسية ، والاقتصادية في المجتمع البورجوازي
المعاصر بلا استثناء تعتمد عليها وتبعية وتخضع لسلطانها .

رابعاً : تولد الاحتكار عن السياسة الاستعمارية . فالى جانب الدوافع
« القديمة » على انتهاز سياسة استعمارية ، أضافت الرأسمالية المالية إليها
باعثاً آخر ! وهو النضال في سبيل الحصول على ^{قوة} مصادر المواد الأولية
وتصدير رأس المال ، والاستحواذ على « مناطق النفوذ » أى مجالى العمليات
الرابحة والامتيازات والأرباح الاحتكارية وما إليها وبالاختصار
تقول : إن هذا الباعث الجديد هو الصراع في سبيل الاستيلاء على الأقاليم
الاقتصادية على وجه العموم . حينما كانت المستعمرات الأوروبية في إفريقية
عبارة عن عشر أراضى هذه القارة (كما كان الحال سنة ١٨٧٦) استطاعت
السياسة الاستعمارية أن تنمو بوسائل خلاف الاحتكار ، أى « بالاختطاف
الحر » للأقاليم اللازمة ، إن أردنا التعبير . أما وقد تم الاستيلاء على تسعة
أعشار القارة (سنة ١٩٠٠ تقريباً) ، وكل اقتسام العالم ، بدأ بالضرورة
عهد الاحتكار الاستعماري ، وأعقبته تبعاً لذلك فترة نضال حاد لاقتسام
العالم وإجراء تقسيم جديد .

نعلم إلى أى حد عمل رأس المال الاحتكاري على ازدياد حدة متناقضات

الرأسمالية ، وبكفي دليلا على صحة القول أن نذكر أمرين ، وهما : ارتفاع تكاليف المعيشة ، وقوة الشركات الموحدة . وفي حدة هذه المتناقضات نجد القوة الدافعة في هذه الفترة الانتقالية من التاريخ ، وهي الفترة التي بدأت في الوقت الذي تم فيه انتصار الرأسمالية المالية العالمية .

إن قيام الاحتكارات ، وسيطرة أقلية من أرباب المال ، وصراع السيادة مكان السعى في سبيل الحرية ، والاستغلال الذي يخضع له عدد كبير متزايد من الشعوب الصغيرة أو الضعيفة على أيدي فئة قليلة العدد من الأمم المتفوقة ثراء وقوة — نقول إن هذه جميعا خلقت المظاهر التي تميز الإمبريالية ، الأمر الذي يحملنا على وصف الأخيرة بأنها رأسمالية طفيلية متداعية أخفة في الانحلال . ومن الاتجاهات المصاحبة للإمبريالية ذلك الذي يزداد وضوحا

باطراد وازدياد ونقص به ظهور الدولة « حاملة السندات » أي التي تعيش على ما تنقرض من أموال ، والتي فيها تحيا الطبقة البورجوازية على الأدواح التي تدرها الصادات من رؤوس الأموال أو على « الكوبونات » بتعبير آخر . ومن الخطأ أن يتبادر إلى الظن أن هذا الاتجاه نحو الانحلال يستبعد إمكان النمو السريع للرأسمالية . إنه لا يستبعد أمرا كهذا . ففي عصر الإمبريالية نجد في فروع معينة من الصناعة ، وفئات معينة من البورجوازية ، وبلدان معينة ، ما ينم عن واحد أو آخر من هذه الاتجاهات . وعلى وجه العموم نقول إن الرأسمالية تنمو مخطى أسرع من ذي قبل ، ولكن لا يتوقف الأمر في هذا النمو عند ازدياد عدم استوائه ، بل إن ظاهرة عدم الاستواء هذه تبدو بوجه خاص في انحلال البلدان التي تعد أغنى من غيرها رأس مال

وفيما يتعلق بسرعة تقدم ألمانيا الاقتصادية نجد ريسر مؤلف كتاب عن المصارف الألمانية العظيم يقرر ما يأتي :

« إن التقدم الذي حدث في الفترة السابقة (١٨٤٨ — ١٨٧٠) والذي لم يكن بطيئا تماما ؛ يعادل بالنسبة إلى تقدم الاقتصاد الألماني عموما

والمصرفية الألمانية خلال الفترة الحالية (١٨٧٠-١٩٠٥) ؛ الفارق بين عربية البريد وبين السفر في أيام الإمبراطورية الرومانية المقدسة والسيارة اليوم . . . وهذه الأخيرة إذ تخترق الطرقات سراها لا تعرض للخطر الأبرياء ممن يسرون على أقدامهم خصب ؛ بل إنها تعرض له أولئك الذين في داخلها . ونجد بالمثل أن الرأسمالية المالية التي تقدمت بمثل هذه السرعة ليست راجية (لأنها نمت بمثل هذه السرعة) عن الانتقال إلى مرحلة امتلاك المستعمرات من الدول الأعظم ثراء ، ذلك الامتلاك « الهاديء الساكن » وإن لم تقتصر الوسيلة على النوع السلمي منها . ففي الولايات المتحدة نلاحظ أن التقدم الاقتصادي في العقود الأخيرة كان أسرع منه في ألمانيا ، ولهذا السبب ذاته تبرز الصفة الطفيلية للرأسمالية الأمريكية الحديثة بوجه خاص . ومن جهة أخرى لو ازننا بين البورجوازية في أمريكا الجمهورية والبورجوازية في ألمانيا واليابان المليكيتين ، لوجدنا أن هذه الموازنة تظهر لنا أن أشد الاختلافات السياسية وضوحاً تصبح غير ذات بال في العصر الامبريالي ، لأن هذه الاختلافات غير ذات أهمية بوجه عام ، بل لأن المسألة خلال هذا العصر مسألة بورجوازية ذات مظاهر من الطفيلية محدودة معينة .

X إن الأرباح العالية التي يحصل عليها الرأسماليون في أحد فروع الصناعة أو البلدان الوفيرة العدد تجعل من المستطاع اقتصادياً إفساد فئات فردية من الطبقة العاملة بل وأقلية كبيرة العدد نوعاً في بعض الأحيان ، ويمكن الرأسماليين من أن يستميلوا إلى جانبهم أفراد هذه الجماعة في صناعة معينة أو دولة معينة ضد الصناعات الأخرى أو الدول الأخرى . وبما يزيد السعي إلى هذا ازدياد العداء والصراع بين الدول الامبريالية في سبيل اقتسام العالم X ومن هنا تنشأ تلك الصلة بين الامبريالية والانتهازية التي ظهرت في إنجلترا في تاريخ مبكر وبطريقة أوضح ، لأن مظاهر معينة من التطور الامبريالي كانت ملموسة ملحوظة في تلك البلاد قبل غيرها .

ويحاول بعض الكتاب ، ، ومنهم ل . مارتوف مثلاً ، أن يتعاشوا

حقيقة وجود علاقة بين الإمبريالية والانتهازية في الحركة العمالية ، وهي الشيء البارز الآن بنوع خاص . فترام يلجأون إلى حجج بالية طابعها التفاوضي (على طريقة كاوتسكي وهويسمانس) ويقولون : إن قضية خصوم الرأسمالية كانت تسكون مدعاة لليأس لو أن الرأسمالية التقدمية هي التي أدت إلى ازدياد الانتهازية ، أو لو أن أكثر العمال أجراً هم الذين يميلون إلى الانتهازية الخ . وجدير بنا ألا نخدعنا « التفاوض » الذي من هذا اللون ، فهو تفاؤل يراد به إخفاء الانتهازية . وفي الحقيقة ليس في سرعة نمو الانتهازية وصفته المثيرة ما يعد ضماناً بأن فوزها سيستمر طويلاً ، لأن نضوج البشور الخبيثة في الجسم السليم يسبب تفتحها وانفجارها وخلع الجسم منها . إن أشد الناس خطراً هم أولئك الذين لا يريدون أن يدركوا أن الصراع ضد الإمبريالية زيف وخداع إن لم يكن وثيق الارتباط بالنضال ضد سياسة الانتهاز ومسايرة الفرص والظروف .

من كل ما سبق قوله عن كنهه الإمبريالية الاقتصادية يتعين علينا أن نعرفها بأنها رأسمالية في دور انتقال ، أو بعبارة أدنى إلى الدقة والضبط ، وأسمالية على وشك الموت والغناء . ومن المفيد بهذا الصدد أن نذكر ونلاحظ أن الكتاب الاقتصاديين البورجوازيين . حين يصفون الرأسمالية الحديثة غالباً ما يستخدمون اصطلاحات « كالتدخل » و « انعدام العزلة » الخ . طبقاً لوظائفها ومجري تطورها . فإن المصارف « ليست مشروطات أعمال خاصة صرفة ، بل إنها لتخرج أكثر فأكثر عن نطاق نظم العمل الخاص المصرف » . وريسر نفسه الذي استخدم هذه الاصطلاحات والعبوات التي اقتبسناها آنفاً ، يعلن بكل معاني الجذ أن « نبوءة » الماركسيين بخصوص « الاشتراكية » لم تتحقق ! .

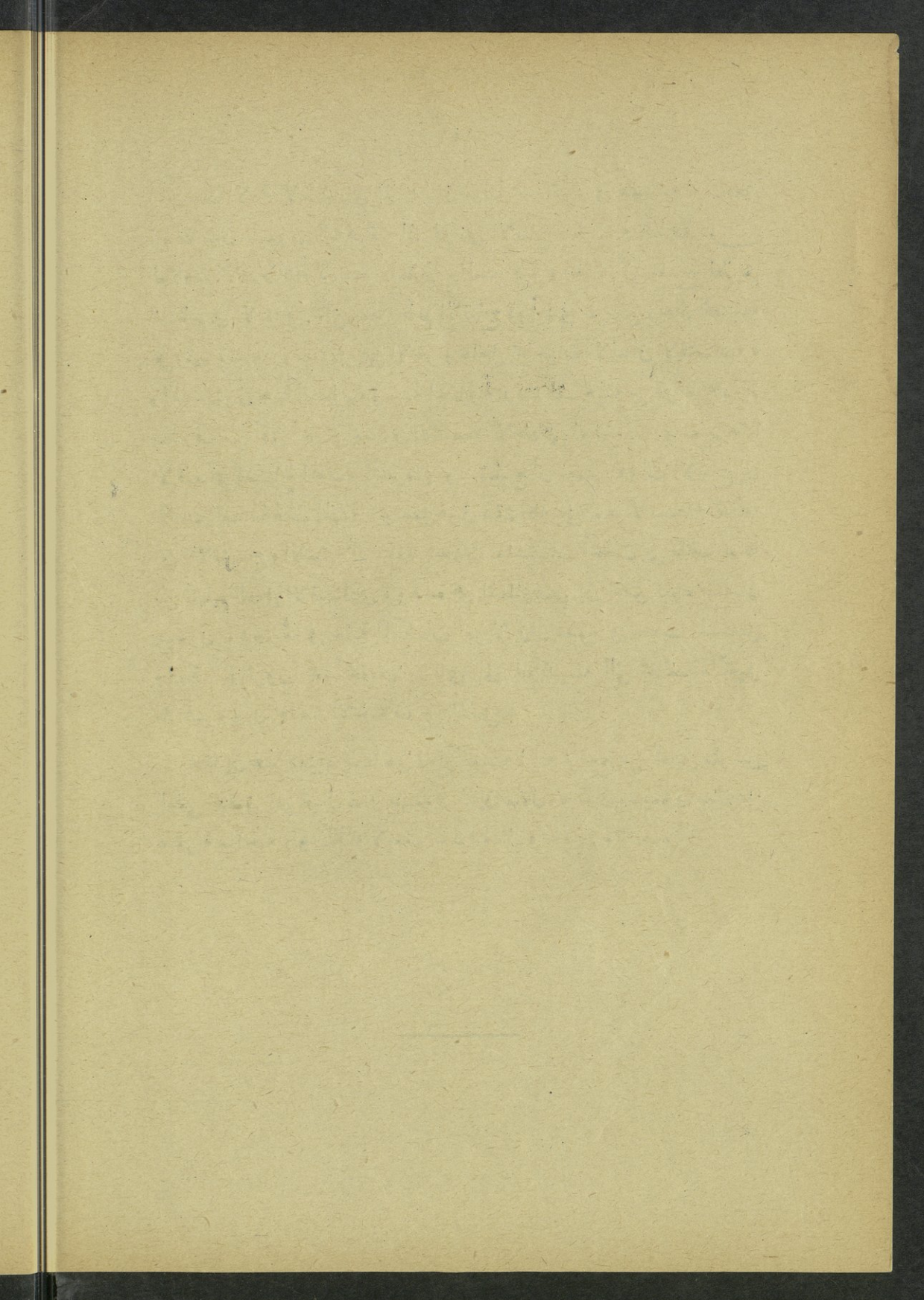
وما الذي تم عليه كلمة « تدخل » ؟ إنها تعبر عن أشد مظاهر العملية الحادثة أمام أعيننا بروزاً . إنها تظهر أن المراقب يعد الأشجار المنفصلة بعضها عن بعض دون أن يرى الغابة . إنها تظهره رجلاً قد طغت عليه المادة

الأولية وهو عاجز عن إدراك مغزاها وتقدير أهميتها . إن ملكية الأسهم والعلاقات القائمة بين أصحاب الملكية الخاصة ، « تتداخل بطريقة عرضية أى بمحض الصدفة » . ولكن العامل الذى يقوم على أساسه هذا التداخل هو علاقات الانتاج الاجتماعية المتغيرة . عند ما تمتد حدود مشروع صنعم ، ويعظم طبقاً لخطوة موضوعة مورد المواد الأولية الأساسية اللازمة لعشرات الملايين من الناس ، وعندما تنقل هذه المواد الأولية إلى أصاح أماكن الانتاج التى تبعد مئات وألوف الأميال — وذلك بطريقة منتظمة منظمة ، وعند ما يتولى مركز واحد إدارة مراحل العمل المتعاقبة حتى صناعة أنواع مختلفة من السلع التامة الصنع ، وعند ما توزع هذه المنتجات طبقاً لنظام مرسوم بين عشرات المئات من ملايين المستهلكين (كما فى حالة توزيع زيت البترول فى أمريكا وألمانيا بواسطة شركة « استاندارد أويل » الأمريكية) — نقول إنه عند ما يتم هذا فن الواضح أن الذى أمامنا هو الإنتاج ذو الصورة الاجتماعية لا « التداخل » ، وأن الذى نشاهده هو أن العلاقات الاقتصادية الخاصة وعلاقات الملكية الخاصة عبارة عن القشرة التى لم تعد تلائم محتوياتها ، والقشرة التى لا بد أن تبدأ فى الانحلال إذا تأجل تخطيمها بأساليب اصطناعية ، والقشرة التى تستمر فى حالة التحلل لفترة طويلة نوعاً من الزمن (بخاصة إذا أُطيل علاج الخراج الانتهازى) ولكن لا بد حتماً فى النهاية من زوال هذه القشرة .

ويقول شولز جافرنتر الذى يعجب فى حماس بالإمبريالية الألمانية :
« إذ يعهد إلى إثني عشر شخصاً بالإدارة العليا للمصارف الألمانية ، فإن عملهم يكون — حتى فى الوقت الحاضر — أعظم أهمية بالنسبة إلى الصالح العام من عمل أغلبية وزراء الدولة » . (يجد المؤلف من المناسب إغفال (التداخل) بين المصرفيين والوزراء وأساطين الصناعة وحملة السندات) . وإذا تصورنا التحقيق الكامل لاتجاهات التطور التى لاحظناها ، من اتحاد رأس مال الأمة النقدى بالمصارف ، وتكوين نقابات تضم المصارف وتحول

رأس مال الأمة الاستثمارى إلى أوراق مالية — نقول فى هذه الحالة تتحقق نبوءة سان سيمون الباهرة . إن فوزى الانتاج الحالية الناجمة عن العلاقات الاقتصادية لا تنمو بتنظيم وانسجام ، ويجب أن تفسح الطريق للتنظيم فى الانتاج . لن يعد تنظيم الانتاج فى أيدي نفر من رجال الصناعة كل منهم متباعد ومستقل عن الآخر وجاهل بحاجيات الانسان الاقتصادية ، وإنما ستولى هذا التنظيم مؤسسة اجتماعية ، فتتألف هيئة مركزية للإدارة وتشرف من أفق أعلى على ميادين الاقتصاد الاجتماعى الواسعة ، وتنظيم هذا الاقتصاد لصالح المجتمع بأسره ؛ وتستطيع أن تعهد بأدوات الانتاج إلى الأيدي الصالحة لهذه المهمة ، وتعمل فوق ذلك كله على توفر الانسجام الدائم بين الانتاج والاستهلاك . لقد وجدت منشآت أخذت على مائتها نوعاً من تنظيم العمل الاقتصادى ، وهذه هى المصارف . إن تحقق نبوءات سان سيمون ودخولها فى حلبة الممكّنات أمر لا يزال مطوياً فى حجب المستقبل ولسكننا سائرون نحو تحقيقها — أى إلى الماركسية التى تخالف ما تخيل ماركس ، وإن اقتصر الاختلاف على الشكل » .

حقاً إن هذا تفهيد ساحق للماركسية ! إنه تراجع عن تحليل ماركس العلمى الدقيق إلى خيال سان سيمون . إن ما قال به سان سيمون يدل على عبقرية صاحبه ، ولكنه لا يعدو حد الخيال والحدس والتخمين .



القسم الثانى

ويشمل

— أولا —

عشرة ملاحق بها إحصائيات وبيانات وافية عن الفترة التالية لحرب (١٩١٤ — ١٨) ، وذلك لإتمام البحث الذى وضعه لينين ودعم النظريات التى أوردتها فيه .

— ثانيا —

تعليق شامل وتحليل دقيق

مقتبسة من كتاب

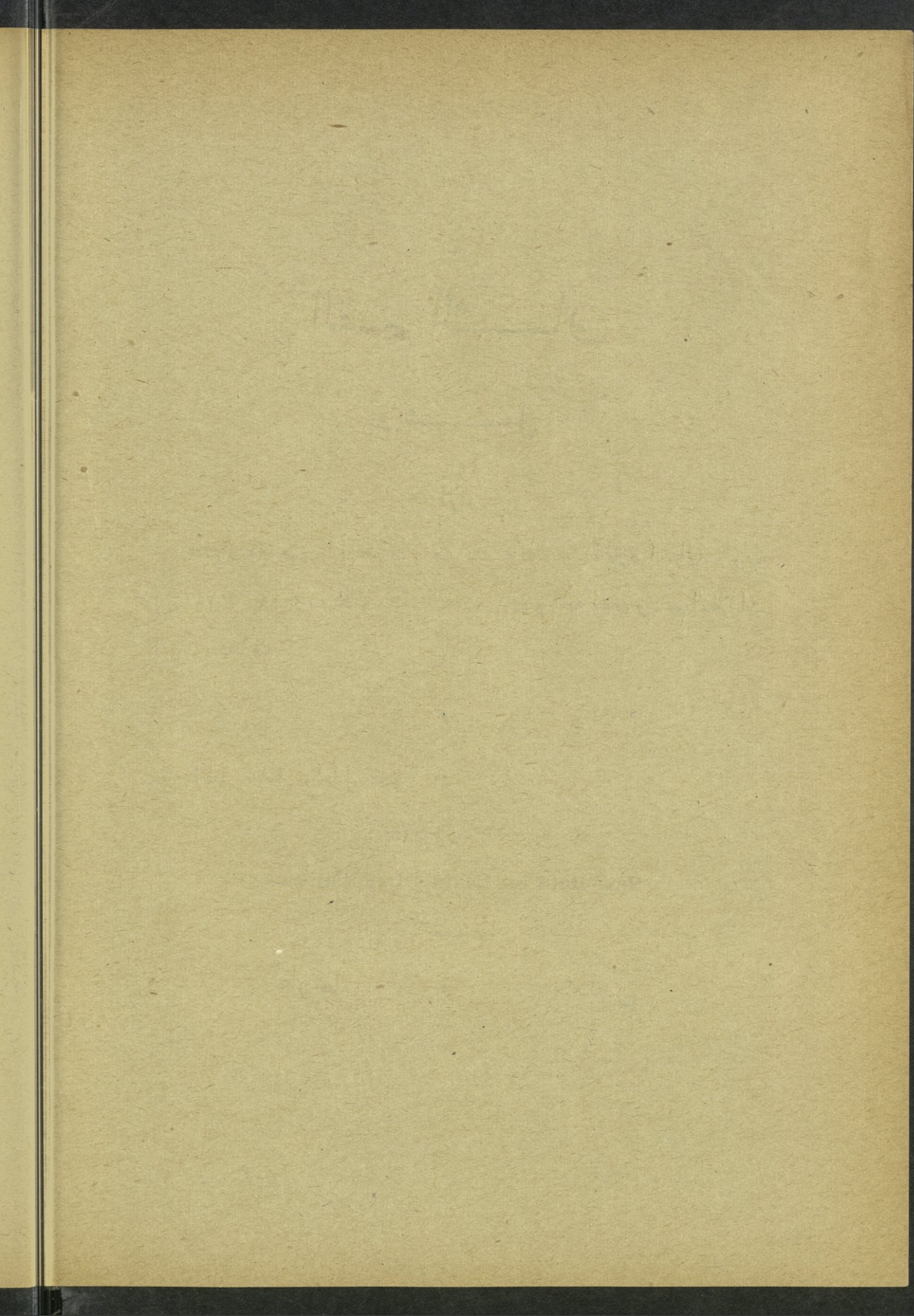
New Data on Lenin's Imperialism

للأستاذين

مندلسن

و

فارجا



أولا - ملاحق

ملحق رقم (١)

(١) تركيز الانتاج في صناعة كل من ألمانيا وفرنسا

فرنسا			ألمانيا		
بدونهاما	بما في ذلك الألزاس واللورين				
١٩٢٦	١٩٣١	١٩٢٦	١٩٣٣	١٩٢٥	
<u>المنشآت</u>					
١,٥٦٠,٩١٨	١,٧٢١,٢١٢	١,٥١٥,٣٨٢	٣,٥٤١,٨٠٩	٣,٤٨٩,٣٧٤	المجموع السكلي
١٤,٧٣٧	١٢,٣٩٤	١٣,٩٠٩	٢٩,٠٠٤	٤٣,٠٩٩	المنشآت الكبرى (٥٠ عاملا فأكثر)
٠,٩٤	٠,٧٢	٠,٩١	٠,٨	١,٢	النسبة المئوية
<u>العمال (بالملايين)</u>					
٧,١	٦,٣	٦,٧	١٤,٦	١٨,٧	في جميع المنشآت
٣,٢	٢,٦	٣	٥,٥	٨,٩	في المنشآت الكبرى
٤٥,١	٤١,٣	٤٤,٨	٣٨	٤٧,٦	النسبة %
<u>منشآت</u>					
٣٩٧	٣١١	٣٦٢	٦٣٩	١١٢٢	(١٠٠٠ عامل فأكثر)
١	٠,٧	٠,٩	١,٢٢	٢,٥	العدد
٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠١٨	٠,٠٣٢	العمال بالملايين
١٤,١	١١,١	١٣,٤	٨,٤	١٣,٤	النسبة إلى الصناعة من حيث :
			٣٢,٤	٤١,٢	(١) العدد
			٣١,٧	٤١,٦	(٢) عدد العمال
					(٣) القوة المحركة
					(٤) المحركات الكهربائية

المنشآت الصغيرة في ألمانيا (٥ عمال فما دون ذلك)

عددتها : ٣١٠٩١٩٤ (١٩٢٥) ٩٠٦٤ ٣,٢٥٤ (١٩٢٣)

نسبتها إلى الصناعة كلها من حيث (١) العدد (٨٩١ — ٩١٩) (ب) القوة المحركة

البخارية والكهربائية (٧٦ — ١١٤) (١٠)

(ب) مركز الانتاج في الولايات المتحدة

منتجات قيمة منتجات كل منها أكثر من ٥٠٠ دولار			
١٩٢٩	١٩٢٣	١٩١٤	
٢١٠,٩٥٩	١٩٦,٣٠٩	١٧٧,١١٠	مجموع المنتجات السكنية: العمال في جميع المنتجات (بالملايين) قيمة المنتجات (بلايين الدولارات) منتجات ذات إنتاج يزيد عن مليون دولار سنوياً (ونسبتها إلى الكل (%): المسدد عدد عمالها (بالملايين) قيمة المنتجات (بلايين الدولارات)
٨,٨	٨,٦	٦,٩	
٧٠,٤	٦٠,٦	٤٢	
(٥,٦) ١١,٧٦٣	(٥,٣) ١٠,٣٢٧	(٢,٢) ٣,٨١٩	.
(٥٨) ٥,١	(٥٦,٨) ٥	(٣٦,٢) ٢,٥	.
(٦٩,٣) ٤٨,٨	(٦٦,٣) ٤٠,٢	(٤٩,٢) ١١,٨	.

(ح) تابع الولايات المتحدة

السنة	جميع الصناعة مشروعات ذات إنتاج يزيد عن ٥٠٠ دولار سنوياً	مفشات تستخدم من العمال		
		لغاية ٥	٦ — ٥٠	أكثر من ٥٠
		عدد	المفشات	المجموع السكاني أكثر من ١٠٠٠
١٩١٤	١٧٧,١١٠	٧٥,٦٣٨	٧٦,٨٣٣	٢٤,٦٣٩
١٩٣٣	١٤١,٧٦٩	٦١,٦٧٠	٥٨,٧٥٢	٢١,٣٤٧
		عدد	العمال	(بالآلاف)
١٩١٤	٦,٨٩٦	١٨٣	١,٣٤٤	٥,٣٦٩
١٩٣٣	٦,٠٥٦	١٥٨	١,٠٤٦	٤,٨٥٢
		القوى	الآلية	بالآلاف الاحصنة
١٩٢٩	٤٢,٩٣١	١,٦٩٤	٥,٩٠٣	٣٥,٣٣٤
	النسبة إلى الصناعة	(حسب عدد	المفشات	وعدد العمال)
١٩١٤	١٠٠	٢,٧ ٤٢,٧	١٩,٥ ٤٣,٤	١٣,٩ ٧٧,٨
١٩٣٣	١٠٠	٢,٦ ٤٣,٥	١٧,٣ ٤١,٤	١٥,١ ٨٠,١
	(حسب	القوة	الحركة)	
١٩٢٩	١٠٠	٣,٩	١٣,٨	٨٢,٣
				٢٧

مركز المجتمع البريطاني

المشتريات حسب عدد من يستخدم فيها من العمال												
١٠٠٠ فأكثر	٢٩٩-٣٠٠	٢٩٩-٥٠	٤٩-١١	١٠٠٠ فأكثر	٢٩٩-٣٠٠	٢٩٩-٥٠	٤٩-١١	١٠٠٠ فأكثر	٢٩٩-٣٠٠	٢٩٩-٥٠	٥٠-١١	شخصاً
حسب عدد الأشخاص المستخدمين (٠/٠) في المشتريات				عدد عمالها (بالآلاف)								
٢٥,٦	٣٣	٣٢,٧	٨,٧	١٢٦	١٦٣	١٦٦	٤٣	٦٨	٣١٩	١,٣٣٩	١,٦٥١	
٥,٤	٢٨,٤	٤٧,٨	١٨,٣	٦	٣١	٥٢	٢٠	٥	٦٤	٤٧٠	٧٩٤	
١٧,٥	٣١,٩	٤٤,٥	٦,١	١٧٤	٣١٧	٤٤٣	٦١	٩٢	٦٦٢	٣,٣٤٩	٢,٢٤٤	
١٠	٢٤,٧	٤٥,٥	١٩,٧	٤٨	١١٨	٢١٧	٩٤	٣٢	٢٥٣	١,٩٣١	٣,٨٨٦	
الصناعات												
الحديد والصلب												
المعادن غير الحديدية												
عمل المنسوجات												
الملابس والأحذية												
وأغذية الرأس												

(هـ) تركيز الانتاج في البابان

السنة	جميع الصناعة		المنشآت التي تستخدم من العمال					
			٥٠ — ٥٠٠		١٠٠٠ — ٥٠٠٠		أكثر من ١٠٠٠	
	المنشآت	العمال بالآلاف	أ	ب	أ	ب	أ	ب
١٩١٤	٣١,٧١٧	٩٤٨	٢٨,٥٥٠	٣٦٦	٣,٠٨٢	٤٢١	٨٥	١٦١
١٩٢٦	٥١,٩٠٦	١٨٧٥	٤٦,٧١٩	٥٨١	٤,٩٣٩	٧٨٢	٢٤٨	٥١٢
١٩٣٣	٧٢,٦٠٥	٢٠١٠	٦٦,٥٩٦	٧٣٢	٥,٨٣٠	٩١٢	١٧٩	٣٦٦

النسبة المئوية الى الصناعة كلها (حسب عدد المنشآت والعمال)

السنة	جميع الصناعة	منشآت	عمال	منشآت	عمال	منشآت	عمال
١٩١٤	١٠٠	٩٠	٣٨,٦	٩,٧	٤٤,٤	٠,٣	١٧
١٩٢٦	١٠٠	٩٠	٣١	٩,٥	٤١,٧	٠,٥	٢٧,٣
١٩٣١	١٠٠	٩١,٥	٣٥,٧	٨,٢	٤٧,٤	٠,٣	١٦,٩
١٩٣٣	١٠٠	٩١,٧	٣٦,٤	٨,١	٤٥,٤	٠,٢	١٨,٢

ويلاحظ بشأن عام ١٩٣١ وجود نقص في عدد المنشآت الكبرى (١٠٠٠ عامل فأكثر) وفي عدد عمالها . ونلاحظ كذلك زيادة في عدد المنشآت الصغيرة ويعمل هذا بما يأتي : (١) إحصائيات المصانع الواردة في الجدول لم تدخل في حسابها العمال الذين يستخدمون بصفة مؤقتة والذين زاد عددهم كثيرا في المصانع الكبرى أثناء الأزمة ، ولهذا أدخلت بعض

المنشآت الكبرى في عداد الصغرى نظراً لأن عدد العمال المستخدمين بصفة دائمة كان أقل من ١٠٠٠ عامل . (٢) عدم حساب المنشآت الضخمة المشغلة بإنتاج المواد الحربية . (٣) بسبب الأزيمة خففت بعض المنشآت الكبرى عدد عمالها ، ثم زاد التناقص بسبب التوسع في عملية التنظيم العلمى الرشيد للصناعة . (٤) ترجع الزيادة في عدد المنشآت الصغيرة إلى أنه نظراً لظروف اليا بان الاقتصادية الخاصة ترى بعض المنشآت الكبرى أن من الأرباح لها أن تجعل إنتاج بعض مصنوعات بواسطة المنشآت الصغرى المعتمدة عليها والخاضعة لسلطانها واستغلالها .

ازدياد المنشآت الموصلة في الصناعة

اشتدت هذه العملية خلال الفترة التي بين الحربين ، وكانت اتجاهاتها الرئيسية على النحو التالى :

أولاً — زيادة هائلة في حجم المنشآت المتحدة : زاد إنتاج اتحاد الصلب بالولايات المتحدة فبلغ ٢١٩ مليوناً من الأطنان سنة ١٩٢٩ ، واستخدم ٢٣٧٠٠٠ من العمال ، ووصل رأس ماله الثابت سنة ١٩٣٢ إلى ١٦٥١ من ملايين الدولارات . ولهذه الشركة الموحدة ١٤٣ منشأة تشمل كل حلقة في عملية الإنتاج . وتملك وسائل النقل الحديدية والمائية ، ولها منشآت خاصة بخزن وبيع المنتجات . وتأسست بألمانيا سنة ١٩٢٦ أعظم هيئة متحدة في صناعة الحديد والصلب Vereinigte Stahlwerke ، وكان عدد عمالها وموظفيها ١٧٧,٠٠٠ (١٩٢٩) وبلغ نصيبها من إنتاج البلاد كالاتى : ٢٠ ٪ (خم) ، ٥٠ ٪ (سبائك الحديد) ، ٤٠ ٪ (صلب) .

ثانياً — اتساع نطاق الإنتاج الموحد وبخاصة بسبب عظم نمو الصناعة الكيماوية أثناء الحرب وما بعدها .

ثالثاً — إنشاء مؤسسات موحدة قوية في الصناعة الخفيفة ومن أمثلة ذلك شركة باتا التي تنتج سنوياً (٢٦ — ٣٠) مليون زوج من الأحذية ، ولها مدبغة ومحطة توليد كهرباء وورش هندسية وغازات الخ .

الامتيازات في بريطانيا العظمى

(١) اتسعت شركة فيكرز بعد الحرب الأولى وانضمت إلى أرمسترونج سنة ١٩٢٨ ، وفي العام التالي كونت مع كاميل ليرد اتحاد الصاب البريطانى English Steel Corporation وهو أعظم هيئة متحدة للصاب في البلاد ، ولها أسهم في ١٢ شركة كبيرة أخرى (١٩٣٣) ، وتملك مشروعات في كندا وأستراليا وأسبانيا ورومانيا ويوغسلافيا واليابان الخ . وقدر رأس مال الشركات الرئيسية في هذا الاتحاد الضخم بمبلغ ٤٦,٥٠٠,٠٠٠ جنيه (١٩٣٣) .

(٢) بمقتضى قانون السكك الحديدية (١٩٢١) انضمت ١٢١ شركة لتكوين ٤ شركات احتكارية رأس مالها ١,١٠٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه (١٩٣٥) .

عدد نقابات المنجمين في ألمانيا

السنة	١٩٢٢	١٩٢٥	١٩٣٠	وكان عددها (١٩٣١) ١٧٠ (بريطانيا)
العدد	١٠٠٠	١٥٠٠	٢١٠٠	(العظمى) ٨٠ (فرنسا) .

وكانت نقابات ألمانيا تسيطر على ٥٠ ٪ من الإنتاج الصناعى .

امتيازات الاختراعات

تستخدم شركة جنرال إلكتريك (ورأس مالها ٢٢٥ مليون دولار) في معاملها للأبحاث العلمية ما يقرب من ٣٠٠ مهندس . وتنفق سنوياً من ١٠ الى ١٥ مليون دولار .

الحكومات وتشجيع الانجاء نحو الامتياز

خلال الازمة العالمية عمدت حكومات عدة إلى إجراءات ترمي إلى التكوين
الاجبارى لنقابات المنتجين . ففي ألمانيا النازية صدر قانون في هذا الصدد
(١٥ يوليو ١٩٣٣) ، وفي مارس سنة ١٩٣٤ حُرِّم إنشاء مصانع جديدة
في صناعة الساعات . وفي سبتمبر سنة ١٩٣٣ تقرر إنشاء كارتل بصفة مؤقتة
تضم كافة الشركات التي تعمل في نهري الالب والأودر . وبمقتضى قوانين
الفحم الصادرة في بريطانيا العظمى (١٩٣٠ ، ٣٢) تكونت ١٧ نقابة إقليمية
بقصد الرقابة على الانتاج والأسعار وتنظيم الصناعة تنظيمًا علميًا سليماً . وفي
إيطاليا الفاشية صدر قانون في ١٦ يونيو ١٩٣٢ أعقبه تكوين نقابات في
صناعات القطن والقنب والحرير والأصبغة .

الامتيازات في اليابان

كانت نقابات المنتجين باليابان تسيطر على جميع الصناعات الأساسية
وفي هذه النقابات تقوم بالدور البارز شركات يملكها نفر قليل من
ملوك المال .

الصناعة	السنة	المجموع الكلى	مال النقابة والشركات المتصلة بها
الفحم	١٩٣٠	٢٥,٣ (مليون طن)	٢٤,٢
القطن	١٩٢٨	٧,٠٦٤,٠٠٠ (مغزل)	٦,٩٠٢,٠٠٠

رأس المال المدفوع للشركات التي تسيطر عليها الأعظم المؤسسات اليابانية

اسم المؤسسة	رأس مال هذه الشركات (بلايين الين Yen)	النسبة إلى المجموع الكلي لرأس مال الشركات في اليابان
متسوى	١٩٠٦	١٥
متسويسكى	٢٠٤٥	١٦
سوميتمو	١٢٠٧	٩
ياسودا	١٨٤٤	١٤

ملحق رقم (٢)

(١) مركز المصارف في المملكة المتحدة

عدد المصارف المساهمة الإنجليزية ونسبة الودائع فيها (٪)

السنة	رأس المال مليون جنيه فأكثر في المصارف الخمس الكبرى	١ — ٢ مليون	لغاية ٢ مليون	جميع المصارف
١٩٢٤	٢٠ ٪ ٧٢,٤	٦ ٪ ٤,٢٠	٣ ٪ ١,٠	٢٩ ٪ ٩٥,٧
١٩٢٩	٢٠ ٪ ٧٣,٥	٥ ٪ ٣,١	٢ ٪ ١,٠	٢٧ ٪ ٩٦,٨
١٩٣٦	٢٠ ٪ ٧٤,٦	٤ ٪ ١,٧	٢ ٪ ١,٠	٢٦ ٪ ٩٨,١

(١) ما عدا بنك إنجلترا ومصارف دولة أيرلند الحرة .

عدد المصارف الاهلية بالولايات المتحدة والنسبة المئوية للمودائع بها

السنة	برأس مال أكثر من ٥ مليون دولار	١ — ٥	أقل من مليون
١٩٢٣	٢١	١٠٠	٨٠٦٤
١٩٣٠	٣٩	١٧٧	٦٨٢٢
١٩٣٤	٤٠	١٨٢	٥٢٤٥

وكان المجموع الكلى لعدد المصارف بالولايات المتحدة ٢٦٢٧٤ (١٩١٤)،
٣٠٥٦٠ (١٩٢١) ٢٥١١٠ (١٩٢٩) ١٥٧٥٢ (١٩٣٦).

تركز المصارف في اليابان

السنة	المصارف الخمس العظمى مجموع ودائعها (بلايين الين)	النسبة المئوية إلى مجموع ودائع جميع المصارف التجارية الخاصة
١٩٢٦	٢٢٣٣	٢٤,٣
١٩٢٩	٣٢١٠	٣٤,٦
١٩٣٦	٤٥٨٥	٤١,٩

عدد المصارف باليابان : ٢١٥٥ (١٩١٤) ٢٠٠٩ (١٩٢١) ١٠٠١ (١٩٣٥)
٥٦٣ (١٩٢٩).

الاستغلال الاقتصادي لموارد المصارف

توزيع القروض في ٤ مصارف كبرى ببرلين وفروعها (أكتوبر ١٩٣١)

حدود القروض (بالملايين)	عدد القروض .%	المجموع السكلي بلايين الماركات .%	متوسط حدود القروض بالملايين
لغاية ٢٠,٠٠٠	٨٤,٦ ١٥٨,٧٣٠	٥١,٨ ٧,٩	٣,١٦١
من ٢٠,٠٠٠ الى ١٠٠,٠٠٠	١٠,٩ ٤٠,٥٦٨	٩٠,٨ — ١٤,٢	٤٤,١٤٥
القروض الصغيرة والمتوسطة	٩٥,٥ ١٧٩,٢٩٨	١٤٠,٩,٨ ٢٢,١	٧,٨٦٣
١٠٠,٠٠٠ — ٥٠٠,٠٠٠	٣,٥ ٦٥١٦	١٤٠,٨,٩ ٢٢	٢١٦,٢١٧
٥٠٠,٠٠٠ — ٢,٠٠٠,٠٠٠	٠,٨ ١٤٩٦	١٤٤٥,١ ٠,٨	٩٦٦,٠٠٧
أكثر من مليونين	٠,٢ ٣٩٠	٢١٣٧ ٣٣,٤	٥,٤٧٩,٣٤١
المجموع السكلي	١٠٠ ١٧٨,٧٠٠	٦٤٠٠,٧ ١٠٠	٣٤,١٠١

رأس المال المملوك والمقترض في الشركات المساهمة (ألمانيا ١٩٣٣)

رأس مال كل شركة (بلايين الماركات)	عدد الشركات في كل مجموعة من نوع خاص	رأس المال المملوك	رأس المال المقترض	نسبة المقترض إلى المملوك .%
لغاية ١٠	٦	٣١,٤	٦,٦	٢١
١٠ — ٢٠	٦	٩٣,٧	٢٧,٦	٢٩,٥
٢٠ — ٣٠	٥	١١٧,٧	٤٧	٣٩,٩
٣٠ — ٥٠	٩	٣٤٢,٥	١٧٣	٥٠,٥
٥٠ — ١٠٠	٤	٢٣٣,٨	١٤٩,٣	٦٣,٩
١٠٠ — ١٠٠	٣	١٤٤٦,٣	١٢٤٤,٣	٨٦,١

التغيرات النسبية في الودائع بالمصارف وصناديق التوفير
الودائع (ببلايين الماركات)

السنة	انجلترا		فرنسا		ألمانيا		الولايات المتحدة	
	مصارف	صناديق توفير	مصارف	صناديق توفير	مصارف	صناديق توفير	مصارف	صناديق توفير
١٩١٣	٣٠,٩	٥,٢	٥,٥	٤,٧	١٠,١	٤	١٩,٧	٥٢,٦
١٩٢٨	٧٢	٨,٤	٧,٨	٤,٥	١٦,٦	—	٧,٢	١٨٠,٦
١٩٣٦	٧٨,٩	١٣,٢	٦,٤	٩,٧	٩,٤	—	١٤,٣	١٢٤

استهلاك المصارف في مجالس الاشراف المشركات المساهمة بألمانيا

مجموعات الشركات المساهمة حسب ما في مجالس الاشراف بها من ممثلين لمصارف		الشركات المساهمة في كل مجموعة		عدد الأعضاء في كل مجلس هذه المجموعات		عدد ممثلي المصارف في هذه المجموعات		المتوسط في المائة	
أكثر من ٥٠٪	١٥٩	١٠,٣	١١٣٨	٧٧٣	٦٨	١٠٤	١٣٦٧	٣٣٩٧	٢٨
٢٥٪ — ٥٠٪	٥٨٣	٣٨,١	٤١٥٠	١٥٣٥	٣٧	٩٨٥	٥٢٩٣	١٠٣٥	١٩
١٠٪ — ٢٥٪	٧٠٠	٤٥,٧	٥٢٩٣	٩٨٥	١٩	١٠٤	١٣٦٧	١٠٣٥	٣٧
لغاية ١٠٪	٩٩	٥,٩	١٣٦٧	٩٨٥	٨	١٠٤	١٣٦٧	١٠٣٥	٣٧
المجموع الكلي	١٥٤١	١٠٠	١١٩٤٨	٣٣٩٧	٢٨	١٠٣٥	٥٢٩٣	١٠٣٥	٣٧

ملحق رقم (٣)

نظام القصر

حلل البعض تقارير (١٩٢٩ — ٣٠) عن أكثر من ٢٠٠ من أعظم الشركات بالولايات المتحدة . وبلغ مقدار الأصول المتحدة لهذه الشركات ٨١ بليون دولار أى ما يعادل تقريباً نصف مجموع الثروة السككية المجتمعة لكافة المشروعات الصناعية والخطوط الحديدية والمنافع العمومية :

الاصول (بلايين الدولارات)	عدد الشركات	كانت السيطرة بواسطة امتلاك :
٤٩	٢٢	(١) أغلبية أسهم وسندات رأس المال
٧٥,٩	١٧٦	(٢) أقلية » » »

ومعنى هذا أن ٧٦ مليون دولار (= ٩٤ .٪ من مجموع أصول ٢٠٠ شركة) يسيطر عليها نفر قليل من المحتكرين مما يكون أقلية من رأس المال فى كل منها . وفيما إلى أهم وسائل هذا التحكم :

- (١) امتلاك مقدار من الأسهم بينما الأغلبية موزعة بين عدد كبير من المساهمين غير المرتبط أحدهم بالآخر .
- (٢) بواسطة سلسلة دقيقة من الشركات القابضة ذات الشكل الهرمى .
- (٣) بأساليب قانونية مختلفة .
- (٤) شغل المناصب الهامة فى الإدارة .

احتياط المصارف فى طرح (ترويج) القروض الأجنبية

النسبة المئوية من المجموع السككى للقروض الاجنبية الصادرة فى (١٩٢٠ — ٣١)	المقدار (بملايين الدولارات)	السنة	المصرف
١٩	١٨٧٦	٣١ — ١٩٢٠	بيت مورجان
١٥,١	١٤٩١	٣١ — ١٩١٩	ديون وريد وشركاهم
٢,٧	٢٧٦	٣٠ — ١٩٢٠	سباير وشركاه

أصله لأرباح المصارف من طرح القروض الأجنبية

اسم البنك وتاريخ الاصدار	اسم القرض	القيمة الاسمية للاصدار (ملايين الدولارات)	٠/٠ للنصيب المقسم بواسطة المقرض المصارف والوكلاء الآخرين
سبايرو وشركاه (٢٤/١٢/١٧) ١٩٣٥/٧/١٥	قرض الدولة اليونانية (٠/٠٧) البلديات المتحدة المجرية (٧٥٠ /٠)	١١	٩
هاريس فودريس وشركاه (١٩٣٥/٣/١)	شركة جنرال إلكتريك بألمانيا (٦٥٠ /٠)	١٠	٨ر٤
		٥	٨ر٦

المصارف والعمل على بسط سيطرتها على المشروعات الصناعية

بعد الحرب العالمية الأولى وخلال الأزمة الاقتصادية خصوصاً لجأت المصارف إلى « التعمير » كوسيلة لإخضاع الشركات المساهمة الضعيفة . فشركة Deschimag لبناء السفن حدثت فيها ثلاث عمليات « تعمير » في سنوات ١٩٢٥ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣٢ . ونتيجة لهذا حذف ٨٤ و ٣٠ مليون مارك من رأس مال الشركة . وفي المرة الأخيرة خفض رأس مال الشركة من ١٤ مليون مارك إلى ٧٠٠ و ٧٠٠ مارك . وفي سنة ١٩٣٣ زيد ثانية إلى ٦٧ مليون مارك ، ووزعت الأسهم الجديدة وقيمتها ٦ ملايين مارك بين الدائنين وذلك بتحويل ديونهم إلى أسهم . وقد كان أكثر من نصف الأسهم الجديدة من نصيب Nordden tsche Kredit Bank الذي صار مالك الشركة . أما الباقي فقسم بين ست مصارف كبرى .

أصله عن استخدام أموال الحكومة « لتعمير » الامنظر

في سنة ١٩٣١ وجدت شركة Vereinigte Stahlewerke نفسها في صعاب ، وكان فليك أحد المالكين الفعليين . فتقدمت الحكومة « بالمساعدة » بأن

اشترت أسهما بمبلغ ١١٠ مليون مارك بسعر يزيد أربعة أمثال ما كان عليه
سعر السوق .

ازدياد إصدارات رأس المال في ١٧ من أهم الدول الرأسمالية

المجموع السكلي ببلايين الفرنكات

المجموع السكلي العالمى . ١٠٠,٤ (١٨٩١ — ١٩٠٠) ١٩٧,٨٤ (١٩٠١)

— (١٠) ٣٥٨,٣٤ (١٩٢٦ — ٣٠)

أربعة بلدان نصيبها من المجموع العالمى ٧٥ ٪ — ٨٠ ٪ . (خلال
الفترة ١٩٢١ — ٣٠) .

الولايات المتحدة ٣٢٨,٣ ، إنجلترا ٨٠,٣ ، فرنسا ٦٦,٢ ، ألمانيا ٢٦,٤
(التقدير بالفرنكات بسعر التعادل لما قبل الحرب) .

القيمة السوقية للأوراق المالية (بورصة نيويورك — مقطرة ببلايين

الفرنكات بسعر التعادل لما قبل الحرب) — ١٩١٤ (١٤٢) ثم يناير من :

١٩٢٥ (٣٢٢) ١٩٢٧ (٣٩٣) ١٩٢٩ (٦١٤) ١٩٣٣ (٢٨٨) ١٩٣٧ (٢٨٨)

(٥٥٤ مع عدم حساب خفض الدولار) .

ملحق رقم (٤)

الأوراق المالية الأجنبية (بملايين الدولارات الذهبية)

٣٦	٣٤	٣٢	١٩٢٩	٢٨-١٩٢٤	٢٣-١٩٢٠	البلدان
(المتوسطات السنوية)						
٧٥	٩٥	٩١	٤٢٤	٥٣٠	٤٤٦	بريطانيا العظمى
١٤	—	٢٩	٦٧١	١١٥٢	٥٧٦	الولايات المتحدة
—	٧٨	١٦٠	١٤٠	٦٠	٨٦	فرنسا
—	٠,٠٤	٩	٤٥	١١٨	—	هولنده
—	١,٢	٣٠	٢٠	٢٨	٤	سويسرا

الاستثمارات الأجنبية (بملايين الدولارات)

سنة ١٩١٣ : الصين ١٦١٠ ، الهند ١٨٤٤ ، كندا ١١٤ ، أمريكا الجنوبية ٤٠٠٦ ، مناطق البحر الكاريبي الأمريكية ٢٢١٧ .
سنة ١٩٢٩ — ٣٠ (في البلدان المذكورة) : ٣٢٤٣ ، ٣٤٤٥ ، ٦١٢٦ ، ٤٦٩٨ ، ٦٧٨٠ .

الدول التي تستثمر أموالها (التقرير بملايين الفرنكات)

البلدان	الثروة الاهلية	استثماراتها الاجنبية ونسبتها الى الثروة الاهلية . / .
بريطانيا العظمى	٤٥٠ — ٤٥٥	٨٠ — ٨٥
الولايات المتحدة	١٧٦٥ — ١٧٦٥	٦٠ — ٦٥
فرنسا	٢٩٥ — ٣٠٠	٤٠ — ٥٠
هولنده	٧٥ (تقريبا)	١٥ (تقريبا)
سويسرا	٥٠ — ٥٥	٦ — ٧
بلجيكا	٤٥ — ٥٠	٥ — ٦

توزيع تقريبي لرؤوس الأموال الأجنبية (١٩٣٠)

أوروبا	أمريكا	المجموع الكلى آسيا وإفريقية وأستراليا	
٦	٣٠	٤٠	بريطانيا العظمى
٢,٧ - ٢,٣	١,٥ - ٢,١	٠,٢	ألمانيا
٢١	٣٨	٧	الولايات المتحدة

تصدير رؤوس الأموال وسيلة لزيادة صادرات السلع : (١) زادت

استثمارات الولايات المتحدة في عشر من بلدان أمريكا الجنوبية من ١٨٣ مليون دولار (١٩١٣) إلى ٢٢٩٤ (١٩٢٩) وزاد نصيبها من واردات أمريكا الجنوبية من ١٦,١ ٪ إلى ٣١,٥ ٪ في الفترة ذاتها . (٢) عقدت بولندة سنة ١٩٣١ قرضاً قيمته ١١ مليون مارك لمدة ١٢ سنة لإنشاء شبكة تليفونات، وتمهدت أن تشتري خلال السنوات الست الأولى محطات انجليزية بمبلغ يعادل ٦ ملايين مارك بأسعار التعاقد .

دخل الدول الإمبريالية من الاستثمارات الطويلة الأجل في الخارج

(١٩٢٩) بملايين الدولارات الذهبية :

بريطانيا العظمى ١٢١٩ - الولايات المتحدة ٨٧٦ - فرنسا ١٧٩ - اليابان ٤٥ .

ملحق رقم (٥)

(١) تنازع الاحتكارات في الهندسة الكهربائية (١٩٢٩)

شركة جنرال إلكتريك الأمريكية . تداول رأس المال ١٧٤٤ والمستخدمون ٧٨٠٠٠ وصافي الأرباح بملايين الماركات ١٨٢,٦

وشركة جنرال إلكتريك الألمانية A. E. G. : ١٩,٢٦٠,٠٠٠,٥٨٠ (وفق الترتيب ذاته) .

وعقدت المجموعتان اتفاقاً (١٩٢٢) بشأن تبادل المخترعات واقتسام السوق العالمية ، وفي عام ١٩٢٩ اشترت الشركة الموحدة الأمريكية ٣٠ ٪ من أسهم الاحتكار الألماني .

(٢) الامتيازات في الممرات

استعادت شركات الملاحة الألمانية عام ١٩٣١ حولة سنة ١٩١٣ تقريباً .

١٩٣٥	١٩٣١	١٩٢٠	١٩١٣
خطهمبورج - أمريكا ٣٩٧	١٠٨٧	٧٤٤	(تسيطر على ١٠ شركات تابعة)
نورد شيرلوييد ٩٨٣	٥٧	٩٥٥	٦٠٧ (» » » » »)

وعقد الاحتكار ان اتفاقاً سنة ١٩٣٠ لمدة ٥٠ عاماً . وكان أعظم احتكار

ملاحى عالمى هو The Baltic and International Maritime Conference

وكان يمثل فى يونيه ١٩٣٠ ارتباطاً من ٦٥٠ شركة وله ٣٥٣٢ سفينة بحارية

حوالها الإجمالية ٩٨٨ مليون طن أى ١٥ ٪ من الحولة العالمية تقريباً .

(٣) نقابات صناعات الفولاذ الحربية

أعيد تنظيمها (١٩٢٦) ، وفيما يلى حصص الاصدار (٪) لعام ١٩٢٩ .
بريطانيا العظمى ٢٤,٧٥ ٪ — الولايات المتحدة ١٨,٥٠ — المانيا ١٩,٥٥ —
فرنسا ١٧,٦٠ — بلجيكا ١٤,٥٣ — لكسمبرج ٤,٩٥ — مجموعة أوروبا
الوسطى ٤,٣٠ .

عدد نقابات المنتجين الدولية (١٩٣١) ٣٢٠ ومنها ١٢ (تعدين) ، ١٠ ،
(معادن غير حديدية) ، ٢٥ (مواد البناء) ، ٥١ (مواد كيمياوية) ، ٢٧ ،
(منسوجات) ، ١٠ (تأمين) الخ ، وتحطم البعض أثناء الأزمة ، (مصانع
الصلب الأوروبية — الزنك) ثم بذلت جهود لحياء النقابات القديمة وتكوين
أخرى جديدة .

ملحق رقم (٦)

إعادة تقسيم أملاك ألمانيا حسب معاهدة فرساي

ونتم كذلك إعادة توزيع ممتلكات الامبراطورية العثمانية .

اليابان تحتل منشوريا وأجزاء من شمال الصين (١٩٣١ — ٣٦) —
إيطاليا تغزو الحبشة (١٩٣٦) .

أمثلة التوسع الإمبريالي في إنتاج المواد الأولية بالمستعمرات (بالوف
الهكتارات):

٣٧—١٩٣٦	٣٣—١٩٣٢	٣١—١٩٣٠	المساحة المزروعة قطناً في المستعمرات البريطانية
٧٢١	٤٥٩	٨٧٥	مصر
١٩٢	١٣٣	١٥٧	السودان
٦٠٢	٤٣٤	٢٩٩	أوغنده

٣٥—١٩٣٤	١٩٢٩	٢٣—١٩٢٢	١٣—١٩٠٩	القطن في المستعمرات الفرنسية كلها
٣٥٤٧٦٦	٢٦٣٣٦٧	٥٤٣٧٤	١٨٥٤	مكتار
١١٧٢٠٠	١٥٠٠٠٠	٢٨١٠	—	القطن في إفريقيا الاستوائية

النضال بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى في أمريكا الجنوبية

ومناطق البحر الكاريبي

الولايات المتحدة	١٩٢٩	١٩١٣	بريطانيا العظمى	١٩٢٩	١٩١٣	الاموال المستثمرة
	٢٢٩٤	١٧٣		٤٤٨٦	٣٨٣٦	أمريكا الجنوبية
	٣٢٩٣	١٠٦٩		١٤٠٥	١١٤٨	مناطق البحر الكاريبي
	٥٥٨٧	١٢٤٢		٥٨٩١	٤٩٨٤	المجموع الكلى

شيلي	البرازيل	الأرجنتين	تجارة الوادعات
٣١	١٩١٣	٣١	١٩١٣
١٦	٣٠	١٧,٥	٢٤,٥
٣٤,٣	١٦,٧	٢٥	١٥,٧
			٣١
			١٤,٧

بريطانيا العظمى

الولايات المتحدة

ملحق رقم (٧)

عزم استواء التقدم الرأسمالي في ظل الامبريالية

مستويات مقارنة للصناعات الأساسية :

٣٦	٣٢	١٩٢٩	البلدان
(إنتاج الفحم بملايين الأطنان)			
٢٣٢,٢	٢١٢,١	٢٦٢	بريطانيا العظمى
(١) ١٥٨,٤	١٠٤,٧	١٦٣,٤	ألمانيا
٤٤١,٥	٣٢٦,٢	٥٥٢,٣	الولايات المتحدة (٣)
٤٥,٢	٤٦,٣	٥٣,٨	فرنسا (٣)
٣٨,٤	٢٨,١	٣٤,٣	اليابان
(إنتاج الصلب بملايين الأطنان)			
١١,٩	٥,٣	٩,٨	بريطانيا العظمى
(٢) ١٩,٢	٥,٨	١٦,٢	ألمانيا
٤٧,٧	١٣,٩	٥٧,٣	الولايات المتحدة (٣)
٦,٧	٥,٦	٩,٧	فرنسا (٣)
٥	٢,٤	٢,٣	اليابان
(إستهلاك القطن بملايين القناطر)			
٦	٥	٦,٣	بريطانيا العظمى
(٢) ١,١	٣,٣	٣	ألمانيا
١٦,٥	١١,٦	١٦	الولايات المتحدة (٣)
٢,٧	٢,٤	٣,٦	فرنسا (٣)
٧,٥	٥,٩	٥,٩	اليابان

(١) بما فيها إقليم السار (٢) لنصف السنة الثاني فقط (٣) خم — ليجنيت

الصادرات من المصنوعات (بملايين الدولارات) والأرقام القياسية

(١٩٠٩ — ١٣ = ١٠٠)

البلدان	١٩٠٩ — ١٣	١٩٢٥ — ٢٩	١٩٣٢	١٩٣٦
	(المتوسط)	(المتوسط)		
بريطانيا العظمى	١٧٥٠,٣	٢٧٨٨,٦	١٥٩,٣	٥٥,٢
ألمانيا	١٢٧٧,٨	١٩١٣,٦	١٠٦٤	٨٣,٣
فرنسا	٧٠٤,٣	١٢٣٨,٦	١٧٥,٩	٦٨,٢
الولايات المتحدة	٥٩٧	٢١١٤,٨	٣٥٤,٢	١٠٤,٦
اليابان	٧٣,٥	٣٧٤,٥	١٥٠٩,٥	٢٦٨,٩

عدم استواء التقدم في اليابان والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى (١)

الرقم القياسي			قوة المحركات الكهربائية			قيمة الصادرات		
للانتاج الصناعي			في الصناعة			(ملايين الدولارات)		
١٩١٣ = ١٠٠			(ملايين الاحصنة)					
أ	ب	ح	أ	ب	ح	أ	ب	ح
١٩١٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠,٢	٨,٨	٣١١	٢٤٤٨	٢٥٥٦
١٩٢٥	٢٢٢	١٥١	٨٧	١,٨	٢٦,١	٩١٠	٤٨١٩	٣٧٣٤
١٩٢٩	٢٩٧	١٧٠	٩٩	٤,٩	٣٥,٢	٩٦٩	٥١٥٧	٣٥٤٩
١٩٣٦	٤٥٠	١٥٠	١١٥	—	—	٤٦٣	٢٤١٦	١٢٩٧
{ نسبة ١٩٢٩ الى ١٩١٣			٢٤٥	٤٠٠	٤٦٤	٣١٢	٢١١	١٣٩

عدم استواء التقدم في المناطق الصناعية:

بعد الحرب انتقل مركز الثقل في صناعة القطن بالولايات المتحدة من الشمال إلى الجنوب بسبب رخص العمل والقرب من المادة الخام. وقبل الحرب كان ٢/٣ المغازل بالولايات الشمالية.

(١) استمر تقدم اليابان المريع الذي أشار اليه لينين، وسنرمز بالأحرف ا، ب، ج للدول الثلاث الواردة في الجدول.

عدد المغازل		مجموع المغازل (حسب عدد السكان)	
نيوانجلند ولايات الجنوب		نيوانجلند ولايات الجنوب	
من	من	من	من
المجموع	السكنى	المجموع	السكنى
ملايين	ملايين	ملايين	ملايين
١٩١١	١٩٢٢	١٩٣٢	١٩٣٥
١٧	١٨,٩	١١,٤	١٠,٥
٥٥,٢	٥١,٢	٣٦	٣٤
١١,٧	١٦,١	١٩,١	١٩,٤
٣٨	٤٣,٦	٦٠,٣	٦٢,٨
١٦,٥	١٧,٩	٨,٦	٧,٨
٩٧,١	٩٤,٧	٧٥,٤	٧٤,٣
١١,١	١٥,٩	١٧,٦	١٨,١
٩٤,٩	٩٨,٨	٩٢,١	٩٢,٣

ملحق رقم (٨)

الدخل من		بريطانيا العظمى و		الولايات المتحدة	
		(ملايين الجنيهات)		(ملايين الدولارات)	
التجارة الخارجية		١٩١٢	٢٩	١٩٢٢	٢٩
الاستثمارات الأجنبية		٣٣	٥١	١٧٤	٢٤١
الاستثمارات القصيرة الأجل		١٧٦	٢٥٠	٥٣٠	٩٧٩
عمولة المصرفين والسماسرة		—	٣٧٨	١٢٠	٤١٤
(١) خارج ديون الحرب .					
(٢) بما فيها مدفوعات ديون الحرب ..					
(٣) ما تدفعه للدول الأخرى من فائدة وأرباح أسهم .					

ازدياد ودول مع بمبشور على فائز أموالهم المقرضة

السنوات	بلايين الدولارات	الرقم القياسي ١٩١٣ = ١٠٠	الرقم القياسي للدخل الاهلي
١٩١٣	١,٨	١٠٠	ما يدفع من فوائد سندات في
١٩٢٩	٦,٩	٣٨٣	الولايات المتحدة (بما في ذلك
١٩٣٢	٧	٣٨٩	المصارف والشركات الموحدة
١٩٣٤	٦,١	٣٣٩	ومدفوعات الفائدة من حكومتهم
		١٤٩	الاتحاد ونيويورك)

المرفوعات عن الديون الدائمية الخاصة والحكومية (بالولايات المتحدة)

١٩١٣—١٤	١٩٢١	١٩٢٩	١٩٤٢—٣٣
٢١٤٣	٤٩٥٣	٧٦٤٢	٧٩١٠ (ملايين الدولارات)
٦	٧	٩	٢٠ (٪ من الدخل الأهل)

دخل بريطانيا العظمى من الأوراق المالية :

السنة	١٩١٣—١٤	٢٤—٢٥	٣٠—٣١	٣١—٣٢
بالوف الجنيهات	١٢٨,٤١٦	٢٩٧,٦٢٨	٣٦٣,٢٢١	٣٤٣,٧٤٣
٪ للدخل الأهل	٥,٧	٨,٣	٩,٢	١٠

تابع بريطانيا العظمى :

السنة	الرقم القياسى للدخل الأهل	الرقم القياسى (إضافى الدخل من الخارج)
١٩٢٤	١٠٠	١٠٠
١٩٢٧	١٠٨,٤	١٤٨,٧
١٩٢٩	١١١,٤	١٥٥,١
١٩٣٠	١٠٩,٨	١٣٩,٥

تفاوت نسبة المستخدمين فى الانتاج (بريطانيا العظمى) :

السنة	عدد السكان	العمال فى الصناعات الاساسية	٪
١٩٢٩	٣٩,٦	بالملايين } ٥,٤ } ٤,٦ }	١٣,٦
١٩٣٢	٤٠,٢		١١,٤

ملحق رقم (٩)

حقائق وأرقام عن انحلال الرأسمالية الحديثة

أولاً — عجز الرأسمالية عن استخراص

القوة الانتاجية الأساسية (قوة العمل) للمجتمع

البطالة المزمنة : أدنى مستوى للبطالة في فترة وواج (١٩٢٩) بالملايين
٣ — ٤ (الولايات المتحدة) ١,٥ — ٢ (بريطانيا العظمى) ١,٥ — ٢ (ألمانيا).

أدنى وأعلى نسبة متويزة للعاطلين من أعضاء اتحادات العمال .

١٩٣٢	١٩٢٩	—	١٩٢٤	١٩١٣	١٩٠٠	
٢٢,١	١٢,٥		٩,٧	٧,٨	٢,١	بريطانيا العظمى
٤٣,٨	١٨		٦,٧	٢,٩	١,١	ألمانيا

تناقص عدد العمال المستخدمين فعلا في الصناعة (بعد الحرب الأولى)

متوسط التغير السنوي	عدد العمال	السنة	متوسط التغير السنوي	عدد العمال	السنة
------------------------	---------------	-------	------------------------	---------------	-------

(بالآلاف)

(بالآلاف)

١١٥ +	٩٤٣٩	١٩٢٥	٤٢٠ +	٨٨٩٠	١٩١٩
٢٥٥ —	٨٦٧٨	١٩٢٨	١٧ —	٨٨٢٢	١٩٢٩
٥٩٢ —	٥٧١٨	١٩٣٣	١١٥٨ —	٦٥٠٧	١٩٣١

العمال الصناعيون ومستخدمو المكاتب (المؤمن عليهم) المشتغلون فعلا:

١٩٣٦	٣٣	٢٩	١٩٢٤	
٧٨٧٦	٦٤٤٤	٧٢٣٤	٧٢٧٣	الصناعة كلها
٢٠٨٤	٢٠١٤	٢٥٦٤	٢٩١٩	نجم حديد. صلب. بناء سفن منسوجات

البطالة المستمرة : في بيانات المعهد المجري للأبحاث الاقتصادية (١٩٣٣)
حوالى ٢٤ ٪ من وقت السكان الزراعيين غير مستغل إذ ذاك (بسبب نظم
ملكية الأرض وحجم السكان) .

الفقر في بريطانيا العظمى : نسبة من يمنحون إعانة الفقر ٣٢٠ فى الألف
(١٩٢٩) والمعد حوالى مليون ونصف ، والعدد فى ألمانيا ١ — ١,٥ مليون
(١٩٢٩) وثلاثة ملايين خلال الأزمة العالمية .

شدة الازدحام فى المستعمرات وأشباهها :

فى الصين (١٩٢٥) حوالى ١٧٠ مليوناً لأعمل لهم ، وفى الهند ١١٠
(بالريف أو المدن) .

تناقص الزيادة فى السكان : (أى فى قوة العمل) .

متوسط الزيادة فى السكان (فى الألف)

الفترة	الولايات المتحدة	انجلترا وويلز	ألمانيا	فرنسا
١٩١١ — ٢٠	—	٦,٨	٣,٧	٦,٥
١٩٢١ — ٣٠	٩,٣	٥,٩	٧,٧	١٠,٨
١٩٣٣	٥,٩	٢,١	٣,٥	٥,٥

ثانياً — التدمير المباشر وغير المباشر لقوة العمل

ضحايا حرب (١٩١٤ — ١٨) : قتلى ٩,٩٩٨,٧٧١ — مصابون بجراح
خطيرة ٦,٢٩٥,٥١٢ — مصابون بجراح طفيفة ١٤,٠٠٢,٠٣٩ — أممى
ومفقودون ٥,٩٨٣,٦٠٠ — موتى سنة ١٩١٨ من الانفلات المتسببة عن
الحرب عشر ملايين .

(يضاف إلى ما تقدم ضحايا الحروب التي نشبت خلال الفترة الواقعة بين الحربين) .

ضحايا الإرهاب الأبيض : مقبوض عليهم ٥,١٨٧,٠٠٠ — جرحى ٣,٨٢٠,٠٠٠ — قتلى ٣,٤٠٩,٠٠٠ — محكوم عليهم بالإعدام ٢٤٣,٠٠٠ وبالحبس ٣١٩,٠٠٠ — المجموع الكلى = ١٢,٩٧٨,٠٠٠ .

التدمير الناشئ عن ازدياد الفقر :

(أ) بعد سنة ١٩٣١ تضاءلت صحة العاطلين كثيراً بألمانيا بسبب سوء التغذية والمسكن والعناية الصحية . (ب) نسبة وفيات الأطفال في بريطانيا العظمى ٦٥ في الألف (١٩٣٢) ، والنسبة أعلى في مناطق العمال . (ح) زادت نسبة المرض بين المتعطلين في الولايات المتحدة بمقدار ٠/٥٥ . (١٩٣٠) بالقياس إلى سنة ١٩٢٩ .

ازدياد حوادث الانتحار : ونسبتها في كل ١٠٠,٠٠٠ من السكان في عامي (١٩٣٣ — ١٩٣٤) .

العدد : الولايات المتحدة (٩٩٨٨ — ١٩٩٩٣) — بريطانيا (٣٧٩١ — ٦١٤٨) — ألمانيا (١٥٥٦٤ — ١٨٨٠١) .

النسب : الولايات المتحدة (١٥,٨ — ١٧,٥) — بريطانيا (٨,٣ — ١٣,٢) — ألمانيا (٢٣,٤ — ٢٨,٣) .

التدمير الناشئ عن نظام تشييل العمل : speed-up (إحصائيات شركة خاصة بالولايات المتحدة) .

السنة	عدد الحوادث	عدد حوادث الانتحار	عدد الحالات العقلية
١٩٢٦	٢٥٣٥	٦٩٦	٣٩
١٩٢٩	٢٩٣١	?	٥٥

ثالثاً - النمو في العمل غير المنتج

التناقص النسبي في عدد العمال المستخدمين في الصناعة :

ألمانيا				الولايات المتحدة			
السنة	عدد السكان	العمال في الصناعة	ـ/ـ	السنة	عدد السكان	العمال في الصناعة المدنية	ـ/ـ
١٩١٤	٩٧,٩	٧,٠٢	٧,٢	١٩٠٧	٥٢	٧,٩	١٢,٧
١٩٣٣	١٢٥,٧	٦,٠٦	٤,٨	١٩٣٣	٦٥,٢	٥,٧	٨,٨

(١) الزيادة في العدد النسبي للمشتغلين في التوزيع والخدمة الشخصية (الولايات المتحدة)

العمل	١٩١٠	١٩٣٠	١٩١٠	١٩٣٠
	(بالآلاف)		(النسب المئوية)	
أعمال إنتاجية	٢٦,٩١٧	٢٩,٦٦١	٧٠,٦	٦٠,٧
أعمال غير إنتاجية	٩,٥٣٩	١٥,٩١٥	٢٤,٩	٣٢,٩

(ب) بريطانيا العظمى (المستخدمون المؤمن عليهم)

العمل	١٩٢٣	١٩٣٣	١٩٢٣	١٩٣٣
أعمال إنتاجية	٧,٨٧٩	٧,١١٠	٧٧,٦	٦٧,٢
أعمال غير إنتاجية	٢,٢٧٢	٣,١٦٥	٢٢,٤	٣٠,٨

(ح) الزيادة في ألمانيا

الصناعة	١٩٠٧	١٩٣٣	١٩٠٧	١٩٣٣
تجارة - أعمال مصرفية - تأمين - فنادق الخ	٩,٨٣٩	٨,٩٩٩	٧٨	٦٨,٢
	٢,٧٧٦	٤,٢٠٥	٢٢	٣١,٨

(٥) تابع ألمانيا (المنشآت التي تستخدم أكثر من ٥ أشخاص)

١٩٣٢	١٩٢٨	١٩٣٢	١٩٢٨	
٨٢,٥	٨٢,٩	٥,١٩١	٩,٠٧٣	الصناعة
١٧,٥	١٢,١	١,٠٩٨	١,٢٥٤	تجارة . أعمال مصرفية . تأمين . فنادق الخ .

رابعا — بطء سرعة ازدياد الانتاج

النسب المئوية للزيادة أو النقص في الانتاج الصناعي

السنة	الولايات المتحدة	بريطانيا العظمى	ألمانيا	فرنسا	العالم الرأسمالي لانتاج العالم كله الصناعي والزراعي
١٨٩٧-١٩١٣	١٠٠+	٣٥,١+	٧٩,٥+	٥٨,٧+	٨١,٨+
١٩١٣-٢٩	٦٩,٨+	٠,٩-	٣+	٣٨+	٤٦,٦+
١٩٢٩-٣٣	٣٦,١-	١١,٨-	٣١,٣-	٢٢,٩-	٢٨,٨-

النسبة المئوية لازدياد أو نقص إنتاج العالم من الصناعات الهامة

السنة	الفحم	سبائك الحديد	الصلب	بناء السفن	استهلاك القطن
١٨٩٧-١٩١٣	١١٢+	٢٥٤,١+	١٣٩,٦+	١٥٠,٤+	٦٤,٧+
١٩١٣-٢٩	١٥,٨+	٦١,٥+	٢٧,٣+	١٧,١-	٨,٨+
١٩٢٩-٣٣	٣١,٤-	٤٧,٤-	٥٧,٥-	٨٢,٤-	١٨,١-

خامسا — تأخر التقدم التقني

بدليل تأخر كهرية الخطوط الحديدية كما يتضح من النسب المئوية التالية (١٩٣٦) : الولايات المتحدة ١,١ ، بريطانيا العظمى ٣,٩ ، ألمانيا ٤,١ ، فرنسا ٦,١ . . . ويُحتج بالخوف من تناقص سعر الفحم فتقل أجور النقل بالسكك الحديدية ويتضاءل الطلب على العمال .

ملحق رقم (١٠)

سادسا — الظاهرة المزممة من حيث قصور الاستغلال عن الطاقة

نسبة الانتاج في الصناعة إلى الطاقة

ألمانيا		الولايات المتحدة		بريطانيا العظمى	
١٩٣٢	١٩٢٩	١٩٣٢	١٩٢٩	١٩٣٢	١٩٢٩
٣٦	٦٧	٥٧	٧٨	٣٠	٥٢
الصناعة عموما			فحم		سبائك حديد
٣٠	٦٨	١٩	٨٧	٤٢	٥٩
سلع الطبقة العليا			صلب		صلب
٤٣	٦٧	١٤	٥٤	٦٦	٦٧
» » الدنيا			سيارات		تروجين
٢٧	٦٨	١٩	٧٨		فرنسا
هندسة			نحاس		
٥٠	٧٢	٥٥	٨٦	٣٩	٦١
منسوجات			ورق		سوبرفوسفات
٣٧	٥١	٣٠	٦٨	٤١	٤٥
تروجين			تروجين		تروجين

سابعا — ترميز أدوات الانتاج

(١) ازدياد أو نقص عدد المغازل في الصناعة القطنية

١٩٠٨ — ١٣		١٩٢٤ — ٢٨		١٩٢٨ — ٣٦	
٣,٧ +	٠,٣ +	١٥,٧ —	١٠,٣ +	٣,٧ +	١٠,٣ +
ألمانيا		١ —	١,٧ +	١ —	١,٧ +
الولايات المتحدة		٧,٤ —	٢,٣ —	٧,٤ —	٢,٣ —

بالملايين

(ب) حمولة السفن التجارية التي حطمت في البلدان الرأسمالية الرئيسية
(ألوف الاطنان)

١٩١٣	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	١٩٣٥
٨٧,٧	٩٤٣,٦	٨٤٨,٥	١٠١٨	١٣٤٦,١	٢٤١٥,٢	١٧٤٠,٩	١١٥١,٣
(ح) نقص مجموع الخطوط الحديدية (بالولايات المتحدة — بالأميال)							
السنة	خطوط تمت حديثاً	خطوط أتمت	الزيادة أو النقص				
١٩٢٩	٦٦٦	٤٧٥	١٩١ +				
١٩٣٢	١٦٣	١٤٥٢	١٢٨٩ —				
١٩٣٦	٩٣	١٥١٩	١٤٢٦ —				

ثامناً — تبرير البيع خلال الأزمة الاقتصادية

استخدم القمح بولاية نبراسكا للتدفئة في المدارس (لانخفاض ثمنه) ،
ودمرت البرازيل ٣٢ مليون شيكار بن تقريباً لغاية سبتمبر سنة ١٩٣٣ . الخ

ثامناً — ازدياد نفقات التوزيع

النفقات المباشرة وغير المباشرة في بيع سيارة مقدرة بمبلغ ٤٥٠٠ ريال
قد تبليغ ٢٠٠٠ ريال .

عاشراً — التسليح والحروب وقوات البوليس

الإدارة المركزية

الولايات المتحدة	بريطانيا العظمى
الرقم القياسي ١٩١٠ = ١٠٠	الرقم القياسي ١٩٢٢ = ١٠٠
١٩٢٠ ١٩٣٠	١٩٣٠ ١٩٣٣
١٣٨ ١٩٩	١٠٦ ١١٨
جميع الموظفين	

الميزانية الرسمية لتنفقات التسليح

(١٩١٢ - ١٣ = ١٠٠)

٣٨-١٩٣٧	٣٣-١٩٣٢	٢٩-١٩٢٨	
٣٢٥	٢٣٨,٧	٢٣٥,٧	الولايات المتحدة
٧٠٦,٢	٣٤٣,٩	٢٥٩,١	اليابان
٣٧٤	١٣٣,٣	١٤٧	بريطانيا العظمى

ثانيا - تحليل وتحليل

أولاً - الزيادة السريعة في تركيز الانتاج

في ألمانيا (١٩٠٧ - ٢٥) تضاعف عدد المنشآت الضخمة (١٠٠٠ عامل فأكثر) تقريباً، وزاد نصيبها من مجموع القوة المحركة من ٣٢٪ إلى ٤١,٣٪. ولم يعد الأمر عبارة عن عشرات الآلاف من المشروعات الكبيرة، بل شملت البلاد (١٩٢٥) ٦٧ مشروعاً (٥٠٠٠ عامل فأكثر) بها من القوة المحركة ضعف ما في ١,٦٠٠,٠٠٠ مشروع صغير. وعظم التركيز (١٩٢٥ - ٣٣) وأغلقت ألوف من المنشآت الصغرى بسبب الأزمة، وإن لوحظ فتح عدد كبير من هذا النوع لرغبة المتعطلين في عمل يعيشون منه، ومعظمها من النظام المنزلي القديم. وفي الولايات المتحدة (١٩٠٩ - ٢٩) ارتفعت نسبة قيمة إنتاج المشروعات العظمى (مليون دولار سنوياً فأكثر)، من ٤٣,٨٪ إلى ٦٩,٣٪، وزاد عددها (١٠٠٠ عامل فأكثر) من ٥٤٠ إلى ٩٩٦. ١٢٤ مليون حصان من القوة المحركة. وفي فرنسا (١٩٠٦ - ٢٦) زاد عدد المستخدمين في المنشآت الكبرى (٥٠ عاملاً فأكثر) من ٣٠,٦٪ إلى ٤٤,٨٪. (بنسبة مجموع المشتغلين في الصناعة)، وارتفع عدد المنشآت (١٠٠٠ عامل فأكثر) من ٢٠٧ إلى ٣٦٢. ونجحت عملية التركيز باليابان نجاحاً كبيراً في الفترة (١٩٠٩ - ٢٧) زاد عدد الشركات الصناعية والتجارية الكبيرة (وأس المال ٥ مليون ين فأكثر) من ٣٨ إلى ٦٨٧، رأس المال من ٤٩٥ إلى ٨١١٣ مليون ين، ونصيبها من رأس المال المدفوع من ٣٦,٢٪ إلى ٦٤,٢٪.

واتسع نطاق الهيئات المتحدة القديمة، وأتاحت الكيمياء والكهرباء فرصاً جديدة في عملية التوحيد، واتبع هذا التنظيم في عدة فروع مشغولة بصناعة سلع الاستهلاك (أحذية باتا مثلاً). وفيما يلي موجز لأسباب تسهيل عملية تركيز الانتاج بعد الحرب.

(١) وضح من الحرب عدم استواء التقدم بين الصناعات الثقيلة والخفيفة وبين الصناعات «الجديدة» و«القديمة»، كما أدى نقص العمل إلى التوسع في استخدام الآلات ونظام الانتاج الكبير. (٢) كان ازدياد القوى الإنتاجية للرأسمالية بعد الحرب أسرع في الصناعات والبلدان المتميزة من قبل بارتفاع مستوى مركز الانتاج، وتبعاً لذلك زادت أهمية هذه البلدان وهذه الصناعات، الأمر الذي يتضمن في حد ذاته مستوى عالياً من التركيز. (٣) ما حدث من تغييرات فنية هامة. (٤) حدة الصراع التنافسي بصفة خاصة بسبب اشتداد مشكلة الأسواق، ونمو الاحتكار، لأن انكماش الأسواق يسرع بإفلاس المشروعات الصغيرة والمتوسطة وامتصاص الكبيرة لها، كما أن نمو الاحتكار يدفعه إلى «خنق» ما ينافسه.

إن تركز الانتاج من حيث سرعته أخذ في الازدياد، ولكنه من جهة أخرى أبطأ من سرعة دوجة مركز رأس المال، كما أنه يتعثر خلف المطالب والفرص التي خلقها التقدم الفني الحديث. إن الأمر الأخير خلق فرصاً كبيرة لعمليات الإنتاج الموحد، ولكن الرأسمالية الحديثة لم تستطع استغلال ذلك بالقدر الواجب، ويبدو هذا إذا قيس بالتقدم الهائل في الزراعة الآلية وإنشاء المؤسسات الصناعية الضخمة في بلاد الاتحاد السوفياتي. هذه الصعوبات في وجه عملية تركز الانتاج الرأسمالية تنم عن ازدياد الاتجاه نحو الانحلال، وهي تزيد من متناقضات التركيز الرأسمالي. ويدل على ذلك عدم التوسع بالقدر الواجب في إنشاء مشروعات ضخمة جديدة أو توسيع القديمة عن طريق إدخال المعدات الجديدة، بنفس النسبة التي كانت ملحوظة قبل الحرب. ويلاحظ أن الهيئات المتحدة الاحتكارية تبتاع المشروعات الخارجة عنها وتغلقها، كما نلاحظ أن تقييد طاقة الأسواق يحدد من احتمالات إنشاء المشروعات الضخمة.

وازدیاد المتناقضات في عملية التركيز في ظل الرأسمالية الحديثة تنصح عنه الزيادة البالغة ن عدم استوائه. وهذا الأمر الأخير يفسر لنا الحقيقة

التالية وهي ، أن الاحتكار لا يشمل كافة فروع الصناعة ، وإنما يمثل صرحاً أعلى يرتكز على أساس واسع من الانتاج غير المحتكر .

تدل البيانات التي أوردناها في الملحق الثاني على النمو الهائل في الاحتكارات ، وعلى السرعة الكبيرة التي تمت بها هذه العملية خلال الحرب وما بعدها . ففي ألمانيا زادت اتفاقات الكارتلات من (٥٥٠ — ٦٠٠) عام ١٩١١ إلى ٢١٠٠ سنة ١٩٣٠ . وقد ذكر لينين أمثلة من الاحتكارات القوية كمنقابة الفحم في الرين ووستفاليا . ولكن شركة الصلب الموحدة بألمانيا (بعد الحرب) أكبر أربع أو خمس مرات من شركة جلسنكر شن . ورأس مال الشركة الكيماوية الموحدة أعظم عشرين مرة من رأسمال أي من المجموعتين اللتين أشار إليهما لينين . وفي الولايات المتحدة أنتج اتحاد الصلب ٢٧ مليون طن مقابل ١٤ مليوناً (١٩٠٨) أي أكثر من إنتاج بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا مجتمعة بمقدار مرة ونصف مرة في عام ١٩٣٢ . أما النقص في نصيبه بالنسبة إلى الانتاج الكلي فسببه ظهور احتكارات أخرى أهمها اتحاد بيت لحم للصلب Bethlehem Steel Corporation الذي ينتج ١٠ مليون طن سنوياً . ويدل على ازدياد قوة الاحتكارات ما حصصت عليه من أرباح طائلة ، فأرباح شركة جنرال موتورز قبل الحرب لم تتعد ١٠ مليون دولار فوصلت إلى ٢٧٢ مليوناً (١٩٣٢) . وبلغت أرباح شركة التليفون والتلغراف الأمريكية (١٩٠٠ — ٣٢) إلى جانب أرباح شركة بل التابعة أكثر من ٤,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار (أرباح الأخيرة من ١٩١٥ إلى ١٩٣٢) وبالجدول التالي بيانات تقريبية عن المستوى الذي بلغه تمكيد الانتاج خارجاً عن الاتفاقات الكارتلية والنقابية (في بلاد بقارات ثلاث : (١)

(١) (١) (عدد المشروعات الاحتكارية) ب) درجة شمولها صناعة معينة ٠/١ ج) درجة

شمول أعظم الاحتكارات لصناعة معينة ٠/١

الولايات المتحدة

الصناعة	السنة	١	ب	ح
اتراسيت	—	٦	٩٠	٤٥
حديد خام	١٩٣١	٤	٦٠	٤٣
زيت	٣٢	١	٥٠—٤٥	٥٠—٤٥
صلب	٣٢	٣	٦٠	٤٠
نحاس	٣٣	٥	٩٨	٣٧
سيارات	٣٣	٣	٨٩	٥٠
آلات زراعية	١٨	١	٦٥	٦٥
هندسة كهربية	٢٢	٢	٨٠—٧٥	٥٠—٤٠
تليفون وتلغراف	٣٠	١	٧٥	٧٥
راديو	٣٠	١	١٠٠—٩٥	١٠٠—٩٥
طباق	٣٠	٤	٧٩	٤١
سكك حديدية	٣٠	١٤	٨٦	١٢
قوة كهربية	—	٨	٧٤	٢٣

ألمانيا

خم	١٩٣٣	١٠	٤٥	٢٠—١٧
سبائك حديد	٣٢	٥	٨٦	٥٣
صلب	٣٢	٥	٨٣	٣٨
سيارات	٣٢	٤	٧١	٣٠
هندسة كهربية	٣٢	٢	٨٠—٦٠	—
صبغة صناعية	٢٨	١	١٠٠—٩٥	١٠٠—٩٥
أزوت صناعي	٣٢	١	٨٠	٨٠
بناء سفن	٢٩	٣	٧٥	٣٦
ملاحة	٣٠	١	٦١	٦١

ألمانيا

الصناعة	السنة	١	ب	ح
كهرباء	٣٠	٥	٥٠	—
حرير صناعي	٣٣	٤	٧٣	٢٤
خم	٣٠	٢	٥٠	٣٠
حديد و صلب	٢٩	٣	٧٥	٤٢
نحاس	٢٧	٥	٨٧	٢٣
نتر و جين صناعي	٢٨	٢	٧٩	٤٣
أسمنت	٣٢	٢	٧٠	٥٠
ورق	٢٨	١٠	٧٦	٧٦

والمستوى الذي بلغه الاحتكار في الانتاج أعلى لأن الجدول لا يشمل جميع فروع الصناعة المذكورة، ولم يراع في الفروع الواردة به إلا أعظم الاحتكارات. وكذلك هناك عدة احتكارات متداخلة ولا يدل الجدول عليها. وأخيرا فالجدول يعقل تماما الاتفاقات من نوع الكارتل وما يعاثلها. والامر الأخير مهم بصفة خاصة كما يتضح من المثال التالي: في صناعة الفحم بألمانيا حوالي (١٠) احتكارات من نوع الشركة الموحدة، وأضخمها — وهو شركة الصلب الموحدة — يسيطر على ١٧٪ — ٢٠٪ من إنتاج الفحم بالبلاد. ولكن لو أدخلنا في حسابنا الاحتكارات التي من نوع الكارتل لوجدنا أن نقابة الرين ووستفاليا للفحم وحدها تسيطر على ٩٩,٦٪ من إنتاج فحم الرور، و٧٤,٥٪ من إنتاج البلاد السكي. وفيما يلي بيان عن درجة سيطرة نقابات المنتجين (قبل الحرب الثانية) على مجال منفصلة من الانتاج بألمانيا.

الصناعات التي تسيطر عليها نقابات المنتجين درجة السيطرة (٠/٠)

بيوتاسيوم . سبائك الحديد . خم . ألواح صفيح . أسلاك .
عدادات كهربية . بخار . نيتروجين صناعي . سكر . جبر .
شبكات سلوك . صابون . زجاج . أسمنت . سجاير . إطارات
السيارات . طباق . كياويات . عقاقير . غلايات . أجهزة . ١٠٠ — ٩٥
عربات السمك الحديدية . طباعة . خيوط الكتان .
أنسجة الجوت . حرير . حرير صناعي . آلات . ٩٥ — ٨٠

بيان تقريبي عن نقابات المنتجين

العدد الكلي		
بريطانيا العظمى	٨٧	في الصناعات الثقيلة (تعددين . حديد . صلب . هندسة
	٦٤	آلية . هندسة كهربية . مواد كيمياوية) .
	١٦	في الصناعات الخفيفة (منسوجات . جلد . ورق منتجات
	٥	غذائية) بناء ومواد البناء .

إن العامل الهام في نمو الاحتكار هو تقدم درجة تركيز الصناعة الرأسمالية خلال الحرب وما بعدها . والعوامل التالية عجبات بنمو الاحتكار في العقود الأخيرة :

(١) الحرب ، إذ كانت الاحتكارات حجر الزاوية في تنظيم الدولة للصناعة مما قوى مركز الاحتكارات وزاد من أرباحها فاستغلت ذلك لتوسيع نطاق سيطرتها :

(٢) ازدياد مركزية رأس المال إلى حد لا مثيل له في التاريخ (وعجل بهذه الظاهرة : ١) الأرباح الهائلة التي هيأتها الحرب لحفنة من المحتكرين مما أشاع الفقر في كل مكان . ب) التضخم في السنوات الأولى بعد الحرب حيث حصل البعض في شهور قلائل على ثروات هائلة مما سبب خراب جماهير الناس . ج) النضال التنافسي الحاد . د) شدة الأزمة الاقتصادية العالمية .

(٣) نمو الصناعات « الجديدة » التي كانت منذ البداية في أعلى مستوى من التحكير . وكان أسرع الاحتكارات ملحوظاً في صناعات المواد الكيماوية والسيارات . الخ ، ومما سهل ذلك ارتفاع مستوى تركيز الإنتاج . وفي البلاد التي قامت فيها هذه الصناعات لأول مرة نراها اتخذت شكل احتكارات قوية .

(٤) عدم استغلال الطاقة الكاملة للجهاز الصناعي ، والصعاب الناشئة في إيجاد الأسواق . ودليل ذلك إنشاء شركة الصلب الموحدة بألمانيا (١٩٢٦) بقصد تركيز أكبر عدد ممكن من المشروعات في ظل ملكية واحدة حتى يتسنى إغلاق المشروعات الأقل حجماً والمتأخرة من الوجهة الفنية ، وبذا يمكن إدارة أعظم المشروعات من حيث الإعداد الفنى إلى أقصى طاقتها وكفايتها . وثمة عامل آخر وهو محاولة خلق الأحوال اللازمة لإدخال قدر أعظم من التخصص للمشروعات المختلفة . هذا المثل يميز حركة توحيد الشركات ، وهى الحركة التى اتسع نطاقها إلى حد كبير جداً في فترة التثبيت الرأسمالى وأصبحت متصلة اتصالاً لا انفصام له بما يقال له « التنظيم العلمى الرشيد للصناعة » rationalisation .

(٥) بسبب شدة الصراع فى الأسواق العالمية نما الاحتكار حتى فى البلاد التى دون غيرها من هذه الوجهة . ففي بريطانيا العظمى عجل بهذا كثيراً قيام الصناعات « الجديدة » . غير أن تغييرات هامة طرأت كذلك على الصناعات القديمة وبخاصة قبيل الأزمات مباشرة وفى أثناءها ومثال ذلك The Lancashire Cotton Corporation . ويلاحظ أن بريطانيا دون ألمانيا والولايات المتحدة من حيث درجة الاحتكار فى الصناعة لأن الصناعات « القديمة » دون مثيلتها فى البلدين الآخرين من حيث تركيز الإنتاج .

(٦) بعد الحرب صار عدم استواء التطور الرأسمالى أشد وضوحاً . ففي اليابان وفرنسا كان تقدم الصناعة السريع مصحوباً بسرعة نمو الاحتكار فيها ، وفى أثناء الأزمات انهارت بعض الاحتكارات لعجزها عن مواجهة منافسة

سواها ولكن يمكن القول بصفة عامة ان الازمة كانت فترة زاد فيها دور الاحتكارات وعظم استبدادها إلى حد بالغ . والأرقام التالية توضح التغيرات التي حدثت في ميدان الكرتلة خلال الازمة الاقتصادية (يناير ١٩٣٠ — أغسطس ١٩٣٤) :

نقابات المنتجين		١١ دولة أوروبية		ألمانيا	
بعثت من جديد	١٢٧	٦١	١٣	١٤	١٤
تداعت	١٨٠	٤٩	١٥	٥	٥
أنشئت	٢٧٧	١٤٢	١٨	٤٧	١

هذه السرعة الكبيرة في إنشاء نقابات المنتجين سببها دخول الازمة في مرحلة « كساد من نوع خاص » ، وقوانين النازي بشأن التكتل الاجباري وما ساعد على تقوية الاحتكارات خلال الازمة شراء أسهم الشركات المنافسة التي هبطت قيمتها نتيجة أزمت بورصة الأوراق المالية . ومن المسائل المميزة أنه خلال الازمة استغلت الاحتكارات سلطة الدولة وخزانتها بصفة خاصة لتقوية مركزها ، فنالت إعانات وافرة « لإصلاح شأنها » ، كما حصلت على إعانات لبناء مصانع الذخيرة ، وطلبات حكومية وبخاصة من الأساحة . وفي سبيل الخلاص من الازمة اتخذت بلدان كثيرة إجراءات صامت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على تقوية سلطة الاحتكارات وكانوا يخفون الغرض الحقيقي بعبارات مثل « تقييم مجال عمل الاحتكارات » . والمثل التالي جدير بالذكر : ففي ١٩٣٢ اشترت الحكومة النازية أسهم شركة جاسنكرشن للتعدين بأكثر من قيمتها السوقية بحجة منع تسربها إلى أيدي أجنبية ، وفي ١٩٣٣ أعادت الحكومة — تحت ضغط رجال الصناعة — « تعمير » الشركة الموحدة ، وترتب على هذا أن فقدت الحكومة السيطرة التي سبق أن نالتها بشراء الأسهم .

ويحاول الاشتراكيون الديموقراطيون أن يظهروا أن إجراءات الحكومة

تدل على دخول الرأسمالية في دور جديد هو عصر الرأسمالية الحكومية الذي فيه تخضع المصالح الخاصة للاحتكارات — كما يدعون — لصالح الدولة، ولكن الحقيقة أن مثل هذا الاتجاه يثبت ما قال لينين من أن الاحتكار الحكومي في المجتمع الرأسمالي وسيلة لضمان أرباح الملايين .

ثالثاً — ازدياد قوة الاحتكارات المصرفية والولجارية المالية:

يرى لينين في تضخم الودائع أكبر الأدلة على تركيز المصارف وتحول وظيفتها في الاقتصاديات الرأسمالية. وكانت زيادة الودائع بعد الحرب عظيمة إلى حد لا مثيل له. ففي فترة التضخم النقدي انهارت ودائع المصارف الألمانية وبلغت (١٩٢٣) خمس مستوى (١٩١٣ — ١٤)، ثم ارتفعت (١٩٢٤ — ٢٧) متخطية مستوى ما قبل الحرب بنسبة ٤٠ ٪، واستمرت الزيادة ثم بدأ التناقص بسبب الأزمة وأثرائها. وهذه الظاهرة تنطبق على الدول الرأسمالية الكبرى، وقد زادت ودائع المصارف وصناديق التوفير من ١٢٧ مليون مارك (١٨٨٠ — ١٩١٣) إلى ١٨٣ (١٩١٣ — ٢٨). وهذا دليل على أنه خلال أزمة الرأسمالية عظم تركيز الثروة الاجتماعية في أيدي قادة الرأسمالية المالية إلى حد بعيد جداً .

وكانت الزيادة في أهمية الاحتكارات الكبرى في النظام المصرفي وفي الدور الذي تلعبه أعظم سرعة. فقد امتصت ست مصارف ألمانية كبيرة (١٩١٤ — ٣٣) ١٩١١ مصرفاً فروعها ١٦٩٩. ويلاحظ كذلك تناقص عدد المصارف الكبرى المسيطرة على موارد الائتمان في البلد، فقد هبط العدد بألمانيا من ٩ إلى ٤ مصارف بينما زاد نصيبها من الودائع من ٤٩ ٪ (١٩١٢ — ١٣) إلى ٦٣ ٪ (١٩٣١). وزادت فروع المصارف فبعد أن كان لمصارف برلين الست الكبرى ٤٥٠ فرعاً ووكالة أصبح لثلاث فقط ٨٤٤ (١٩٣٢). وفي البيان التالي ما يوضح تركيز المصارف :

ودائع أكبر مصرف (مقدرة بالملايين) :

بريطانيا العظمى (بالجنيه) ٨٩	٤٨٧	٥	(ميندلند بنك)
ألمانيا (بالمارك) ١٥٧٣	٢٦٥٢	٥	(دوتش بنك - دسكوفتو)
الولايات المتحدة بالدولار ١٨١	٢٢٨٦	٥	(Chase National Bank)

وسببت الأزمة إفلاس مصارف ضخمة (درسدن بألمانيا). وأزمة الائتمان إلى جانب عوامل أخرى — حملت الاحتكارات المصرفية على الالتجاء إلى خزانات الدول لتقوية مركزها، كما عجلت بإفلاس المصارف الصغيرة (٤٠٠٠ بالولايات المتحدة : ١٩٢١ — ٢٩) فهبط عدد مصارف البلد من ٢٥٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ (١٩٢٩ — ٣٣)، وفي اليابان من ٢١٥٥ إلى ٥٦٣ (١٩١٤ — ٣٥). وقد شهدت أزمة ١٩٢٩ والسنوات التالية لها أعظم عمليات امتزاج المصارف. وفي الوقت ذاته زاد ائتلاف المصارف بالاحتكارات الصناعية. ففي ١٩٣٢ نقص عدد مصارف برلين العظمى إلى النصف بينما تضاعف عدد الشركات التي فيها ممثلون لهذه المصارف. ولا ريب أن هذه الظواهر زادت من قوة الأوليغاركية. ومما يجدر ذكره أن قيمة الأوراق المالية المقيدة ببورصة نيويورك (يناير ١٩٢٩) أعظم من مجموع قيمة الأوراق المالية في العالم الرأسمالي كله في سنة ١٩١٠. ونمو قوة الأقلية المالية معناه ازدياد الضريبة التي تفرضها هذه الأقلية على المجتمع فأولا زادت أرباح مروجي المشروعات كثيراً (لازدياد قيمة ما يصدر من الأوراق المالية) والمضاربة في البورصة من مصادر ربح هذه الأقلية. ففي عهد الأزمة تقلب سعر الأوراق ٢٠ ٪، ٣٠ ٪، ٤٠ ٪. خلال أسابيع بل أيام مما أتاح فرصة الاتراء لوحوش البورصة الضارية. لقد خسر القوم في الولايات المتحدة عشرات الملايين من الدولارات خلال الأزمة، ولكن خسارة الكثيرين ربح القليلين. واستغلت الاحتكارات الكبيرة فرصة هبوط أسعار الأوراق المالية فاشتريت أسهم مشروعات كثيرة بأسعار تقرب من العدم. وهذه الأساليب «المشروعة» تكلمها إلا لعيب وحالات النصب والخداع، كما في حادثة ستافسكي بفرنسا التي

كشفت الغطاء عنها (١٩٣٤) وراح ضحيتها حوالى بليون فرنك .
ونظام القبض من أسس سلطان الأقلية المالية الحاكمة . وقد وصلت هذه
العملية حدوداً واسعة ، فقد كان مورجان وشركاؤه يسيطرون عشية الأزمة
على رأس مال قدره ٧٤ مليون دولار وملكوا في أيديهم اتحادات تبلغ
أصولها ٢٠ بليون دولار . إن عدد الذين يتحكمون فعلاً في ثروة المجتمع
الرأسمالى يتضاءل باطراد ، فقد ذكر جبرار سفير الولايات المتحدة في ألمانيا أن
٦٤ شخصاً يتحكمون في ثروة بلاده . وقدرت صحيفة Bergwerkszeitung
(لسان حال الصناعة الثقيلة بألمانيا) أن ١٠٠ شخص يسيطرون على الشركات
المساهمة في فرنسا ، وعلى رأسهم رجالان يمثلان قوة الرأسمالية المالية في تلك البلاد .

رابعا — نصير رأس المال

من البيانات عن فترة ما بعد الحرب نستخلص الأمور التالية :

(١) عظم الزيادة في مجموع الأموال المستثمرة بالخارج فهي (٢٠ — ٤٠)
بليون فرنك بالنسبة إلى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا
برغم أن الحرب أفقدت ألمانيا ٤٤ بليون ، فرنسا ٢٣ ، وتصرفت انجلترا في
ربع استثماراتها بالخارج بقصد تمويل الحرب .

(٢) تغيير مراكز الدول في سوق صادرات رأس المال ، فشغلت الولايات
المتحدة المكان الأول ، وانقطعت الصادرات من ألمانيا .

(٣) خرجت روسيا من نطاق الاستثمار الأجنبي ، ودخلت ألمانيا في
عداد مستوردي رأس المال ، وزادت أهمية أمريكا الوسطى والجنوبية بسبب
توسع الولايات المتحدة التي حاولت إبعاد انجلترا ، وعظمت أهمية الصين
حيث ارتفعت الاستثمارات الأجنبية فيها (١٩١٤ — ٢٩ أو ٣٠) من
١٠٠٠٠٠٠٠ و ١٦١٠٠٠٠٠ إلى ٣٢٤٣٠٠٠٠٠٠ ريال ، ونصيب الدول في الزيادة :
اليابان (٢٢٠٠٠٠٠٠ — ١٠٣٧٠٠٠٠٠) ، الولايات المتحدة
(٤٩٠٠٠٠٠٠ — ١٩٧٠٠٠٠٠٠) ، وانجلترا (٦٠٨٠٠٠٠٠ —
١٠١٨٩٠٠٠٠٠) .

(٤) تباطؤ سرعة صادرات رأس المال بالقياس إلى ما قبل الحرب ، ففي الفترة (١٩٠٢ — ١٤) تراوحت الزيادة في الأموال المستثمرة بالخارج بين ١٠٠ ، ٧٠ بليون فرنك (في حالة الدول الرئيسية الأربع) ، بينما كانت الزيادة (٢٠ — ٤٠) بليوناً في الفترة (١٩١٤ — ٢٠) . (تراجع هذه الظاهرة إلى : — مركز الرأسمالية غير المستقر — انكماش مملكة رأس المال بسبب تكوين اتحاد السوفييت وازدياد الثروات القومية في الممتلكات الاستعمارية — اضطراب وسائل الاتصال الدولي أثناء الأزمة نتيجة خفض العملة ، وتحريم الصادرات من الذهب ، وعدم الوفاء بالقروض الأجنبية والالتزامات التجارية .. الخ) .

وأخيراً نلاحظ وجود عقبات خلال ١٢ أو ١٥ سنة من العقدين الأخيرين في سبيل تصدير رؤوس الأموال مثل الحرب والتضخم النقدي التلي لها ، والأزمة العالمية التي سببت هبوط قيمة الاستثمارات الأجنبية والدخول المترتبة عليها .

خامساً — نمو الاعتبارات

انهارت أغلبية نقابات المنتجين الدولية بسبب الحرب ، كما لم تعد الصناعات الأساسية في البلدان المحاربة قادرة على إمداد السوق العالمية . وفي سنوات السلم الأولى أخذت النقابات الدولية تعود إلى الحياة ببطء ، غير أن هذه العملية عرقلها التضخم النقدي إذ أبت دول كثيرة الارتباط باتفاقات تحد من حريتها في استقلال عملتها المحفظة لإغراق الأسواق . ونمت النقابات في عهد استقرار الرأسمالية ، ومن الغريب أن عددها بلغ ٣٢٠ سنة ١٩٣١ (أي ثلاثة أمثاله سنة ١٩١٠) . أما الانصبه فكانت كالآتي : نقابة إنتاج الصلب الدولية ٣٢ . / ٤٥٠ . (١٩٢٩ ، ٣٢) — نقابة الحرير الصناعي ٧٠ . / (١٩٢٩) . وقد تداعت بعض النقابات (النحاس مثلاً) بسبب الأزمة وذلك راجع إلى : حدة المنافسة وتزعزع السوق العالمية ، والتضخم النقدي في بلدان كثيرة ، وتقدم إغراق الأسواق ، وعدم استواء

تقدم الرأسمالية خلال الأزمة مما ترتب عليه تغير أحوال الإنتاج في البلدان المختلفة وعلاقة القوى بينها . ولكن التناقض المؤقت في عملية التكتل لا يعنى نقصاً في تقسيم العالم اقتصادياً بين الاحتكارات . وليس ازدياد قوة الاحتكارات التي تقسم السوق العالمية بالظاهرة الجديدة الوحيدة ، بل زاد عدد الأشياء التي تقسم وبخاصة الصناعات « الجديدة » ، فنجد احتكارات في صناعات السيارات والحرير الصناعي الخ مما لم يكن له وجود قبل عام ١٩١٤ . ونلاحظ من جهة أخرى أن الظروف التالية ذات أهمية بصفة خاصة من حيث المبدأ . فأولاً حرمت الثورة الروسية الاحتكارات الدولية سوقاً واسعة ، وثانياً سياسة الاتحاد السوفيتي الذي دخل السوق العالمية كعامل مستقل ، وهى سياسة تعوق الاحتكارات عن اقتسام العالم اقتصادياً وذلك في مناطق التجارة الدولية التي تلعب فيها التجارة الروسية دوراً بارزاً .

سادساً — تقسيم العالم بين البلدان الرأسمالية

- نلاحظ التغيرات التالية في الفترة الواقعة بين الحربين الإمبرياليتين :
- (١) خروج روسيا من عداد الدول الإمبريالية وتحولها إلى اتحاد حر بين قوميات ذات حقوق متساوية ، وبذلك هبطت نسبة المستعمرات بأسيا من ٥٦,٦ ٪ حسب تقدير لينين إلى ٢٠,٦ ٪ (١٩٣٢) (بما في ذلك كوريا ولكن لا ندخل في عدادها الأقاليم الصينية التي استولت عليها اليابان) .
 - (٢) اعتبر لينين الصين في عداد شبه المستعمرات ولكنها كانت الاستعمار الياباني وعملت على تحرير ذاتها .
 - (٣) استقلال تركيا ، وتقدم إيران وأفغانستان في هذا الاتجاه (ومغزى هذه التغيرات تعرض الأساس الذي يقوم عليه احتكار الإمبريالية الاستعماري للتقويض) .
 - (٤) توسيع نطاق السيطرة الاستعمارية نتيجة لتحويل بلدان شبيهة

بالمستعمرات أو شبه مستقلة إلى مستعمرات (الحبشة . منشوريا — بعض الولايات الشمالية بالصين) .

(٥) البيانات الجديدة تثبت أن العالم على أبواب عهد من إعادة التقسيم . فقسمت ممتلكات ألمانيا وبذا زادت أملاك بريطانيا وفرنسا وإيطاليا . وبدأ العهد بالاعتداء على منشوريا والحبشة ، وبذا يتمهد الطريق لحرب أخرى .

سابعاً — ازدياد وضوح عدم استواء القمرم الرأسمالى

كان الخطر الوشيك من نشوب حرب إمبريالية أخرى تأييداً تاريخياً لصحة مبدأ عدم استواء التقدم الرأسمالية في ظل الامبريالية ، كما ثبتت حقيقة « إعادة توزيع العالم الذى اكتمل تقسيمه » . وقد أثبت نجاح اتحاد السوفيت الاشتراكي إمكان إقامة النظام الاشتراكي في بلد واحد . وقد أثبت التاريخ فضلاً عن هذا أسس المذهب وتفصيلاته من حيث أهمية دور عدم استواء التقدم الرأسمالى في عصر الاحتكار هذا . ففي العشرين سنة التالية للحرب الأولى نجد تفاوتاً واضحاً في معدل سير تقدم البلدان الرأسمالية الهامة وفي معدل تقدم فروع الصناعة المختلفة ، وهذا بدوره سبب تغييرات هامة في علاقة القوى الاقتصادية بين البلدان كما بين الفروع المختلفة من الصناعة . والزيادة في عدم استواء التقدم عجبت بعملية التسوية بين البلدان وبين الصناعات ، وهذا سبب أيضاً بينها ، كما أدى إلى بروز عدم استواء التطور أو التقدم الرأسمالى . ومن جهة أخرى زاد الاختلاف في مستوى الصناعات والبلدان الأخرى . والاختلاف في درجة القوة الاقتصادية والحربية والسياسية والاستعمارية للبلدان المختلفة قد زاد زيادة هائلة ، وهذا من العوامل الحاسمة الداعية إلى حدة التوتر في العلاقات الدولية مما عجل بتهيئة الظروف والأحوال لنشوب حرب ثانية . وأخيراً فعدم الاستواء في التقدم السياسي لختلف البلدان الرأسمالية قد بدا في أشكال جديدة .

الاختلاف في سرعة نمو البلدان المختلفة

سنفحص في الجدول التالي ثلاث مراحل أساسية في تطور الرأسمالية (١) ١٨٦٠ - ٨٠ وهي فترة المنافسة الحرة (٢) ١٨٩٠ - ١٩١٣ حيث أصبح الاحتكار عاملاً حاسماً في اقتصاديات البلدان الرأسمالية الهامة (والسنوات العشر بين الفترتين مرحلة انتقال) (٣) ١٩١٤ - ١٩٢٩ فترة الحرب العالمية (الأولى) والازمة العامة التي تعرض لها النظام الرأسمالي.

ازدياد أو تناقص الإنتاج الصناعي (٪)

البلد	١٨٦٠ - ٨٠	١٨٩٠ - ١٩١٣	١٩١٣ - ١٩١٩
اليابان	—	—	١٩٧ +
كندا	—	٢٤٥ +	١٢٠ +
الهند البريطانية	—	—	٨١ +
روسيا	١١٣ +	٢٧٠ +	—
الولايات المتحدة	١١٣ +	١٥٦ +	٧٠ +
إيطاليا	—	١٥٠ +	٧٦ +
ألمانيا	٧٨ +	١٢٨ +	١٣ +
فرنسا	٦٥ +	٧٩ +	٣٨ +
بريطانيا العظمى	٥٦ +	٦١ +	١ -
بولنده	—	—	١٠ -
العالم الرأسمالي	٨٦ +	١٣٣ +	٤٧ +

ويتضح من الجدول أنه بتغير الفترات التاريخية زاد الاختلاف في سرعة نموها. والأرقام السابقة تجعل في استطاعتنا أن نتبين الاتجاهات الرئيسية في تقدم الصناعة الرأسمالية. فما هذه الاتجاهات؟

في الفترة الأولى زاد انتاج العالم الرأسمالى بنسبة ٨٠ ٪ وفي الثانية بنسبة ١٣٣ ٪ . وكذلك يبدو واضحاً عدم استواء تطور مختلف البلدان وحدثت أبطأ نسبة في كلتا المرحلتين في بريطانيا العظمى .

ونتيجة للحرب الرأسمالية تضاعلت بشدة سرعة نمو الصناعة العالمية عموماً ، ففي الفترة (١٩١٣ — ٢٩) بلغت الزيادة في الإنتاج ٤٧ ٪ أى المتوسط السنوى ٢,٤ ٪ مقابل ٣,٧ ٪ في الفترة (١٨٩٠ — ١٩١٣) . وفي السنوات الخمس التالية تضاعف الإنتاج ، وإلى جانب هذا البطء العام زاد وضوح عدم استواء التقدم في البلدان المختلفة وبدأ ذلك كالآتى :

(١) زيادة كبيرة في سرعة تقدم بعض البلدان (اليابان وكندا) .

(٢) تقلب لانتاج وأغى دول أوربا وهى بريطانيا العظمى بعد الحرب وكان ذلك حول مستوى لم يتعد حد سنة ١٩١٣ ، وهذا من أعراض الانحلال العميق للرأسمالية .

(٣) (في الفترة ١٨٩٠ — ١٩١٣) تقدمت الولايات المتحدة وإيطاليا وألمانيا بمعدل كاد يكون متساوياً ، وكان الفرق طفيفاً في حالة كل من فرنسا وبريطانيا العظمى وإن كانت الدولتان متخلفتين كثيراً وراء غيرهما وخلال الفترة (١٩١٣ — ٢٩) تقاربت الولايات المتحدة وإيطاليا وحدهما من حيث معدل التقدم .

(٤) تغير في مراكز الدول في الفترة (١٩١٩ — ٢٩) انتقلت ألمانيا من البلدان التى يزيد فيها الانتاج الصناعى بأعظم سرعة الى مجموعة الدول التى زاد فيها الانتاج الصناعى بأبطأ سرعة ، بينما تغيرت فرنسا في الاتجاه المضاد وإن كان بدرجة أقل .

ازدياد وضوح عدم استواء تقدم الفروع المختلفة من الصناعة . والجدول التالى يوضح انتاج العالم الرأسمالى من الصناعات المختلفة في سنة ١٩٢٩ مع الموازنة بسنة ١٩١٣ (٪) .

٢٨٦	النرويجين (سلفات النشادر)	٨٣	بناء السفن
٤١١	الزيت	١١١	(استهلاك) القطن
٤٢٤	الالمنيوم	١١٦	الفحم والليجنيت
٨٩٣	السيارات	١٢٦	سبائك الحديد
١١٧٢	الحرير الصناعي	١٦٠	الصلب

فالصناعات الهامة (سبائك الحديد — الفحم — القطن) تقدمت ببطء عظيم وإن كان مركزها مختلفاً في البلدان المختلفة، ومن جهة أخرى تقدمت الصناعات الجديدة تقدماً سريعاً جداً. والاختلاف في نمو الصناعات التي تنتج أدوات الإنتاج وتلك التي تفتح سلع الاستهلاك وكذلك الاختلاف بين الصناعات المحتكرة، وغير المحتكرة، عظيم للغاية.

وثمة ظاهرة أكثر أهمية وهي ازدياد التفاوت بين الزراعة والصناعة ويبدو ذلك في أنه في الوقت الذي نشاهد فيه إحياء جديد للصناعة بعد الحرب تعرضت الزراعة منذ سنة ١٩٢١ لازمة طويلة زادت حدتها في خلال الأزمة الاقتصادية العالمية. وفيما يلي موجز للأسباب الرئيسية التي ترجع إليها الزيادة الشديدة الواضحة في عدم استواء التقدم خلال العشرين سنة التالية لانتهاء الحرب العالمية الأولى.

١ — أثناء الحرب كانت أحوال التطور الاقتصادي مختلفة في البلدان المختلفة، وبعد الحرب جدت ظروف ناشئة عن معاهدات الصالح ساعدت على التقدم الاقتصادي لبعض البلدان، وأعاقته في بلدان أخرى.

٢ — عظم نمو الاحتكارات وما يترتب على ذلك من عدم إيراد الزيادة في التقدم الفني.

٣ — أثر تكوين اتحاد السوفييت في مختلف البلدان الرأسمالية بدرجات متفاوتة، لأنه حد من احتمالات توسع الرأسمالية العالمية وحرمها من مورد ضخم للمواد الأولية، ومن سوق واسعة للسلع واستثمار رؤوس الأموال

٤ — ومن العوامل الحاسمة ازدياد انحلال النظام الرأسمالى وهو ما يميز فترة الأزمة العامة التى تعرضت لها الرأسمالية . فى الوقت الذى تقاضت فيه احتمالات نمو القوى الإنتاجية ، زادت حدة الصراع والتنافس من جانب المشروعات والصناعات والبلدان فى سبيل توسيع مدى هذه الاحتمالات ، وغالباً ما كان التقدم فى ناحية يتم على حساب التأخر فى غيرها .
تغير علاقة القوى الاقتصادية للبلدان الرأسمالية الهامة :

هذا التغير من وقت إلى آخر ، والذي يوضحه الجدول (على الصحيفة المقابلة) من آثار عدم استواء التقدم . فى أواخر القرن الماضى شغلت الولايات المتحدة مركزاً إنجلترا كالدولة الصناعية الأولى ، ولكن درجة تفوق الولايات المتحدة الصناعى كانت صغيرة نسبياً إذ تمتعت إنجلترا بمقابل ذلك بتفوق فى ميادين التجارة والايمان العالميين والاستثمارات الأجنبية والسلاح البحرى والقوة الاستعمارية . وفى الفترة (١٩٠٠ — ١٣) سارت الولايات المتحدة خطوة إلى الأمام ، فى عشية الحرب كان إنتاجها من الصلب وسبائك الحديد والفحم أكثر منه فى حالة إنجلترا ، وبلغت قيمة إنتاجها الصناعى أكبر من قيمة إنتاج بريطانيا العظمى مرتين ونصف مرة . ولكن ظلت إنجلترا محتفظة بتفوقها فى التجارة العالمية والاستثمارات الخارجية وسوق النقود العالمية ثم تغير الموقف بعد الحرب فصارت الولايات المتحدة دولة كبرى لإصدار رأس المال ، وانتزعت من لندن مركزها فى سوق النقود ، وشغلت المحل الأول فى حجم التجارة الخارجية ، وقاربت إنجلترا فى السلاح البحرى بينما طردت الزيادة فى إنتاجها الصناعى ، وعظم التفاوت فى معدل التقدم فى البلدين إلى درجة هائلة . ورغم هذا نلاحظ على بريطانيا العظمى ما يأتى :

(١) احتفظت بممتلكاتها الاستعمارية ؛ بل وزادتها كثيراً (٢) نسبة ما تستطيع تصريفه فى الأسواق الخارجية من مصنفاتها أكبر من مثيلتها بالولايات المتحدة خمس أو ست مرات ، وذلك بفضل ممتلكاتها (٣) تزيد استثماراتها فى آسيا وإفريقية وأستراليا وكذلك الأرجنتين عن استثمارات الولايات المتحدة .

١٩٣٦	١٩٣٩	١٩١٣	١٨٨٠	وحدات القياس	القيمة المحركة في الصناعة
ب	ب	ب	(أ) بريطانيا المعظمي	ملايين الاحصائية	قيمة الانتاج (التمدين و عمل المصنوعات) انتاج الصلب التجارة الخارجية
—	٤٢٩٣	٢٢٤٢	٣٩٩	٣٩٩	٣٩٩
—	٧٦٣٢	٢٦٣٤	١٠٥٩	٥٨	١٨٨٨
٤٧٧	١١٩٩	٩٨	٣١٣	١٣	١٣
٤٨٤	٣٦٢	٨٩٤	٤٣١	١٥٦	٢٧٨
٠٦١	١	٧٨٨	٢	٠٩	—
١٣	٥٧	٤٢٤	٧٨١	—	—
—	—	٩٤	٩٩	٢٢	—
١٣٥٦	٢٠٣٩	١٤٣٨	٢٠١٧	٣٥٨	٦٥٢
١٥٧	١٣٠	١٣٨	٠٨٤	—	—
١٥	١٨	٢٠	٣٤	—	—
٢٥	٥٣	٥٤	٢٢	—	—
١٢٢١	١٣٨١ (٣٨-١٩٧٧)	٨٣٠٢	٣٣٥٣	٦٣	١٢٧
١٤٢١	٤٦٥	١٣٩	٩٧	—	٢٦٧٩
(١٩٣٢)	—	٤٤٠٦	(١٩١٤)	—	—

القوة المحركة في الصناعة
قيمة الانتاج (التمدين و عمل
المصنوعات)
انتاج الصلب
التجارة الخارجية
صادرات السلع المعنوية
إصدار الأوراق المالية
الخارجية
مجموع الاستثمارات الخارجية
الاسطول التجاري (حوالة)
البحرية
البوارج
الطرادات
الممر وفات الرمية على القوي
السلحة
سكان المستعمرات

والتغير الآخر الحاسم في علاقة القوى راجع إلى نمو الامبريالية اليابانية بصورة استثنائية . إن سرعة معدل تقدم اليابان زادت من قوة مركزها الاقتصادي بصورة مطلقة ونسبية ، وعجلت بعملية التسوية بينها وبين الدول الامبريالية الأخرى . ومع ذلك لا تزال اليابان دون الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى من حيث درجة القوة الاقتصادية كما يتضح من الجدول التالي :

الأرقام القياسية عن علاقة القوى بكل من اليابان
والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى

معدل النمو	السنوات	وحدات القياس	اليابان	الولايات المتحدة	بريطانيا العظمى
الإنتاج الصناعي	١٩١٣-٢٩	في المائة	١٩٧ +	٧٠ +	١ -
المحركات السكرية في الصناعة	» »	» »	١٤٥٠ +	٣٣٠ +	٣٦٣ +
المصادر (مع عدم حساب التغيير في الأسعار)	» »	» »	٢١٢ +	١١٠ +	٣٩ +
النصيب من الانتاج في صناعة العالم الرأسمالي	١٩٢٩	» »	٢٥	٤٧	٩٨
إنتاج الصلب	١٩٣٥	» »	٣٧	٤٣٤	١١٩
النصيب من التجارة العالمية	١٩٢٩	ملايين الاطنان	٢٣	٥٧٣	٩٧
الأسطول التجاري البحري	١٩٣٦	المسجلة	٥	٤٧٨	١١٩
(١) الجمولة السككية	١٩٢٥-٢٩	في المائة	٣	١٤	١٣٦
(ب) البوارج	١٩٣٦	ملايين الاطنان	٣٩	١٢١	١٥٤
(ج) الطرادات	١٩٣٦	ملايين الاطنان	٤٢	١٢٦	٢٠٤
عدد سكان المستعمرات	١٩٣٦	ألف الاطنان	٨٤١	١٠٧٢	١١٩٦
خلا منشوريا	»	الوحدات	٩	١٥	١٥
بما في ذلك منشوريا	»	»	٤١	٢٥	٥٣
ملايين	١٩٣٢	ملايين	٢٨	١٤٦	٤٦٦,٥
الانفس	»	الانفس	٦٠	١٤٦	٤٦٦,٥

وقد حدثت تغييرات ذات مغزى بالنسبة إلى ألمانيا وفرنسا، إذ زادت
كما يتبين من الجدول التالي :

١٩٣٩		١٩٢٩		١٩١٣		وحدات القياس	السكان
فرنسا	ألمانيا	فرنسا	ألمانيا	فرنسا	ألمانيا		
٤١٨ (١٩٣٣)	٦٥٢	٤١٢	٦٤	٣٩٨	٦٧	ملايين الأتقس	السكان
—	٣٣٨ (١٩٣٣)	١١٧٢ (١٩٣٦)	١٨٩ (١٩٣٨)	٣٥٥ (١٩٠٦)	٨٦٤ (١٩٠٧)	» الأخصنة	القوة المحركة في الصناعة
٦٢	١٣٢	٧٦ (١٩٢٨)	١٢٦	—	—	في المائة	النصيب في إنتاج صناعة العالم الزراعي
٦٢	١٩٢	٩٧	١٦٢	٤٧	١٨٩	ملايين الأطنان	إنتاج الصلب
٠٣١	١٤٤	١٣٣	٢٣٤	٠١٦	١٦١	(سعر التعامل القديم)	صادرات السلع المصنوعة
—	—	٣١٤٠ (١٩٣٠)	٥	٦٠	٤٤	بلايين الفرنكات	الاستثمارات الخارجية
٣	٣٧٢	٣٣٨ (١٩٣٠)	٤٠٩	٢٢٠ (١٩١٤)	٥٠٨	ملايين الأطنان المسجلة	الأستول التجاري البحري
٥٠٢	١٢٤٩	٥٢٢٣	٩٩٦	٦٨٩٢	١٠٣٣٧	ألف الأطنان المسجلة	(١) الحولة السكية
٧	٦	٩	٦	٢٤	٤٧	الوحدات	(ب) البواخر
١٤	٦	١٥	٥	٢٩	٥٠	»	(ج) الطرادات
٦٢٤	١٠٠٠	٥٦٣٥	١٠٠٥	٧٧٠٧	٨٠٦	بالآلاف	الجيش
٦٥١ (١٩٣٢)	—	٦٥١ (١٩٣٢)	—	٥٥٥ (١٩١٤)	١٢٣	ملايين الأتقس	عدد السكان بالمستعمرات

لقد زادت بعد الحرب قوة فرنسا الاقتصادية بالنسبة إلى ألمانيا، وصارت ظروفها أكثر ملاءمة لتقدم صناعاتها. فقبل الحرب زاد إنتاج ألمانيا الصناعي بسرعة ضعف مثيلتها في فرنسا، فانقلبت السرعة إلى ثلاثة أمثالها في حالة فرنسا بعد الحرب وترتب على ذلك اقتراب إنتاجها الصناعي من مستوى ألمانيا. وبرغم هذا استمرت ألمانيا أكبر دولة صناعية في أوروبا، وبها أعلى مستوى في تركيز الإنتاج وأقوى الاحتكارات، وتمتعت بأعلى درجة من الفنية. وظلت تفوق فرنسا في التجارة العالمية. وقد استغلت ألمانيا قوتها الصناعية والعداوة بين أعدائها السابقين، فنقضت شروط معاهدة فرساي وعملت على زيادة قوتها العسكرية.

ويبدو عدم الاستواء في الصفة الخاصة التي تميز الدورات الاقتصادية في فترة ما بعد الحرب، وفي الفوارق العميقة في درجة تأثير الأزمة الاقتصادية على الصناعات والبلدان المختلفة. والجدول التالي يوضح هذا بطريقة غير مباشرة :

الزيادة أو النقص في الإنتاج الصناعي بالعالم الرأسمالي
في عام ١٩٣٢ بالنسبة إلى عام ١٩٢٩ (٪)

الإنتاج العالمي من كل صناعة	الإنتاج في البلدان	
اليابان	٢,٢ —	الحرير الصناعي ٢٥,٩ +
بريطانيا العظمى	١٦,٦ —	النسيج الصناعي ١٢,٨
فرنسا	٣٠,٩ —	الزيت ٢٠,٤
إيطاليا	٣٣,٢ —	الألمنيوم ٤٣,٩ —
الولايات المتحدة	٤٦,٢ —	النحاس ٥٢,١ —
ألمانيا	٤٦,٧ —	الصلب ٦١,٤ —
		سبائك الحديد ٦٤,٦ —
		السيارات ٦٩,١ —

ثامنا - ازدياد طفيلية الرأسمالية وانحلالها

ترتب على نمو الاحتكارات زيادة في الميل إلى الانحلال ، وزيادة في الطفيلية ، وسنعرض للنواحي التي عالجها لينين :

تأخير التقدم الفني : ومن ذلك العقبات في سبيل انتاج البترول الصناعي ، وقد هيأت ظروف الرأسمالية بعد الحرب فرصاً أعظم من ذي قبل لعرقلة التقدم الفني وأهمها : (١) نمو الاحتكارات وازدياد أرصدها بحيث تستطيع شراء براءات الاختراع (٢) سيطرة الاحتكارات على المعامل الرئيسية ومعاهد الأبحاث الفنية مما يمكنها من قتل كل اختراع في مهده . وهي لا تنكتفي بالحيولة دون الاستفادة من أي كشف جديد بل إنها تمنع تسرب الاخبار عنه . (٣) وزاد الحافز على إهمال المخترعات الجديدة ، ومن ذلك الخوف من أن استعمال الآلات الجديدة والأساليب الجديدة في الإنتاج يقضي إلى ازدياد التفاوت بين الطاقة على الإنتاج الفعلي . ومما له مغزى أعظم من تعطيل المعتمد للتقدم الفني ، ما نلاحظه من تقليل سرعة تجديد رأس المال الثابت (بل ووقف ذلك تماماً تقريباً خلال الأزمة) ، وإنقاص عدد المشروعات الكبيرة من الوجهة الاقتصادية بالحد الذي يمكنها من مساهمة التقدم الفني ، وتركز التفكير الفني (وبخاصة خلال الأزمة) في حل مشكلة خفض إنتاج الأجهزة الآلية (كأفران الصهر) بطريقة رابحة ووجود حالات من استخدام الأساليب العتيقة بدلاً من الحديثة (أثناء الأزمة) وبخاصة في الزراعة . وبسبب ازدياد الصعوبات في سبيل إيجاد الأسواق زاد شأن الأسعار الاحتكارية كعامل في تعطيل التقدم الفني . إن أساس الانحلال الفني المتزايد بعد الحرب هو بطء نمو الإنتاج الرأسمالي ، وهذا خلاف تدمير القوى الإنتاجية للرأسمالية أثناء الأزمة (٤) الظاهرة الملموسة بعد الحرب من أن إنتاج المشروعات كان أقل من طاقتها كثيراً ، مما يقلل الدافع على استثمار رأس مال جديد في تلك الصناعات التي تبدو فيها ظاهرة الإنتاج

دون طاقة الإنتاج . وهذا يفسر الاتجاه السائد بعد الحرب بصدد التنظيم العلمى الرشيد للصناعة الذى يمكن فيه خفض نفقة الإنتاج عن طريق زيادة العمل إلى الحد الأقصى ، واستخدام أقل ما يمكن من رؤوس الأموال . وضعف الحافز على استثمار رأس مال جديد فى الصناعات الأساسية يؤدى إلى تراكم رؤوس الأموال التى تبحث عن الربح فى الاستثمار القائم على المضاربة (كسندفوق الأموال على الولايات المتحدة فى ١٩٢٨ — ٢٩ المضاربة فى بورصة الأوراق المالية) . وفى الوقت ذاته يزداد نصيب رأس المال المستثمر فى الصناعات ذات الأهمية الثانوية أو فى النواحي غير الإنتاجية . ففى إنجلترا زادت الأموال الجديدة المستثمرة فى الصناعات غير الأساسية بخلاف ما كان عليه الحال قبل الحرب ^(١) ، مما يظهر بجلاء السرعة الكبيرة فى انحلال الرأسمالية البريطانية . وتدل على الاتجاه نفسه تلك التغييرات التى نلمسها فى قيمة عقود البناء فى الولايات المتحدة (مقدرة بالدولارات) :

١٩٢٥ — ٢٩	١٩٣٠ — ٣٤	
٢٢٢٨	٦٦٠	المباني الصناعية
٤٥٤٠	١٣٠٠	المشروعات التجارية والفنادق الخ
٦٩٢	٢٠٩	المنشآت الدينية والآثار الخ

ازدياد التفضيلية المصلحة بتصدير رأس المال :

زاد دخل بريطانيا العظمى من استثماراتها الأجنبية (١٩٢٩) إلى ٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه تقريباً (خلاف الناجم من عمولة الصيرافة وفائدة

(١) مقادير الاصدارات من رأس المال فى بريطانيا العظمى (بألوف الجنيهات)			
١٩٠٤ — ١٣	١٩٢٤ — ٢٨	١٩٢٤ — ٣٣	١٩٢٩ — ٣٣
٤١٧٦١	٣١٤٠	٢٧٨٠٦	٦٤٠١
٥			
٦٠٢٩	١٤٩٧٩	٢٦٤٩٥	١١٥١٦
٨١٨٩	٢٠٤٣٤	٣٨٦١٦	٨١٩٢

الصناعات الأساسية (الفحم)

الحديد الصلب - شغل المعادن -

الهندسة الميكانيكية

معادن صنع الجمعة والتقطير

الفنادق والمسارح الخ

الاستثمارات الأجنبية القصيرة الأجل الخ ، وبإضافة النوع الأخير يبلغ المجموع الكلي للدخل من هذه الموارد ٣٧٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيهات تقريباً (مقابل ٣٠٠ مليون من التجارة الخارجية) . وفي الفترة (١٩٢٤ - ٢٩) زاد مجموع الدخل الأهلى ١١ ٪ / مقابل ٥٥ ٪ / فى دخل الأموال المستثمرة بالخارج ، ومعنى هذا زيادة كبيرة فى نسبة الدخل الآتية عن طريق استغلال المستعمرات بالقياس إلى مثيلتها من الصناعة والتجارة المحليتين . وهذا من أعراض التدهور الطفيف للاقتصاد الرأسمالى البريطانى ، ونمو المظاهر الخاصة بانجلترا كدولة تعيش على فائدة أموالها المستثمرة . وبلغ ما حصلت عليه الولايات المتحدة من فائدة وأرباح أموالها بالخارج أكثر من ٥٠٠ مليون دولار (١٩٢٤) ثم ١,١٨٦,٠٠٠,٠٠٠ (١٩٢٩) وهى زيادة قدرها ١٣٤ ٪ / مقابل ٤١ ٪ / فى حالة الدخل الأهلى خلال الفترة ذاتها .

الزيادة العامة فى دخول من يعيشون على فائدة أموالهم المقرضة :

لاحظنا ازدياد المجموع الكلى للأوراق المالية المتداولة بعد الحرب ، ومعنى هذا زيادة هائلة فى أرباحها وفى أرباح مروجى المشروعات من الدخل الممثلة . وفى الولايات المتحدة بلغت المدفوعات على أرباح الأسهم والفائدة ٨,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (١٩٣١) ^(١) والمبلغ الأخير يزيد ٤٠ ٪ / عن المجموع الإجمالى للدخل النقدى لعدد يتراوح بين ٣١,٣٠ مليوناً من الفريق الزراعى . وإذا وازنا بين الرقم القياسى (١) لهذه الدخول ومثيله عن (ب) الدخول الآتية من الأجور والرواتب نحصل على الصورة الآتية :

١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧
١٨٢	٢١١	٢١٤	١٨٠	١٥٤	١٤٥
٤٦	٦٨	٨٩	١٠٩	١٠٢	١٠٢

(١) الدخل

(ب) [من الصناعة]

وهذه الأرقام تدل على زيادة مطردة فى دخول ذلك النفر الطفيف فى الفترة (١٩٢٣ - ٣٠) ، وبخاصة فى سنة ١٩٣٠ بسبب المدفوعات عن الأرباح الطائلة

(١) مقابل ١,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠ من الدولارات عام ١٩١٣ .

التي جئيت في أوج الرخاء سنة ١٩٢٩ . وكان مقدار هذه الدخول عام ١٩٣١ مساوياً لما كان عليه سنة ١٩٣٠ . حقيقة بدا كأن الأرباح تناقصت ولكن الفائض المتراكم جعل في الإمكان بقاء أرباح الأوراق المالية في مستوى عال نسبياً ، ولم يبدأ الهبوط الجدى في المجموع السكى لهذا النوع من الدخول إلا سنة ١٩٣٢ . والشئ الذي يميز عام ١٩٣٢ بصفة بارزة هو زيادة دخول الذين يعيشون على فائدة أموالهم المقترضة بنسبة ٨٢٪ عن متوسطها خلال الفترة (١٩٢٣ - ٢٥) . مقابل دخل الطبقة العاملة بمقدار ٥٤ ٪ .

ازدياد دخول الطبقة الطفيلية التي تعيش على فائدة أموالها ، نتيجة لحرب

(١٩١٤ - ١٨) والاستعداد لحرب ثانية :

من أهم مصادر ذلك قروض الحرب الداخلية والخارجية . لقد قال لينين إنه يجب دفع ثمن الحرب في كل مكان بما في ذلك الشعوب (المنتصرة) وهذا عن طريق الفائدة عن القروض . وما هذه الفائدة ؟ إنها البلايين التي تدفع بصفة جزية إلى السادة (أصحاب الملايين) لأنهم يسمحون لملايين العمال والفلاحين أن يقتلوا ويشوهوا بعضهم بعضاً حتى يتسنى تقرير الكيفية التي توزع بها أرباح الرأسماليين . ففي فرنسا زاد الدين الأهل عام ١٩٢٩ ثلاثة أمثال ما كان عليه قبل الحرب (و ١٤ مثلاً إذا حسبنا مقدار خفض قيمة الفرنك) ، وفي إنجلترا ٩ مرات ، وفي الولايات المتحدة ١٦ - ١٧ مرة . وبلغ دخل دين الأخيرة الأهل في يناير سنة ١٩٣٧ ٣٤,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريالاً ، وهذه الزيادة ساعدت على تضخم دخل هذه الطبقة . والجدول التالي يوضح النسبة المئوية المخصصة لفوائد الديون التي اقترضتها الدولة إلى ميزانية المصروفات :

بريطانيا العظمى	١٩١٤	١٢,٥	١٩٢٩	٤٤,٤	أي أن ثلث ميزانية المصروفات فرنسا الولايات المتحدة
فرنسا	١٩١٣	١٩	١٩٢٨	٣٦,٥	
الولايات المتحدة	١٩١٢	٣,٣	١٩٢٩	٣٥,١	

وفي الولايات المتحدة أغلق عدد من المدارس (١٩٣٢) لعددتوافر الأموال

ولم تخصص حكومة الاتحاد شيئاً لإعانة المتعطلين ، بينما دفعت الدولة عن الدين الأهلى أكثر من بليون دولار .

ومعظم المدفوعات عن الدين الأهلى قبل نشوب الحرب الثانية عبارة عن نفقات حرب (١٩١٤ — ١٨) وزادت مصروفات التسليح ٤ مرات مما كانت عليه قبل ١٩١٤ ، وأكثر من ٧,٣ مرات وذلك فى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة واليابان . وكانت نفقة الحرب الماضية ومصروفات الاستعداد لحرب ١٩٣٩ تستوعب ما بين ٦٠ ٪ / ٨٠,٠ ٪ من ميزانيات البلدان الرأسمالية وينفق جانب كبير من الباقي على الإدارة الحكومية والبوليس . فكان الدولة جهاز طفيلى عمله إدارة تسرب المبالغ الطائلة إلى جيوب أفراد هذه الطبقة وأصحاب صناعة الأسلحة . ومن المهم للغاية أن نلاحظ ازدياد نسبة ميزانية المصروفات إلى الدخل الأهلى .

١٩٣٥	١٩٣٢	١٩٢٩	١٩١٣	
١٤	١١,٧	٤,٧	٢,١	الولايات المتحدة
١٨,٥	٢٢,٤	٢١,٦	٨,٨	بريطانيا العظمى
٣٢,٢	٢٥,٥ (١٩٣١)	٢١,١	١٤,١	فرنسا
—	١٣	١٠,٦	٧	ألمانيا

وتزداد النسبة إذا أضفنا ميزانيات الحكومة المحلية ، فلو فعلنا ذلك لبلغت النسبة فى إنجلترا ٢٩,٥ ٪ / (١٩٢٩) وفى الولايات المتحدة ١١,٤ ٪ / (١٩٢٩) . وكل هذا يزيد عبء الضرائب وخصوصاً على الزراعة .

نمو الطفيلية وازدياد تخلف الزراعة وراء الصناعة . وأكبر دليل على ذلك أن الفترة التالية للحرب فترة أزمة زراعية ، والجدول التالى يرينا كيف ساءت حال الزراعة بسبب زيادة الضرائب وزيادة الجزية التى تقتضيها الرأسمالية المالية مباشرة من الزراعة على هيئة فوائد الخ .

النسبة المئوية إلى المجموع الإجمالي الدخل النقدي (الولايات المتحدة)

١٩٣٢	١٩٣١	١٩٢٩	١٩٢٣
١٤,٧	١١,٨	٧	٨,٥
١٧,١	١٢,٧	٧,٥	١٠,٣
٣١,٨	٢٤,٥	١٤,٥	١٨,٨
(١) ضريبة الأملاك (لا تشمل غير المباشرة)			
(٢) فائدة على الديون			
(٣) مجموع الضرائب والفسائده (لاحظ زيادتها عما ينفق في ٤)			
٣,٤	٤	٦	٤,٩
٣,٨	٣,٦	٣	٢,٧
٢,٩	٣,٧	٤,٧	٦,٣
(٤) آلات			
(٥) مخصبات			
(٦) أعمال التحسين			

وهذه النسب تمثل غيرها من الدول إلى حد كبير .

أثر نمو الطفيلية على تركيب فئات السكان :

زادت سرعة تناقص الفريق المنتج وبخاصة بسبب ازدياد البطالة، وزادت نسبة المشتغلين في ميادين التوزيع . ففي بريطانيا العظمى (١٩٢٣ — ٢٩) ظل عدد الاشخاص (المؤمن عليهم) المشتغلين في الصناعة ثابتاً تقريباً . بينما بلغت الزيادة ٢٦,٦ ٪ . فيمن يشتغلون في التجارة والمصارف والتأمين والمنشآت المالية . وزادت هذه العملية خلال الأزمة . فمثلاً نقص عدد المشتغلين في الصناعة مليوناً (١٩٣٢) عما كان عليه الحال سنة ١٩٢٩ . ولاحظ لينين أن نسبة البروليتاريا الصناعية إلى مجموع السكان تتخذ اشكالا متغيرة في الفترات المختلفة . وبينما كانت هذه الظاهرة ماحوذة في بريطانيا (١٨٥٠ — ١٩٠٠) فإننا لم نلاحظها في ألمانيا والولايات المتحدة إلا بعد الحرب ، ولكنها صارت متداخلة في ظاهرة أخرى وهي النقص المطلق في عدد العمال الصناعيين (بحسبان العاملين لا العاطلين) . وفي ألمانيا زادت نسبة العمال الصناعيين إلى مجموع السكان من ١٠,٦ ٪ (١٨٩٥) إلى ١٥,١ ٪ (١٩٢٥) ثم هبطت إلى ١٣,٥ ٪ (١٩٢٨) ٨,٠ ٪ (١٩٣٢) بسبب الأزمة .

وفي الوقت الذي حدث فيه هذا النقص نلاحظ زيادة في نسبة الفئة المشتغلة في نطاق التوزيع ^(١). وعظمت هذه العملية خلال الازمة ، فمن المجموع الكلي للأشخاص المستخدمين في المنشآت التي يستخدم الواحد منها ٥ أشخاص فأكثر ، هبط عدد المستخدمين في الصناعة بنسبة ٤٦,٥ ٪ . (١٩٢٨ — ٣٢) بينما نقص عدد المستخدمين في التجارة بنسبة ١٢,٤ ٪ . وفي الولايات المتحدة كانت نسبة المشتغلين في حرفة الصناعات كالآتي : ١٩١٩ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٣ ، ٧٠ ، ٧٣ ، ٥٢ ، ٤٨ (في الآلاف) في سنوات ١٨٩٩ ، ١٩١٢ ، ١٩١٩ .

مما تقدم جميعه نرى السرعة العظيمة في طفيلية وانحلال الرأسمالية الحديثة ، وتبدو هذه الظاهرة بوضوح عظيم إذا قدرنا النجاح الهائل الذي حققه النظام الإشتراكي في روسيا السوفياتية .

عدد الافراد المشتغلين في ألمانيا

(١)

المشتغلون في الصناعة	٪ (زيادة أو نقص)	بالآلوف	المشتغلون في التجارة (وتشمل المصارف والتأمين والفنادق الخ)	٪ (زيادة أو نقص)	بالآلوف
١٩٠٧	٩٨٣٩	٢٧٧٦	+	٤٥٢	١٩٠٧
١٩٢٥	١٢٦٩٣	٢٩+	+	٤٠٣٢	١٩٢٥
١٩٣٣	٨٩٩٩	٢٩١—	+	٤٣	١٩٣٣

خاتمة

من البحث الذى قام به لينين ، ومن الأحداث السياسية والتطورات الاقتصادية التى شاهدها العالم فى الفترة الواقعة بين الحربين يمكن القول بأن القرن العشرين هو عهد الأزمة العامة التى تتعرض لها الإمبريالية ، والعصر الذى تضعف وتتقوض فيه الأسس والدعائم التى يقوم عليها . وقد نشبت الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٣٩ بسبب النضال الذى حدث بين أجزاء الكتلة الإمبريالية ، ودامت قرابة ست سنوات حتى انتهت بهزيمة النازية والفاشية وأذناهما . ولم تعقد بعد معاهدات الصلح مع ألمانيا واليابان ، ولم تستقر الأمور نوعاً بعد الخراب والدمار اللذين أشاعتهما الحرب ، ولكن لا شك أن الحرب الثانية عامل حاسم فى تاريخ المجتمع ، وستكون آثارها شديدة بالنسبة إلى الإمبريالية وجهتها . حقيقة لا تتوافر لدينا الآن الإحصائيات والبيانات المفصلة الوافية التى توضح مدى النتائج التى ترتبت على ذلك الصراع العالمى بالنسبة إلى الرأسمالية الاحتكارية الاستعمارية ، ولكننا نستطيع أن نستشف بعض المظاهر العامة .

(١) ما من شك أن الرأسمالية الاحتكارية قد أصيبت جبهتها بضررات شديدة فى ميادين مختلفة ، ولعل أكبر الضربات أصابتها فى ألمانيا وإيطاليا واليابان . وفى إنجلترا فقدت جانباً كبيراً من استثماراتها الخارجية ، بل وأصبح ذلك البلد مديناً للولايات المتحدة ، فضلاً عن الالتزامات المالية التى تراكمت عليه قبل البلدان الدائرة فى فلكه مثل الهند ومصر والعراق . وعهدت حكومة العمال إلى تأميم بنك إنجلترا وصناعة الفحم وبعض وسائل النقل ، وهذا إضعاف لجبهة الرأسمالية الاحتكارية فى الداخل .

(٢) تغير ميزان القوى بين الدول الإمبريالية وأصبحت الولايات المتحدة الدولة الرئيسية فى العالم الإمبريالى ، وأخذت تعمل على بسط سيطرتها

الاقتصادية والسياسية على البلدان الأخرى ، فأقرضت إنجلترا وفرنسا وتركيا واليونان ، وهي تضع مشروعا يعرف باسم مشروع مارشال بقصد إنعاش أوروبا من الوجهة الاقتصادية ، ولكنه لا بد أن ينبجلى عن تكوين كتلة سياسية تحت زعامة الولايات المتحدة. وقد استغلت الولايات المتحدة تفوقها وضعف منافسيها وحاجة العالم إلى منتجاتها فزادت من صادراتها إلى البلدان الأخرى وأخذت تتوغل اقتصادياً لا في أمريكا الجنوبية التي احتكرت أسواقها خصب ، بل وفي الشرق الأوسط وأفريقية والشرق الأقصى كذلك .

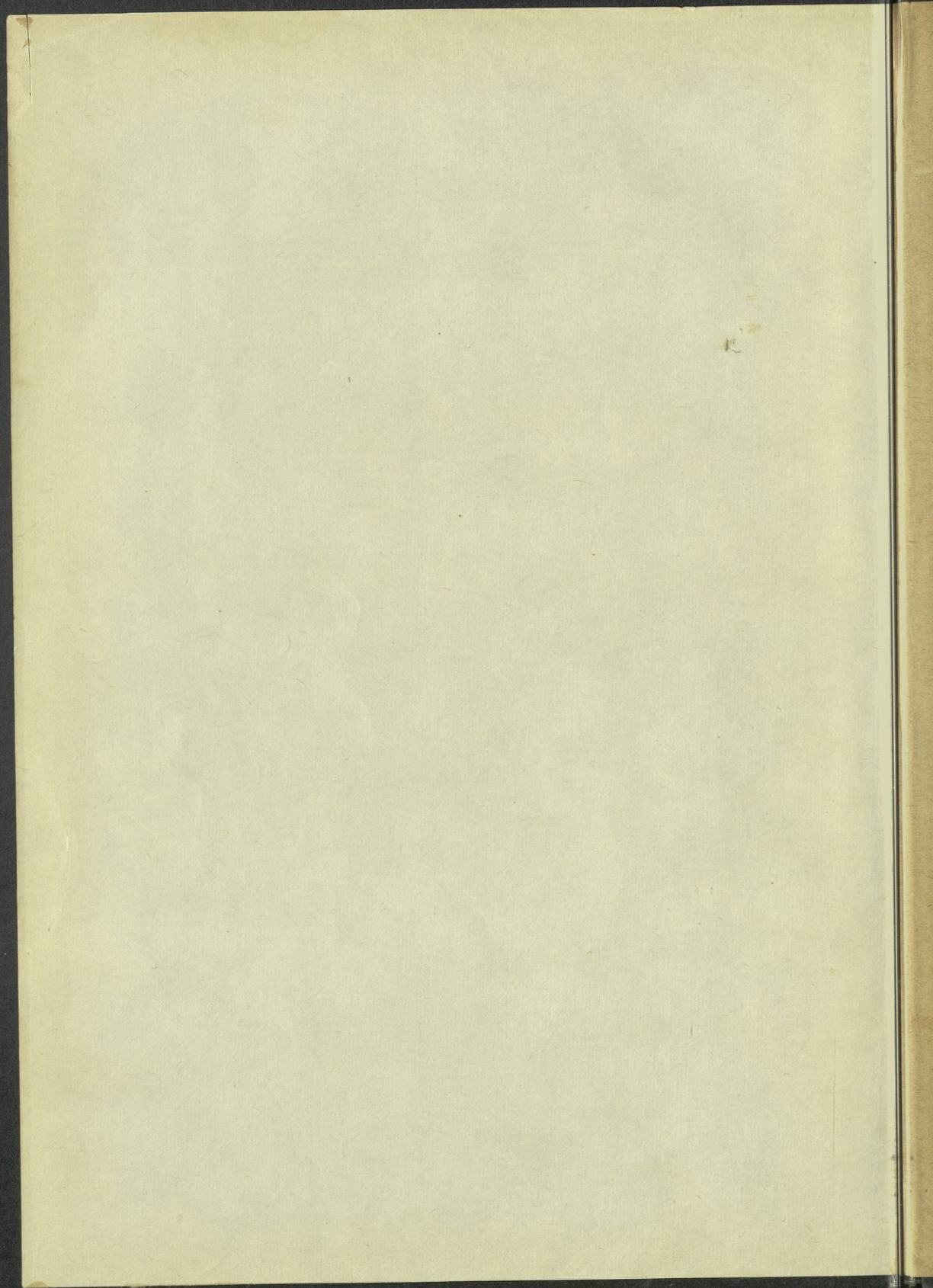
(٣) تغير ميزان القوى كذلك بخروج ألمانيا وإيطاليا واليابان من الميدان، وأصبحت إنجلترا وفرنسا غير داخلية في زمرة دول الصف الأول .

(٤) خرج جانب كبير من شرق أوروبا من دائرة رأس المال وبذلك ضاقت السوق التي يصدر إليها ، فلبس هذا في التطورات التي حدثت في بولنده والمجر ورومانيا وبلغاريا ويوغوسلافيا وهي دول أخذت تحطم سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية عليها .

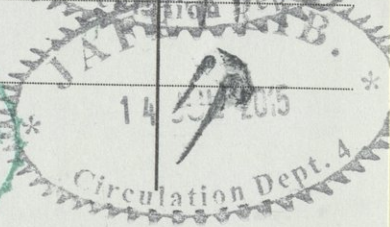
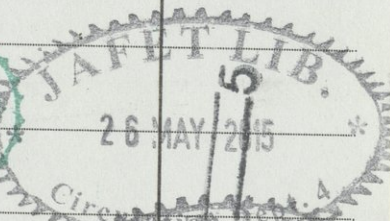
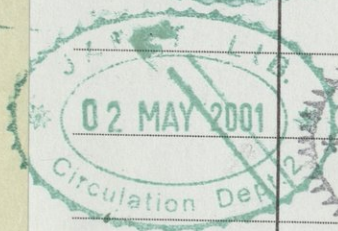
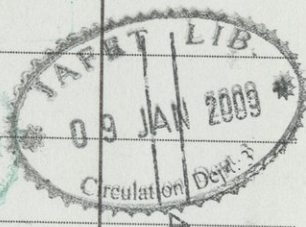
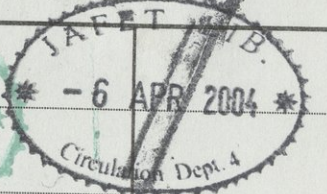
(٥) حدث تغير في الميدان الاستعماري نتيجة لهزيمة الدول الفاشية . فاسترجعت ألبانيا والحبشة استقلالهما ، ولم يتقرر بعد مصير المستعمرات الإيطالية الأخرى . وفي المحيط الهادى تقرر فى مؤتمرى القاهرة وبوتسدام القضاء على الإمبراطورية اليابانية فتسترد الصين منشوريا، ويمهد السبيل أمام كوريا للاستقلال ، وتوضع بعض جزر المحيط الهادى (التي نالت عليها اليابان انتداباً بمقتضى معاهدة فرساي سنة ١٩١٩) تحت الوصاية ، واستردت روسيا الجزء الجنوبى من جزيرة سيخالين . وفرنسا اضطرت إلى الاعتراف بالاستقلال التام لكل من سوريا ولبنان . وكذلك قد نقات إنجلترا السلطة إلى أيدي الشعب فى الهند وبورما وإن كان ذلك العمل ليس معناه التحرر التام . وثارت جزر الهند الهولندية وأغمت هولنده على عقد معاهدة (١٩٤٧) مع الجمهورية الأندونيسية وإن كان الخلاف لا يزال ناشباً بين الطرفين .

(٦) أصبح من الواضح للعيان أن العالم آخذ في الانقسام إلى كتلتين أو
معسكرين ، أحدهما يتكون من البلدان الآخذة بالمذهب الرأسمالي ، والثاني
يضم الدول التي خرجت عن هذا النظام خروجاً كلياً أو جزئياً ؟
هذه بعض المعالم الرئيسية التي تبدو أمام أعيننا اليوم منذ انتهاء الحرب
العالمية الثانية ، ولعلها تلقى الضوء على التطورات التي سيشهدها العلم في
المستقبل .

﴿ تم بحمد الله ﴾



DATE DUE



A.U.B. LIBRARY

لينين، فلاديمير ايليتش
الاستعمار اعلى مراحل الرأسمالية

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01014527

330.122
L566: A